ديوان الذاكرة اللبنانية [٤]

من «الحادث الفردي» إلى «تهديد السلم الأهلي»

كترمايا: عن جريمتين وأكثر

مطالعات في كتاب الفظاعة (اللبنانية) العادية...

إعداد

حسن عباس

umam

للتوثيق والأبحاث

Documentation & Research

بيضاء في الأصل

ديوان الذاكرة اللبنانية [٤]

من «الحادث الفردي» إلى «تهديد السلم الأهلي»

كترمايا: عن جريمتين وأكثر

مطالعات في كتاب الفظاعة (اللبنانية) العادية...

إعداد
حسن عباس

إشراف
مونيكا بورغمان ولقمان سليم

umam
أمم للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

أمم للتوثيق والأبحاث، ٢٠١١
هاتف: ٠١/٥٥٣٦٠٤ | صندوق بريد: ١١ ـ ٥٢٢٢ بيروت لبنان
www.umam-dr.org | info@umam-dr.org
ديوان الذاكرة اللبنانية، مشروع نشري بتوقيع أمم للتوثيق والأبحاث، يُعنى، على وجه العموم، بتاريخ لبنان، وعلى وجه الخصوص، بذاكرته الحمالة الحروب.
تصميم وإخراج: هشام سلام



Federal Republic of Germany
Foreign Office

إن الآراء الواردة في هذه الدراسة تعبّر، حصراً، عن وجهة نظر أمم للتوثيق والأبحاث. من ثَمّ فهي لا تعكس بأي شكل من الأشكال آراء «معهد العلاقات الثقافية الخارجية (ifa)» أو مقاربته المؤسساتية.


Institut für Auslandsbeziehungen e. V.

كان إنجاز هذه الدراسة ونشرها بدعم من «معهد العلاقات الثقافية الخارجية (ifa)» الممول من وزارة الخارجية الألمانية.

عن الفظاعة العاديّة و«البناء على المجهول»!

لا غَرْوَ أنْ سارعَ اللبنانيونَ، أو فَلْنَقُلْ مُعظمُ اللبنانيين، إلى الاجتهادِ في نسيانِ كترمايا. ولَيْسَ مِنْ عَبَثٍ أنْ نقولَ كترمايا، لا أكثرَ ولا أقلَّ، مُتَجَنّبينَ، أنْ نُعَيّنَ عدداً مُحَدَّداً من «الجرائم» التي يتناولُها هذا التقرير. على أنَّ المكتوبَ يُقرأُ من عُنوانِهِ، وعنوانُ هذا التقرير: «كترمايا: جريمتان وأكثر»؛ وإذا كانت جريمتا كترمايا، الأولى، أي تِلْكَ التي ذَهَبَ ضحيَّتَها الجدّان أبو مرعي وحفيدتاهُما، والثانية، أي تِلْكَ التي ذَهَبَ ضحيَّتَها مَنْ حامَت حَوْلَهُ الشُّبهاتُ بارتكابِ الجريمةِ الأولى قابِلَتيْنِ للإحصاءِ من حَيْثُ عددُ مَنْ قُتِلَ خلال كلٍّ واحدةٍ مِنْهُما (٤ + ١)، فإنَّ الفظاعةَ التي كانتا مناسبةً لها ــ ناهيكَ عمّا وارَتْهُ هذهِ الفظاعةُ من رثاثةٍ اجتماعية انعقدَ ما يُشْبِهُ الإجماعَ على السكوتِ عنها، وناهيكَ عمّا أضاءَتْ عليهِ من أخطاءَ مهنيةٍ في تَدَبُّر «حادثٍ فرديٍّ» تأرْجَحَتِ المسؤوليةُ عَنْها بَيْنَ الأمنيّين الذين أوكِلَ إليهم التَّحقيقُ في الجريمةِ الأولى وبَيْنَ مرجِعِيّتِهِم القضائيّة، و ناهيكَ عمّا نَشَرَتْهُ على الملأِ مِنْ تَخَبُّط الإعلامِ اللبناني على مُستوى مَرْجِعِيّاته «المهنية الأخلاقية» ــ ، تلكَ الفظاعةُ ــ أقلُّهُ بأبعادِها الثَّلاثَةِ هذهِ: ما وَارَتْهُ، وما أضاءَتْ عليهِ، وما نَشَرَتْهُ ــ عَصِيَّةٌ على الإحصاء.

لأنَّها كذلكَ، فمقاصدُ هذا التقريرِ، الثّاني

في السِّلْسِلة الموْسومةِ «من الحادث الفرديّ إلى تهديدِ السِّلم الأهلي»، على كثيرٍ من التَّواضع ؛ في الطَّليعةِ مِنْ هذهِ المقاصد أنْ نعودَ، مُتَعَمّدين، وَلَوْ من بابِ التَّذكيرِ الأشْبَهَ بتحريكِ السِّكينِ في الجُرْح، إلى كترمايا لأنَّ في الاسْتِنْكاف عن تلك «العَوْدَةِ»، بِصَرْفِ النَّظَرِ عن العُنوانِ الذي يُمْكِنُ أن يُوضَعَ تَحْتَهُ هذا الاسْتِنْكافُ، مُشارَكَةٌ، بمفعول رجعيٍّ، في هذهِ الفَظاعة. فلا مُبالَغَةَ في القَوْلِ بأنَّ فظاعةَ كترمايا، بِوجوهها الشَّتى، السّافرةِ منها والمُقَنَّعَة، زُبْدَةُ خرابٍ سياسيٍّ اجتماعيٍّ وأمنيٍّ، وهَلُمَّ جرّاً، يُكابِرُ اللبنانيونُ عن الاعترافِ بأنَّه، ولو بِصِيَغ رَمْزيَّةٍ مُخَفَّفَةٍ مُنَضَّبَةٍ أحياناً، بيئَتُهُمُ الحاضِنَةُ وأثاثُهُمُ المّنزِليّ. أمّا المَقْصِدُ الثّاني من وَراءِ هذا الجُهْدِ الذي يُحاوِلُ الجَمْعَ، في سياقٍ واحِدٍ، بين «التَّوْثيقِ» و«القراءةِ» فالتَّوقُّف عنْدَ «حادثٍ فرديٍّ» تَفيضُ دلالاتُهُ عن مكانِ وقوعِهِ وزمانِهِ وهويّةِ الضَّالعين فيه، ضحايا وقَـتَلَة، حتّى ليُمْكِنُ وَصْفُهُ بالتَّرجَمَةِ «الحَرْفيّة» عن فائِضٍ مِنَ العُنْفِ المُحْتَقِنِ سواءٌ لدى «القَتَلَةِ اليَدَوِيّين» أو لدى «الجُمهور» ـــ مَنْ حَضَرَ مِنْهُ الجريمةَ في ساحَةِ كترمايا وشَهَرَ هاتِفَهُ الشَّخصي لتوثيقِها، أو مَنْ اسْتَهْلَكَ رواياتِ الجريمةِ وصوَرَها من خِلالِ وسائِلِ الإعلام... فَمَهْما بَلَغَ حَذَرُ المرءِ مِنَ المُفاضَلَةِ بينَ «جرائِمِ كترمايا»، ومن التَّحَزُّبِ لـ «جريمةٍ» على حسابِ أُخَرَ، يَبْقى أنَّ القَتْلَ المُتمادي الذي أوْقَعَهُ بعْضُ الكترماويين بالشّابِ المصريّ محمد سليم مسلّم، بما في ذَلِكَ التَّمثيلَ بجُثَّتِهِ، وَقَعَ في وَضَح النَّهار، في مكان عامّ، على مرأى من جُمهورٍ من «الشُّهود»، المُبايعينَ أحياناً، ومَسْمَع، في حين أنَّ قَتْلَ الجَدّيْن وحفيدَتَيْهِما، على بشاعَتِهِ، وقع خِلْسَةً ووراءَ أبوابٍ مُغْلَقَةٍ، وفي حين أنَّ

«الاستحقاقَ الأخلاقي» الذي أُريدَ مِنْ قَتْلِ الجدّين وحفيدَتَيْهِما، لربّما، التَّستُّرُ عليه لم يُفْتَضَحْ إلاّ في أعقابِ هذا المُسَلْسَل الدَّموي.

من هنا يُمكنُ القَوْلُ أنَّ خروجَ القَتْلِ من الحَيِّزِ الخاصِّ إلى الحيِّز العامّ هو ما يُبَرِّرُ لنا أنْ نَتَسَاءل عن مَحَلِّ ما شَهِدَتْهُ كترمايا من «حادثٍ فرديٍّ» من جُمْلَةِ العُنْفِ اللبناني، المُضْمَرِ منه والصَّريحِ، والذي يُحالُ إليه، بالعاميّة اللبنانية، بِوَصْفِهِ من مُهَدِّداتِ السِّلْم الأهلي. والحالُ أن ما تَقَدَّم لا يَخْرُج عن السِّياقِ العامِّ الذي سارَ عليه الإعلامُ اللبنانيُّ، وعلى وَجْهٍ خاصّ الإعلامُ المكتوبُ الذي نُتابِعُهُ في هذا التَّقرير. فهذا الإعلامُ لَمْ يرفع الجريمةَ الرُّباعيةَ التي ذَهَبَ الجدّان وحفيدتاهُما ضحاياها إلى مَرْتَبَةِ الموضوعِ الذي يَسْتَحِقُّ المُتابعةَ إلّا بَعْدَ الجريمةِ الجماعيّة التي أوْدَتْ بمحمد سليم مسلّم، وإذْ تَوَسَّلَ بَعْضُ مَنْ كَتَبَ بـ «القتْل المُقارِن» مَدْخَلاً إلى التَّعليقِ على ما أُهْريقَ في كترمايا من دمٍ، فَلَيْسَ بين الجريمةِ الرُّباعيّة وبين سوابقَ لها أن انْعَقَدَتِ المقارنةُ واسْتَوَت، وإنما بَيْنَ قَتْلِ مسلّمَ والتّمثيل بِجُثَّتِه على أيدي بعض الكترماويين، وبين «جريمةِ حَرْبٍ» شَهِدَتْها إحدى البلداتِ اللبنانية خلالَ النِّزاعِ المُسَلَّح الذي اندلعَ في عام ٢٠٠٨(*)، وإنَّما بَيْنَ قَتْلِ مسلّم وسَحْلِهِ وبين النهايةِ الوخيمةِ لرئيسِ وزراءٍ عراقيٍّ في شوارعِ بغدادَ عام ١٩٥٨(**)!

(*) المقصود، «مجزرة حلبا» التي وقعت في ١٠ أيار ٢٠٠٨. ومما يذكر أن **المصري اليوم** هي من عقد المقارنة بين حلبا وكترمايا.

(**) المقصود، بالطبع، رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد؛ أنظر مقتطفات من مقالة لفؤاد دعبول، ص ٩٧ أدناه.

•

يَبدأ هذا التقريرُ بتجميعِ وقائعَ ما جرى في كترمايا على ما أوْرَدَتْها الصُّحفُ من دون أيّ تَدَخُّلٍ ثُمَّ يَنْتَقِلُ إلى قراءةِ هذهِ الوقائعَ مُحاوِلاً رَصْدَ الخياراتِ التّحْريريّة التي تَبَنَّتْها كلُّ

واحدةٍ مِنَ الصُّحُفِ مَوْضِعِ المُتابعة، ومحاولاً الإضاءةَ على بَعْضِ ما تَنْفَتِحُ عليه هذهِ الخيارات: لماذا ذَهَبَ بعضُ الصُّحُفِ، مثلاً، إلى تناولِ ما نَصْطَلِحُ على تَسْمِيَتِهِ بـ«الجريمتين» (على افتراضِ أنَّ الجريمةَ الرُّباعيّةَ هي الأولى، والجريمةَ الجماعيّة هي الثانية)، في سياقٍ واحِد؟ لماذا ذَهَبَ البعضُ منها، في صياغَةِ أخبارها، إلى تقديم الحديثِ عن «الجريمةِ الأولى» على «الجريمةِ الثانية» رُغْمَ أنَّ «الثانية» كانَتْ، يَوْمَها، بيتَ القصيدِ والسَّبَبَ في النَّشْر، ورُغْمَ أنَّ هذا البعضَ كانَ قد اسْتَوْفى تغطيةَ الجريمةِ الأولى...

وإذ يَتَساءَلُ التَّقريرُ هذهِ الأسئلةَ لا يَمْلِكُ ألاّ يَتَوَقَّفَ عندَ الخياراتِ اللغويةِ التي تَبَنَّتْها هَذهِ الصحيفةُ أو تلك سواءٌ في مَعْرِضِ وَصْفِ الجريمةِ الأولى أو الجريمة الثانية أو في مَعْرِضِ وَصْفِ الضَّحايا، لا سيّما ضحيَّةَ الجريمةِ الثانية، أي مَنْ حامَتْ حَوْلَهُ شُبْهَةُ ارتكابِ الجريمةِ الأولى.

ومن حديث اللُّغَةِ والمُصطلحات، يَنْتَقِلُ التقريرُ إلى استقراءِ بَعْضِ معالم «خِطابِ الضَّرورة»، أي التَّصريحاتِ التي حَتَّمَتْ الوقائعُ المُتسارِعَةُ على السّياسيينَ والمسؤولينَ الإدلاءَ بها، ولَعَلَّ هذا القبيلَ من الحَديثِ العَلَنِيِّ أنْ يكونَ الأصدقَ تعبيراً عن أصحابِهِ باعتبارِ أنَّ إملاءَ «الضَّرورةِ» لا يَدَعُ لَهُم هامشَ مناورةٍ واسعاً؛ وإذ اتَّفَقَ أن القَتْلَ في كترمايا وَقَعَ قُبَيْلَ فترةٍ وجيزةٍ من الانتخاباتِ البَلَدِيَّة فَلَا عَجَبَ أنْ راعتْ تَصريحاتُ السّياسيين هذا الاعْتبار.

ولأنَّ ضحيّةَ الجريمةِ الثَّانيةِ من التّابعيّةِ المِصْرية، ولأنَّ جريمةً مِنْ هذا القبيلِ لا تَمُرُّ، أو يُفْتَرَضُ ألاّ تَمُرَّ، مرورَ الكرام على العلاقَةِ بين «البَلَدِ القاتلِ» و«البَلَدِ القتيل» فلم نَرَ بُدّاً مِن التَّوقُّف عِنْد الواقِعَةِ في بُعْدِها اللبناني ــ المصري

لِنَتَبَيَّن دونَ كبيرِ عناء أنَّ الفظاعَة لَيْسَتْ سبباً كافياً لتعكيرِ صَفْوِ العلاقةِ بين بلدَيْنِ عِنْدَما تَجْمَعُ بينهما، أو بَيْنَ حكومَتَيْهِما على الأقل، مصالحُ عليا.

في زَحْمَةِ هذهِ الاعتباراتِ، لا يُمْكِنُ أن نُغْفلَ أنَّ ما شَهِدَتْهُ كترمايا جريمةٌ مُرَكَّبَةٌ، ومِنْ هُنا فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ متابَعَةِ المَسارَيْنِ الأمني والقضائي، لا سيما أنَّ «الجريمةَ الثَّانية»، باعترافِ، أو ما يُشْبِهُ اعترافَ السُّلُطاتِ الأمنيّةِ والقضائيّة، ما كانت لِتَقَعَ لولا دخولُ خَلَلٍ ما على ماجَرَياتِ التحقيق الميداني في الجريمةِ الأولى... لسوءِ الحَظِّ، ينتهي الأمرُ بالجريمَتَيْنِ إلى «البناءِ على المَجْهول» ولَيْسَ قولُنا هذا بالصّورةِ البلاغيّةِ العابرة... فحتّى لو سَلَّمَ المرءُ جَدَلاً بأنَّ الطَّريقَ إلى معرفَةِ الحقيقةِ في شأنِ مَقْتَلِ الجدَّيْن أبو مرعي والحفيدَتَيْن قد انقطعَ إلى غير رَجْعَةٍ مع قَتْلِ المُشْتَبَهِ به بِقَتْلِهِم، كَيْفَ لَهُ أنْ يُسَلِّمَ بانقطاعِ الطَّريقِ إلى مَعْرِفَةِ الحقيقةِ في شأنِ مَقْتَلِ المُشْتَبَه بِهِ بِقَتْلِهِم في حينِ أنَّ عَشَرَاتِ الهواتفِ الذَّكيّةِ والغَبِيَّةِ قد صَوَّرَتْ قَتَلَتَهُ بالجُرْمِ المَشْهود؟

بَعْدَ هذهِ المُتابَعَةِ للمَسَارين الأمني والقضائي، يَنْعَطِفُ التَّقريرُ لِيَعْرِضَ نماذجَ مِمّا جاءَ في كِتاباتِ أصحابِ «مقالاتِ الرأي» وسواهُم مِنَ المُثَقَّفين والباحثين؛ أمّا ختامُهُ فَمُكَرَّسٌ لثقافَةِ الصُّورةِ في الصِّحافَةِ اللبنانيَّةِ من خلالِ جَوْلَةٍ بين الصُّوَرِ التي نَشَرَتْها الصُّحُفُ مَوْضِعُ المتابَعَةِ إلى جانِبِ الأخْبارِ والمُتابعاتِ، وهي، على ما يَتَوَقَّعُ المرءُ، صُوَرٌ، صِنْوَ الخياراتِ التَّحريريّة، تُعَبِّرُ عن مَواقِفَ عميقةِ التَّبايُنِ والاخْتلاف، لَيْسَ مِمّا شَهِدَتْهُ كترمايا من جَريمَتَيْنِ (وأكثرَ) فقط، وإنّما من «الفظاعَةِ العادّية»...

•

يَحْمِلُ هذا التقريرُ، إعداداً، توقيعَ الزّميلِ

حسن عباس؛ غَيْرَ أنَّ الفَضْلَ يَعْرِفُهُ ذووه، ولأنَّه كذلك لا يَسَعُ أمم للتوثيق والأبحاث إلاّ أنْ تَعْرِفَ الفَضْلَ الذي يَدينُ بهِ هذا البَحْثُ، فكرَةً ومَشْروعاً، للزَّميلةِ السَّيدة ماري كلود سعيد التي كان لها السَّبْقُ، بَيْنَنا، في التَّنبيهِ على ضرورةِ التّمَلّي الجادّ مِمّا شَهِدَتْهُ كترمايا ذلكَ اليومَ من أيّامِ نيسان ٢٠٠٩ بِوَصْفِهِ أكثرَ من «حادثٍ فرديٍّ»، وكانَ لها السَّبْقُ في إطلاقِ العَمَلِ على توثيقِ هذهِ الواقعة.

أمم للتوثيق والأبحاث

عن الحادث الفردي بوصفه لسان حال الجماعة...

إنَّ في المعاريض لَمَندوحَة عَن الكَذِب

المندوحةُ أي السَّعَةُ والفُسْحة. يقال: إنك لفي نُدْحةٍ ومَنْدوحةٍ من كذا: أي سَعَةٍ، يعني أنَّ في التعريض بالقول من الاتِّساع ما يُغني الرجلَ عن تَعمُّد الكذب.

لا تكادُ تَمُرُّ أيّامٌ، أو أحياناً أقلُّ من أيام، من دونِ أنْ تَشْهَدَ منطقةٌ لبنانيةٌ، من مناطِقِ القلبِ أو الأطرافِ، واقعةً أمنيّةً ما يبدأ التّعاطي معها أو ينتهي بحَمْلِها على مَحْمَلِ الحادثِ الفردي... والحادثُ الفرديُّ اصطلاحاً أي بـ «التَّواضُع اللبنانيِّ» واقعةٌ ذاتُ طابعٍ عُنْفيٍّ لا تعدو المسؤوليّةُ عَنْها وعَنْ نتائِجِها ومُتَرَتّباتِها، الأفرادَ الأعيانَ المتورطينَ فيها، إلى الجماعاتِ الطائفيّةِ أو الحزبيّةِ أو المناطقيّةِ التي ينتمونَ إليها سواءٌ كان هذا الإنتماءُ وليدَ الاتّفاقِ، اتفاقِ الولادة، او بالاختيارِ الحُرّ.

عليه، فإنّ المُسارعةَ، في العادةِ إلى وَصْفِ واقعةٍ ما بـ «الحادثِ الفرديّ» إنما يُقْصَدُ منْها إلى دَرْءِ تفسيراتٍ وتأويلاتٍ قد تُنْزِلُ الواقعةَ المعنيَّةَ في سـياقٍ أعمَّ ــ سـياقِ المُنازَلَة الجاريةِ بَيْنَ الجماعاتِ اللبنانيّةِ وإحالاتِهِ الدَّموية.

مِنْ ثَمَّ، فأيُّما واقعةٍ، دونما اعتبارٍ لمُقَدّماتِها أو خلفياتِها أو لعَدَدِ ما تَسَبَّبَتْ بِهِ منْ ضحايا أو لطبيعتِها الحربيّةِ بالمعنى التّقْني للكلمةِ، (أنواعُ الأَسلحةِ المُستعملةِ خلالَها، انتظامُ المُشاركين فيها مجموعاتٍ مُنَظَّمَةً وائتمارُهُم بأوامرَ تراتبيّةٍ، إلخ...)، ــ أيُّما واقعةٍ آيلةٌ أن تُوصَفَ بـ «الفرديّة» والعكسُ أحياناً صحيح: لا تحتاجُ واقعةٌ ما إلى مُحاكاةِ الحربِ في مشاهدِها وتفاصيلِها لِتَخْرُجَ أو تُنْذِرَ بالخروجِ، عن الحادِثِ الفرديّ.

هذا في التّعريف؛ أما المُجَرَّب بالشَّأنِ اللبناني وأدبيّاته فلا يَحْتَاجُ ــ ما إن يَتَنامى إلى سَمْعِهِ أنَّ حادثاً فرديّاً قد وَقَعَ في هذهِ المَحَلّة أو تلكَ المنطقةِ، وما إنْ يَقِفَ على أسماء القَتْلى والجَرْحى ــ لا يحتاجُ إلى كثير تَدْقيقٍ وتَمْحيصٍ في التَّفاصيلِ ليُقَدّمَ الشَّكَّ على التَّصديقِ في أنَّه فرديٌّ حقاً، وليَتَوجَّسَ أنَّ في الأمْرِ إنَّ وأخواتِها.

ومِنْ أبْرَزِ سماتِ هذا التَّوجُّس أنّه غالباً ما يُصيبُ ويُخْطِىءُ معاً. يُصيبُ في تَطْفيفِهِ من مُكوِّنَ الصُّدْفَةَ في وقوعِ الحادِثِ، وهو ما يُعَبَّرُ عنهُ عادةً بالقَوْلِ إنَّ الحادِثَ لَيْسَ ابنَ ساعَتِهِ، وإنَّ له، اسْتطراداً، نَسَباً عالياً رفيعاً، ويُخطِىءُ في تَعْظيمِهِ من مدلولاتِهِ السياسيّة ومن مُتَرَتّباتِهِ الآنيّة وفي جَمْعِهِ بين الصَّوابِ والخَطأ يُفَسّرُ هذا التَّوجُّسُ لماذا لا يؤّدي كلُّ حادثٍ فرديٍّ إلى «الأعْظم»، وفي الآنِ نَفْسِهِ لماذا لا يُمْكِنُ فكُّ لُغْزِ «الأعظم» عِنْدَ وقوعِهِ إلاّ بالعَوْدَةِ إلى مُسَلْسَلِ الحوادِثِ الفرديَّة التي سَبَقَتْ عليه.

وبما أنَّنا لا نَتَحَدَّثُ عن الحادِثِ الفرديّ بوصْفِهِ مَقولةً عامّةً وإنّما بوصْفِهِ مقولةً خاصةً نَحَتَتْ مَعانيها واشتقاقاتِها ووجوهَ استعمالِها تجربةٌ لبنانيَّةٌ مديدةٌ، حَقَّت الإضافةُ بأنَّ مُجَرَّدَ تَوَسُّل البعضِ بهذه العِبارةِ «حادث فردي» لِوَصْفِ واقعةٍ ما، ونأيَ البعض الآخر عَنْها، أو تردُّدَهُ في تبنّيها، هُوَ في المَتْنِ من «الحادِثِ» إنْ لَمْ يَكُنْ خلالَ السَّاعاتِ والأيامِ التي تلي وقوعَهُ فلاحِقاً، أيْ في ما يلي ذلكَ من عَوْدٍ عَلَيْه، على «الحادِثِ»، سواءٌ من بابِ الاسْتذكارِ العابِرِ أو من بابِ التّأسيسِ عَلَيْه والاستشهادِ به.

لعلَّ هذه المُلاحظاتِ السَّريعةِ أنْ تَصْلُحَ مَدْخَلاً، بِرَسْمِ التَّأمُّلِ والتَّحقيق في «الحادِثِ الفرديّ» بِوَصْفِهِ محطةً دوريَّةً لا يَني قطارُ حياةِ اللبنانيين اليوميّةِ مِنَ التَّوقُّفِ عندَها.

على تقاطُعِ ثلاثةٍ، إذاً، تَقَعُ هذه المحطّةُ: «الأمْنِ» و«السّياسَةِ» و«التَّاريخِ»، وحَسْبُ الحاصِرَتَيْنِ المُحيطَتَيْنِ بكلّ واحدةٍ من هَذِهِ المُفْرداتِ أن تُفيدَ ما لا بُدَّ من التَّنبيهِ عَلَيْه، مِنْ أنَّ معنى كلّ منها في الجُمْلَةِ التي تؤلّف «الحادثَ الفرديّ»، ومحلَّها، لَيْسَ بالضرورةِ ما يُفْهَمُ مِنْها ابتداءً، فـ «الأمنُ» قَدْ يَعْني مزاجاً من التَّوتُّرِ يَسودُ هُنا أو هُناك أو البلدَ بأمّه وأبيه، و«السياسةُ» قَدْ تَعْني الاسْتعدادَ لدى

فريقٍ سياسيٍّ لِتَلَقُّف «الحادثِ الفرديِّ» والبناءِ عَليه. أما «التَّاريخُ» فقد يُحيلُ إلى تَصَوُّرٍ ما، موهومٍ أو حقيقيّ، لِصِلَةٍ بَيْنَ هَذا الحادِثِ أو ذاك وسوابقَ لَهُ وعليه كما قد يُحيلُ إلى رمزيّةٍ ما، خاصةٍ أو عامّة.

كذلكَ، وبقدرٍ لا بأسَ بِهِ من الاطمئنان، يُمْكِنُ القولُ إنهُ ما مِنْ حادِثٍ يَسْتَدْعي من سُلطةٍ أمنيّةٍ أو سياسيّةٍ أو دينيّةٍ، أو ما إلى ذلكَ من سُلُطاتٍ، المبادرةَ إلى وَصْفِهِ بـ «الفردي»، لا يَحْتَمِلُ قراءةً ميدانيةً ما تُخْرِجُهُ مــن الدّائــرةِ الفرديَّة ــ قراءةً، لولاها لما أنِسَ واصفوه بـ«الفرديّ» ضرورةَ المُسارعةِ إلى ذلك.

هوَ كذلكَ، وكذلكَ أيضاً أنَّ كلَّ «حادِثٍ فرديّ» لا يُشعلُ حَرْباً! ولَعَلَّ الملاحظةَ هذهِ، على بديهيّتِها، أنْ تَفْتَحَ باباً من الأسْئلةِ يَسْتَحَقُّ الولوجَ: هل يَسْتَقيمُ القولُ مثلاً إنَّ «الحادثَ الفرديَّ» من حياةِ اللبنانيين، هَو تأتأةُ العُنْفِ في أزْمِنَةِ حروبِهِم الباردةِ؟ أم إنَّ العَكْسَ هو الأصحُّ: «الحادثُ الفرديُّ» مؤسسةٌ إفتراضيّةٌ من مؤسساتِ «السّلْمِ الأهليّ البارد» تَعْمَلُ على تَنْضيبِ الوقائعِ العنفيّةِ المُسْتَلْهِمَةِ، عَمْداً أو اتفاقاً، تذكاراتِ «الحَرْب» وخطوطِ تَماسِها، سِيّان الوهميّةِ أو الحقيقيّةِ، وعلى تَخْفيضِ مدلولاتِها واسْتطراداً، المسؤوليّةِ عنها وعن مُتَرَتّباتها، بحيثُ تَعودُ أفعالاً جرميَّةً فرديةً يجري عليها القانونُ وأحكامُه. أسئلةٌ تُبديها الوهلةُ الأولى «صعبةً» وحكْراً على راسخينَ في العلمِ، ثُمَّ، لا يَلْبَثُ «حادِثٌ فرديٌّ» يُكتَبُ للواحِدِ منّا، والواحدةِ، أن يَشْهَدَ عَلَيْهِ، أو أن يُتابِعَ دقائِقَهُ ــ لا يَلْبَثُ حادِثٌ مِنْ هذا القبيلِ أن يُبيّن كَمْ أنّها «سَهْلة» وكم أنَّ الصعوبةَ في مكانٍ آخرَ في الكلامِ على «الحادِثِ الفرديّ» بِوَصْفِهِ هذا أحياناً وبوصْفِهِ ذاك أحياناً أُخرى، لا في ملابَسَتِهِ حياتَنا اليوميّة.

في نسب هذا المشروع

في العاشرِ من نيسانَ ٢٠٠٨، عشيَّةَ الذّكرى الثالثةِ والثلاثينَ على الأحدِ الثّالثِ عَشَرَ منه، اليومَ الصّفْرَ من «الحَرْبِ الأهليةِ»، انعقدتْ في أحَدِ فنادقِ العاصمةِ بيروتَ، بدعوةٍ من جمعيّةِ أمم للتوثيق والأبحاث، تَحْتَ العُنوانِ العامّ «ما العمل؟ ــ لبنانُ وذاكرتُه حمّالةُ الحروب»، الأولى من ثماني نَدَواتٍ مُغْلَقَةٍ

شاركَ فيها ناشطونَ مِنَ المُجتمعِ المدنيّ، وسياسيونَ، ورسميونَ، وخبراءُ لبنانيونَ وغَيْرُ لبنانيين. وإذ دارتْ أعمالُ النّدوةِ الأولى على السُّؤال السَّهْلِ المُمْتَنِع: «كَيْفَ وَضَعَتِ الحربُ أوزارَها؟»، تَطَرَّقت النَّدواتُ السَّبْعُ الأخرى إلى مواضيعَ أقلَّ عموميّةٍ مِنْ مِثْلِ مسألةِ المفقودينَ خلال «الحَرْبِ»، وآفاقِ المُلاحَقَةِ القانونيةِ على ما شَهِدَتْهُ «الحَرْبِ» من ارتكاباتٍ، ومناهجِ الاستذكارِ وسواها. ليْسَ المقامُ هنا للاستفاضةِ في بيانِ ما كانَ من أمْرِ هذه الندواتِ، وفي تقويمِ ما لعلَّها أضافَتْهُ إلى النّقاشِ المُتَّصِلِ عن «الحَرْبِ». يعنينا من هذا، هُنا، أنَّ هذه الندواتِ كانت مناسبةً لمزيدِ تَعارُفٍ بين أفرادٍ وهيئاتٍ يَجْمَعُ بينهم، على فرديّاتِهِم وخصوصيّاتِهِم، هاجسُ مواصَلَةِ التَّفكيرِ، معاً، في تَدَبُّر تَرِكَةِ الماضي دونما الغفلةِ، أو الاسْتقالة، عن استقبالِ تَحَدّياتِ الحاضرِ ــ وَمِنْ نافلِ القَوْلِ أنَّ توزيعَ الأزْمِنَةِ على هذا النَّحو منَ مُوجباتِ التَّواصُلِ لَيْسَ إلّا.

كانَ لهذه المجموعةِ التي قرّبَتْ بَيْنَها المشاركةُ الفَعّالةُ في النَّدوات الثماني ــ كان لها، على شَيءٍ من التَّمَدُّد أحياناً، ومن التَقَلُّص أحياناً أخرى ــ أنْ واظَبَتْ على اللقاءِ دوريّاً خلال أشْهرٍ، وأنْ أفْضَتْ لقاءاتُها إلى اقتراحِ جملةٍ من النَّشاطاتِ ومن المشاريعِ البَحْثيَّةِ ذاتِ التّوظيفِ العَمَلي التي تأخُذُ بطرفَي التَّفكيرِ في الماضي والعملِ على الحاضِر.

وممّا اقتُرح تَحْتَ إلحاحِ ما يَمُرُّ بلبنانَ منذ ٢٠٠٥ ــ ولا عَيْبَ من الاعترافِ بإلحاحاتِ اللحظةِ ــ أن يُصارَ إلى إعدادِ مجموعةٍ من المَلَفَّاتِ / التقارير عن وقائعَ جاريةٍ، أو شِبْهَ جاريةٍ، يَجوزُ اعتبارُها، على نَحْوٍ ما، مُهدِّدَةً لـ «السِّلمِ الأهلي» وأن يُضاءَ، في سِياقِ البَحثِ، بشكلٍ خاصّ، على التَّعاطي السياسيّ والإعلاميّ والقضائيّ معها، على أن تُتَّخَذ هذه الملفاتُ مَتَى ما نَجزَت مَدْخلاً إلى توسيعِ دائرةِ النّقاش في ما يُمْتَحَنُ به اللبنانيونَ، يوميّاً تقريباً، من تهديدٍ لِسِلْمِهِم الأهلي.

من هُنا، ومن ضيقِ ذَرْعٍ مؤكَّد بتنازُلِ المجتمعِ المدنيّ عن مسؤوليّتِه في ولوجِ ميادينِ الشأنِ العام، من أبوابِهِ المُخَلَّعة أصلاً، واكتفائه، في ما يتصلُ بقضايا «الحياةِ والموتِ» التي يُفترضُ أن اللبنانيينَ متساوونَ بين أيديها ــ اكتفائه بنشرِ الكلمةِ الطيبةِ ــ من هناك، ومن ضيقِ

الذّرعِ ذاك، وتسليماً بأن العنفَ المُتهادَى بينَ اللبنانيينَ من عهدِ آدمِهِمْ وصاعِداً يستَحقُ النظرَ فيهِ، والتملّي منهُ، بعينٍ لا يَرفُّ لها جفنٌ، ولا الإشاحةَ عنه قرفاً منهُ واستحياءً، كان مَأتى هذهِ الفكرةِ التي تبلورت شيئاً فشيئاً تحتَ العنوانِ العامِّ من «الحادثِ الفرديِّ إلى تهديدِ السِّلم الأهلي».

شأنَ التقريرين السّابقَين اللذين تَنَاول أحَدُهُما جريمةَ قتلِ جورج أبو ماضي في عينِ الرمانةِ في تشرينَ الأوّلَ من عام ٢٠٠٩، وتَنَاول الآخرُ قضيّة «الزيادين» التي تَلَتْ ما يُعرَف بـ «أحداث الجامعة العربية» (كانون الثاني ٢٠٠٧)، واللذين نُشرا، تحتَ العنوانِ نَفسِهِ: «من الحادثِ الفرديِّ إلى تهديدِ السلمِ الأهلي» ـــ شأن التقريرين السَّابقين، لا تدّعِي هذه الصَّفحاتُ الإحاطةَ بجملةِ الهواجسِ التي توقِظُها «الحوادث الفرديّة»، أو تقديمَ جواباتٍ شافيةٍ عما تنفتحُ عليه من أسئلةٍ وتساؤلاتٍ. حَسْبُها، على ما جاءَ في ختامِ ما قَدَّمَتْ بهِ أمم لمطبوعةٍ سابقةٍ، أن تُحْمَلَ على النيّة التي وُضعت من أجلها، وألاّ تُسأل عما لا تدّعيه أصلاً...

«الجريمتان»: وقائع ووقائع...

نتابع في هذا الفصل الافتتاحي كيف عرضت الصحف موضع المتابعة وقائع الجريمتين الأولى والثانيــة محاولين أن نتبيّن أيّاً من هذه الصــحف تناولـت الجريمة الأولى، قبل يوم من ارتكاب بعض أهالي كترمايا الجريمة الثانية، وأيّاً منها تناولت الجريمتين في خبر واحد بمناسبة وقوع الجريمة الثانية منهما.

النهـار على الصــفحة الســابعة منها أوردت خبراً عن الجريمة الأولى، غداة وقوعها، وقد جاء الخبر تحــت عنوان «جريمــة قتل في كترمايا ضــحاياها مسنّان وحفيدتاهما». وقد جاء في الخبر المذكور ما يلي:

«هزت بلدة كترمايا في إقليم الخروب أمس جريمة قتـل مروعــة ارتكبهــا مجهــول أو أكثر في وضــح النهار، داخل منزل يوســف أبو مرعي بالقرب من مســجد البلدة، حيــث عثر على يوســف أبو مرعي (٧٥ عاماً) وزوجته كوثر (٧٠ عاماً) وحفيدتيهما زينــة (٧ أعوام) وآمنة (٩ أعــوام) ووجد الجميع مقتولين وقد أصيبوا بطلقات نارية عدة.

وتبيّن أن الفتاتين هما ابنتا رنا يوســف أبو مرعي، المطلقــة من محمــد مصــطفى الرواس، وتعمل مدرّســة فــي البلدة، وخــلال عودتها إلــى المنزل قرابة الرابعة والنصــف بعــد الظهر لم تتمكن من فتح الباب. وبعد الاســتعانة بالجيران صدمت بما شــاهدته. وحضــرت قوة من الجيشــ وقوى الأمن الداخلي وضربت طوقاً حول المكان، كذلك حضر الطبيــب الشــرعي والأدلة الجنائيــة وفتح تحقيق لكشــف الملابســات. وأفيد أن القتل تم بواســطة سلاح حربي، وأن مسدساً وهمياً وجد بالقرب من جثة أبو مرعي. وعلم أن زوج رنا خارج لبنان، ربما في الســعودية منذ نحو سنتين، استناداً إلى أفراد من عائلته المقيمة في سبلين» [١].

بعــد وقــوع الجريمــة الثانيــة نشــرت **النهـار** على الصفحة التاســعة منها خبراً طويلاً تحت عنوان: «جريمة كترمايا استتبعت بـ"تصفية" المشتبه فيه والتحقيقــات تنتظــر تقرير الخبــراء الجنائيين». إلى جانب الخبر، نشــرت **النهار** صورتين: أولاهما تحتها التعليق التالي: «جثّة مسلّم معلقة من الرقبة بعمود حديد وسط كترمايا أمس»؛ وثانيتهما تحتها التعليــق التالي: «تمثيل بجثة مســلّم فوق الســيارة التــي "قطرته" من مستشــفى ســبلين إلى ســاحة

---

(١) **النهار**، ٢٩ نيسان ٢٠١٠.

كترمايـا أمسـ». أمـا المقالـة التي حملـت توقيع عباس صالح فجاء فيها:

«الجريمة المروّعة التي وقعت مساء أول من أمس في بلدة كترمايا الشـوفية، وراح ضـحيتها جدان وحفيدتاهما، استتبعت أمس بجريمة أخرى أكثر استفزازاً للمشاعر الانسانية.

فـي اختصـار، أثارت صـورة الإعـدام الميداني للمشـتبه في ارتكابه الجريمة، المصـري محمد سليم مسلّم، صدمة واسعة حيال "عدالة الشارع" والجريمـة بجريمـة. فالقصـة هـي مـن أغرب القصـص التي تعتـري العمل التحقيقـي الأمني القضـائي في لبنان، بل هي سـابقة من شأنها أن تمهّد لضرب القانون وسيادة شريعة الغاب، فضلاً عـن أنها أضـاعت، أو تكاد، دم عائلـة أبو مرعي بين أهال غاضـبين، إلى درجة بات يصعب معها تحديـد أهداف القاتل الحقيقيـة ومراميه. علماً أن معلومات تحدثت عن ارتكابه جريمته الرباعية المروّعة بطعن ضحاياه بالسكين بأبشع الصور.

وفي معلومات لـ**النهار** أن التحقيقات في الجريمة التي هزّت بلدة كترمايا في منزل يوسف أبو مرعي نفسـه (٧٨ عامـاً) وزوجتـه كوثـر (٧٩ عامـاً) وحفيدتاهما زينـة (٧ أعوام)، وآمنة (٩ أعوام) انطلقت بوتيرة سـريعة بعيـد وقوع الجريمة، وتم بداية تحديد الأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم الجريمة، وأوقف المصري محمد مسلّم الفار من العدالة بعد محاولته الاعتداء جنسياً على فتاة من البلدة، والذي يعيش مع والدته المتزوجة (زواجاً ثانياً) من شخص لبناني من أبناء المنطقة، وهو جار العائلة المنكوبة.

وبالتحقيق معه، وبعد ضـبط تي شيرت في منزله عليهـا آثار دماء وبعض الأدلة التي يمكن أن تقود إلـى معرفة هويـة القاتل، اعترف مسـلّم بأنه هو من ارتكب الجريمة، لكن كلامه ووصـفه الوقائع لم يكونا مقنعين للمحققين الذين لا يعولون كثيراً علـى الاعترافات الفورية في مثـل هذه الحالات، إذا لم تقتـرن الاعترافات بأدلـة قطعية لا يمكن أن يرقى إليها الشـك، ولا سيما في جرائم القتل التي تترتـب عليها عقوبات غالباً ما تكون أحكاماً بالإعدام، أو بالمؤبد.

ومن هـذا المنطلق عمد المحققـون، على جاري العـادة، إلى وضـع النيابة العامة فـي جبل لبنان في صـورة اعترافات مسلّم، فطلب المدعي العام منهـم اصـطحاب المشـتبه فيه إلى مـكان وقوع الجريمـة، ليس لتمثيلهـا، وإنما للدلالـة وتوثيق بعض ما أورده أمامهم من عناصر تدل على أنه هو من ارتكب الجريمة قبل التحقيق معه في أسـباب فعلته المفترضـة، لتتـم مطابقتها في وقت لاحق مع الوقائع التي حصلت عند وقوع الجريمة.

وقبيـل ظهـر أمسـ، اصـطحبت قـوة مشـتركة من رجـال المفرزة القضـائية والأدلـة الجنائية والـدرك مسـلّم موثـوق اليديـن وحاولـوا دخول المنطقة بطريقة لا تسـترعي انتباه الأهالي، لكن المحـذور وقـع، فما إن شـاهد أحد أبنـاء البلدة رجال الضابطة العدلية في البلدة، ومعهم مسلّم، حتـى راحـوا يتناقلون الخبـر الذي امتـد كالنار في الهشـيم، وتصـدى عدد كبير منهـم للدورية الأمنية قبل أن تصل إلى المنزل وتعرضوا لإحدى سياراتها التي أصيبت بأضرار كبيرة، كما تعرض رجال الأمـن إلى "تدفيش" وتدافع قبل أن يصـل أهالي البلدة الغاضـبون الذين انهالوا على مسلّم بضـرب مبرح أدى إلى إصابته بجروح بالغة. غير أن رجال قوى الأمن اسـتطاعوا إنقاذه ونقلوه إلى مستشـفى سـبلين، لكـن الأهالي عرفـوا بالأمر وسـحبوه من المستشـفى بعد ذبحه وربطوا جثته بسيارة راحت تجوب شوارع المنطقة، وصولاً إلى

ساحة كترمايا، وهناك نزعت ملابسه وعلق على عمود في ساحة البلدة وتم التمثيل بجثته بعد موته!»[٢].

السفير تطرقت إلى الجريمة الأولى في خبر كتبه مراسلها أحمد منصور. الخبر المعنون «قتل أربعة أفراد من عائلة واحدة»، والمنشور على الصفحة الثامنة من الصحيفة، أرفق بصورة كتب تعليقاً عليها: «الأم المفجوعة ليل أمس». أما متن الخبر فجاء فيه:

«وقعت جريمة قتل في بلدة كترمايا في منطقة الإقليم، أمس، ذهب ضحيتها أربعة أشخاص من عائلة واحدة، بينهم طفلتان. إذ عثر أمس على الجد يوسف نجيب أبو مرعي (٧٥ عاماً) وزوجته كوثر جميل أبو مرعي، وحفيدتيه زينة وآمنة (٧ و٩ سنوات) لابنته رنا، مقتولين طعناً بالسكاكين، حسبما أشار قائد الشرطة القضائية العميد أنور يحيى لـ**السفير**. وكانت والدة الطفلتين هي التي اكتشفت الجريمة عند عودتها من وظيفتها في التعليم، عند الرابعة من بعد ظهر أمس.

وفور اكتشاف الجريمة، حضرت عناصر من فصيلة درك شحيم والجيش اللبناني وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الجريمة، مع ترجيح الأسباب العائلية.

وعمّت البلدة أجواء من الاستياء، وأعلن في كترمايا الحداد اليوم، على أرواح الضحايا، واستنكاراً لـ"الكارثة"»[٣].

وبعد وقوع الجريمة الثانية، أشارت اليها **السفير** على صفحتها الأولى في إطار خاص، وذلك تحت عنوان «جريمتا كترمايا: من المسؤول». وقد ورد الخبر على النحو التالي:

«شهدت بلدة كترمايا في إقليم الخروب، وفي خلال أقل من ٢٤ ساعة، جريمتين مروعتين.

على خلفية مقتل الضحايا يوسف نجيب أبو مرعي (٧٥ عاماً) وزوجته كوثر جميل أبو مرعي، وحفيدتيهما زينة وآمنة (٧ و٩ سنوات) بطريقة بشعة وطعناً بالسكاكين في البلدة أمس الأول، قام عدد من شبان كترمايا، أمس، وفي رد فعل غاضب، بقتل المشتبه به بارتكاب الجريمة المصري محمد سليم مسلّم والتمثيل بجثته وسحلها في شوارع البلدة.

وإذ صدم لبنان بقتل المتهم بأيدي الأهالي وعلى مرأى من القوى الأمنية التي لم تتدخل إلا متأخرة لسحب جثته من بين أياديهم، طلب وزير الداخلية زياد بارود من مفتش عام قوى الأمن الداخلي إجراء "تحقيق فوري وبيان مكامن الخلل في تقدير الموقف والمسؤولين عن ذلك"، في حين أعلن مدير عام قوى الأمن الداخلي أشرف ريفي، اتخاذ إجراءات مسلكية بحق عدد من الضباط والعناصر لخطأهم الجسيم في سوء تقدير الموقف الميداني.

وتمتنع **السفير** نظراً لفظاعة ما ارتكب عن نشر صورة جثة المتهم»[٤].

أما الخبر المفصل، فقد نشرته **السفير** على الصفحة السابعة منها تحت عنوان «البلدة تشيع الضحايا الأربعة... والاشتراكي يستنكر "الاقتصاص من الجاني" / أهالٍ من كترمايا يقتلون المتهم ويمثّلون بجثته في الشوارع». وقد أرفق الخبر بصورة كتب تعليقاً عليها: «يراقبن

(٢) **النهار**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٣) **السفير**، ٢٩ نيسان ٢٠١٠؛ (٤) **المصدر نفسه**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

الجثـة المعلقة على عمود». وجاء في الخبر الذي كتبه أحمد منصور التالي:

«لم تكن بلدة كترمايا في الإقليم قد شـيّعت بعد الضـحايا الأربعـة مـن أبنائها الذين قضـوا في الجريمة الشـنيعة أمس الأول، حين قام عدد من أبنائها بقتل المتهم الرئيسـي بارتكاب الجريمة وتعليقـه على عمـود في إحـدى سـاحات البلدة والتمثيـل بجثته بعد عرضـه علـى مقدمة إحدى السيارات في شوارعها.

وكانـت القوى الأمنيـة، وبعد سـاعات على وقوع جريمة كترمايا، قد أوقفت المدعو محمد سـليم من التابعية المصرية على خلفية التحقيق بمقتل كل مـن يوسـف نجيـب أبـو مرعـي (٧٥ عاماً) وزوجتـه كوثـر جميـل أبـو مرعـي، وحفيدتيهما زينة وآمنة (٧ و٩ سـنوات) لابنتهما رنا. وصباح أمس، ومتابعة للتحقيق في الجريمة، حضـر إلى فصيلة شـحيم قائد الشرطة القضـائية العميد أنـور يحيى وقائد الـدرك العميد أنطوان شـكور بحضور ضـباط قطاعات المنطقة، حيث أشرفا على سير التحقيقات لمعرفة ملابساتها وذيولها مع الموقوف سليم.

وأشار مصدر أمني إلى أن سليم "اعترف بارتكابه الجريمة عبر سـكين عثر عليه في منزله إضافة إلى عثـور القوى الأمنية لكنزة ملطخة بالدماء"، لافتاً إلى أن لديه سـوابق فـي الجرائم، وأنه كان "ارتكب جريمة اغتصاب قاصر في كترمايا منذ حوالى الشهرين". وأكد المصدر أن دوافع جريمة قتل أفراد العائلة ما زالت غير واضحة.

وعند السـاعة الثانية عشـرة والنصف من ظهر أمس، تم نقل المتهم سـليم بسـيارة لقوى الأمن الداخلي ترافقها سـيارة أخرى إلى بلدة كترمايا لتمثيـل الجريمـة، وكان فـي السـيارتين ثمانية عناصـر أمنيـة. ولـدى وصـول الموكـب الأمني ومعهم سـليم بالقـرب من مـكان الجريمة، كان هناك جمهـور كبير من الأهالي والشـبان قاموا باعتراض السـيارتين وسـحبوا المتهـم وانهالوا عليه بالضـرب المميت. وفيما لم تتمكن عناصر قـوى الأمن مـن صـدّ الجماهيـر الغفيـرة لقلة عددها، سـحب بعض شبان البلدة سليم من بين الناس ونقلوه إلى مستشفى سبلين الحكومي.

وعلى الفور تبع عدد من شبان البلدة المتهم إلى المستشـفى وقاموا بسـحبه منها وأجهزوا عليه، ومزقوا ثيابه ولم يبقوا إلاّ على الثوب الداخلي.

ووضـع الشـبان جثة سـليم على مقدمـة إحدى السيارات وسـاروا به حتى الشـارع الرئيسي في كترمايا وسـاحة البلدة وسـط حشـود كبيرة من مختلف الأعمار. وهناك أخـذ بعض الموجودين يطلقون صـيحات "الله أكبر"، و"هذه هي العدالة لكل قاتل ومجرم"، فيما راح البعض يطلق الأعيرة النارية في الهواء.

وأخيراً سحبت الجثة على الأرض، ومن ثم علقت على عمود كهربائي مقابل المسـجد وسط ساحة البلدة لعرضه على الأهالي.

وبعد فتـرة من الوقت قام الشـبان بإنزال الجثة عـن العمود وجرهـا بالقرب من مـكان الجريمة وحينها حضرت، وبعد ساعة من الوقت، سيارتان عسكريتان تابعتان للشرطة العسكرية في الجيش اللبنانـي وعمل عناصـرها على وضـع الجثة في إحـدى السـيارات العسـكرية ومـن ثـم غادرت المكان.

بعدها وصـلت تعزيـزات مؤللة للجيـش اللبناني وانتشـرت على طـول الطريـق الرئيسـية للبلدة

وعملت على حفظ الأمن وتأمين مراسم تشييع الضحايا الأربع»[٥].

الأخبار تحدثت عن الجريمة الأولى في الصفحة الثالثة عشرة منها في خبر صغير عنوانه: «جريمة مروّعة في كترمايا». جاء في الخبر:

«جريمة مروّعة وقعت عصر أمس في بلدة كترمايا ذهب ضحيتها المغدوران يوسف أبو مرعي (مواليد ١٩٣١) وزوجته كوثر وحفيدتاهما من ابنته رنا آمنة (٩ سنوات) وزينة (٧ سنوات)، حيث وجدوا مصابين بطلقات نارية عديدة ومضرجين بدمائهم في منزل أبو مرعي، في ظروف ما زالت غامضة.

وعلى الفور حضرت القوى الأمنية والأدلة الجنائية وباشرت التحقيقات لمعرفة ملابسات الجريمة»[٦].

بعد وقوع الجريمة الثانية، قررت **الأخبار** إفراد غلاف عددها لما حصل وذلك تحت عنوان «الثأر المجنون» ومع صورة للغلاف كتب تعليقاً عليها: «الذهول على وجوه نساء من كترمايا إثر التمثيل بجثّة المواطن المصري محمد مسلّم».

وأفردت **الأخبار** الصفحتين ١٢ و١٣ من عددها للحديث عن الجريمة. الخبر الأساسي المنشور على هاتين الصفحتين كتبه رضوان مرتضى، وشارك في إعداده خالد الغربي، وجاء تحت عنوان: «سحل مشتبه فيه والتنكيل بجثّته»، ونشرت حوله صورة كتب تعليقاً عليها: «العدالة في لبنان؟».

توّج الخبر بترويسة جاء فيها: «في كترمايا سقط أمس العقد الاجتماعي، أطاح أهالٍ سلطة الدولة والقضاء، قرروا أن يثأروا لجريمة قتل طفلتين وجدّيهما. أعدموا مشتبهاً فيه قبل صدور الاتهام ونكّلوا بجثته... غضب وحشي فجّره تهوّر المسؤولين المعنيين».

ومما جاء في المتن: «وقعت جريمة قتل وحشية في كترمايا، أول من أمس، ذهب ضحيتها طفلتان وجدّاهما، هم يوسف أبو مرعي وزوجته كوثر وحفيدتاهما آمنة (٩ سنوات) وزينة (٧ سنوات). أوقفت القوى الأمنية مشتبهاً فيه قبل مرور ٢٤ ساعة على الجريمة، واقتيد مخفوراً إلى مكان وقوعها ودماء الضحايا لم تكن قد بردت بعد. انتزع أهالي البلدة الشاب المصري محمد مسلّم من عناصر القوى الأمنية، ونفّذوا فيه حكم الإعدام، وقتلوه بفظاعة، فغطّت وحشية الجريمة الثانية على قتل طفلتين وعجوزين بسبب سوء تقدير لدى المسؤولين.

إذاً، أخذ أبناء البلدة الغاضبين دور القضاء وتأثروا بهمجية المشتبه في ارتكابه الجريمة، المواطن المصري محمد سليم مسلّم. انتزعوه بالقوة من عناصر الدورية التي كان يرأسها آمر فصيلة درك شحيم الملازم أول هشام حامد. أشبعوه ضرباً وركلاً وطعناً بالآلات الحادة. حاول عناصر القوى الأمنية تفريق الأهالي الغاضبين بإطلاق النار في الهواء لاسترجاع المشتبه فيه، لكن عددهم الضئيل (كانوا سبعة)، لم يُسعفهم بداية، إلا أنهم تمكنوا في النهاية من سحبه من بين أرجل الأهالي. كان مصاباً بطعنات عدّة والدماء تسيل من أنحاء متفرقة من جسده. نقلوه إلى مستشفى سبلين الحكومي لتلقي العلاج، لكن الأهالي طاردوه، اقتحموا المستشفى وأخرجوه من غرفة الطوارئ حيث كان يرقد في حالة شبه

(٥) **السفير**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٦) **الأخبار**، ٢٩ نيسان ٢٠١٠.

غياب عن الوعي، انقضوا عليه و"أعدموه". روح مسلّم التي فارقت الجسد لم تشف غليل القتلة، فنكّلوا بجثته أفظع تنكيل. سحلوا الجسد الميت على الأرض في شوارع البلدة، ومن ثم وضعوه على غطاء محرّك إحدى السيارات حيث التقطوا الصور مع الجثة بدم بارد قبل أن يدوروا بها في الأزقة. نزعوا عنه ثيابه الخارجية، غرزوا قضيب حديد في أعلى حلقه وبه علّقوه على عمود كهرباء في ساحة البلدة تحت لافتة للطبيب ضاهر أبو مرعي. يشار الى أن رفع الجثة على عمود الكهرباء ترافق مع رفع الأصوات وهي تردد عبارة "الله أكبر"، زغردت النساء وهتف الرجال: "جاء الحق وزهق الباطل، وبكترمايا ما بضيع الحق".

الجثة علقت وسط الساحة على مسافة أمتار قليلة من المسجد. تجمهر الأهالي والقتلة حول الجثة المتدلية التي شخصت عيناها باتجاه الأعلى، كأنهم يؤدّون رقصة الموت. وقف رجال الأمن يتفرجون، زغردت بعض النسوة وصاح البعض الآخر، فيما حمل من بقي من شهود وجناة هواتفهم الخلوية ليصوّروا "الذبيحة" التي غنموها على طبق من ذهب قدّمته لهم القوى الأمنية. عملية قتل همجية شارك فيها العشرات تحت مسمّى الثأر، وألصقوها بالدين. فقال بعض أبناء كترمايا: "بشر القاتل بالقتل ولو بعد حين"، فيما رأى آخرون أن فعلتهم حق مشروع، مشيرين إلى أن "إعدام هذا القاتل عمل جيد ومبارك".

الوقائع المذكورة جرت على بعد لا يزيد على عشرات الأمتار عن منزل والدة المشتبه فيه محمد. من يدري، ربما كانت والدة محمد، المتزوّجة برياض عرابي ابن بلدة كترمايا، تشاهد ما يجري، لكن على الأرجح أنها لم تعلم أن المقتول ابنها، لأن القبضات والعصي والسكاكين التي انهالت على وجه ابنها وجسده قد غيّرت معالمه.

استباق التحقيق

عند استرجاع المشاهد المتسارعة التي تتالت منذ انتشار خبر مقتل الجدّين وحفيدتيهما، يتبين أن الإجراءات التي اتخذت بعد جريمة قتل المواطنين الأربعة، أسهمت في حصول الجريمة الثانية. فبعدما توافرت لدى القوى الأمنية معلومات أولية عن مشتبه فيه، دهمت دورية من قوى الأمن الداخلي منزل المواطن المصري محمد مسلّم، جار العائلة الضحية، باعتبار أنه من ذوي السوابق، حيث أوقف منذ نحو ثلاثة أشهر بتهمة اغتصاب، واقتادته إلى مخفر شحيم حيث بدأت بالتحقيق معه. مرّت ساعات قليلة، فأعلنت مصادر القوى الأمنية أنها عثرت على سكين وملابس عليها آثار دماء داخل منزل المشتبه فيه، علماً بأن الأخير يعمل في مسلخ للأبقار في إحدى بلدات إقليم الخروب. وفي هذا الإطار، ورغم التحقيق الأولي الذي خضع له المشتبه فيه، فقد ترددت معلومات عن أن الموقوف لم يدل بكل تفاصيل الجريمة. وبما أن ملابسات الجريمة كانت لا تزال غير واضحة، إلا أن عناصر من قوى الأمن الداخلي اقتادوا المشتبه فيه إلى منزل الجد المغدور يوسف أبو مرعي في بلدة كترمايا لغايات لم تتضح بعد. فقد علمت **الأخبار** أن الأخير اقتيد إلى هناك للدلالة على شيء ما، فيما ذكرت معلومات أخرى أنه اقتيد إلى هناك لتمثيل الجريمة، رغم أن التحقيق لم يكن قد خُتم بعد.

وصل المشتبه فيه إلى البلدة برفقة سبعة عناصر أمن، وما إن عمّ الخبر حتى سارع عدد كبير من أبناء البلدة إلى التجمع. بدأوا يحثون بعضهم على الثأر. توجهوا إلى حيث كان المشتبه فيه موجوداً برفقة القوى الأمنية التي لم تأخذ في الحسبان ردات فعل غاضبة لدى الأهالي. بعض هؤلاء طوّق المنزل واقتحمه، ومن ثمّ انهال بالضرب

على المتهم، وراح الفاعلون يصرخون "اضربوه وارجموه حتى الموت"، لم تستطع القوى الأمنية السيطرة على الوضع لأنها أساءت تقديره. بدا أن المحتشدين كانوا مستعدين للموت شرط النيل من المشتبه فيه، فرفعوا أصواتهم: "روحنا مش أفضل من دم وروح الطفلتين آمنة وزينة"، اختلط صوت الغضب بأزيز رصاص كثيف أطلقه عناصر قوى الأمن في الهواء لفك الطوق عن المشتبه فيه، ونجحوا في تحريره حيث نقلوه مكبّل اليدين والدماء تسيل من وجهه إلى مستشفى سبلين الحكومي، لكن الأهالي طاردوه واشتبكوا مع رجال الأمن أمام المستشفى، وتمكنوا من الدخول إليه وأخرجوه ليقتلوه.

رغم بشاعة الجريمة، إلا أن جفناً واحداً لم يرف لهؤلاء. فوسط هذه الهستيريا، راح الشبان يطلبون من مندوبي وسائل الإعلام الابتعاد وعدم التقاط صور قائلين: "حوّلوه إلى بطل لنكون نحن المجرمين والقتلة"، وأضاف أحدهم: "نفذنا حكم الله بمجرم وهذا أضعف الإيمان".

في الإطار نفسه، أشار أحد شبان البلدة [...] إلى أن "ردّة فعل الأهالي تخلّلها غلوّ"، لكنه أضاف: "يجب ألا تنسوا هول الجريمة الذي استدعى هذا التنكيل". ولفت إلى أنه لا أحد يستطيع كبح المشاعر وغضب الأهالي الذين "هالهم ما قام به هذا المجرم من وحشية وبربرية"، وختم قوله "ما تلوموا الناس على ردة فعلها"»(٧).

ووصفت **الأخبار** «المشهد الشعبي الهمجي» بكونه «ينفي أي صفة إنسانية عن منفذي هذه الجريمة البشعة الذين انقلبوا على كل الأعراف والتشريعات السماوية».

وتحدثت **الأخبار** عن أن «قائد الشرطة القضائية العميد أنور يحيى وقائد الدرك العميد أنطوان شكور [اللذين كانا] يشرفان على سير التحقيقات في الجريمة التي وقعت أول من أمس في بلدة كترمايا، والتي ذهب ضحيتها أربعة اشخاص من عائلة واحدة وصلا صباح أمس إلى مخفر فصيلة شحيم، حيث تابعا التحقيقات بحضور قائد سرية بيت الدين العقيد نعيم شماس وآمر فصيلة درك شحيم الملازم [أول] هشام حامد وضباط، [وقد] اتفق هؤلاء على تسليم الجثث الأربع إلى ذويهم في مستشفى سبلين الحكومي ليشيعوا عصراً. فضّ اجتماع الضباط ليعلن بعدها أن فصيلة درك شحيم قد أوقفت أحد المشتبه فيهم، ترافق ذلك مع كشف الوكالة الوطنية للإعلام، نقلاً عن المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي، أنه قد ضبط سكين وقميص يحملان آثار دماء عثر عليهما داخل منزله.

ولفتت المعلومات إلى أن مكتب المختبرات الجنائية التابع لقسم المباحث العلمية في وحدة الشرطة القضائية يقوم بتحليل الـ دي أن إي لمقارنة دماء الضحايا ببقع الدماء الموجودة على الأدلة المضبوطة تحت إشراف القضاء المختص.

ظهور نتائج تحليل العيّنات المضبوطة يحتاج إلى يومين في حدّه الأدنى، إلا أن القوى الأمنية أرادت استباق النتائج بإرسال المشتبه فيه إلى مسرح الجريمة دون تقدير للعواقب التي جاءت قاتلة، وعلمت **الأخبار** أن نتائج تحليل عيّنات الدماء ستظهر مساء اليوم أو صباح السبت على أبعد تقدير. ولا يزال السبب الذي دفع الملازم أول هشام حامد إلى نقل الموقوف إلى مكان وقوع

---

(٧) **الأخبار**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

الجريمة مجهولاً، بانتظار انتهاء التحقيق الذي فتحته المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي.

في هذا الإطار، تردّدت معلومات عن تمثيل استباقي للجريمة أراده أحد القادة الأمنيين قبل الحصول على إشارة القضاء، لإظهار نجاح القوى الأمنية في القبض على الجاني قبل مرور ٢٤ ساعة على وقوع الجريمة. في المقابل، برزت معلومات أخرى نقلاً عن مسؤول أمني، عن أنّ كل ما جرى كان بالتنسيق مع القضاء، لافتاً إلى أنّ نقل الموقوف جاء وفقاً لإشارة الأخير للدلالة على شيء لم يُحدّده.

عند مدخل البلدة، عُلّقت منذ الصباح لافتة موقعة من بلديتها جاء فيها "كترمايا تناشد الدولة إعطاءها الحق في الجريمة البشعة". لكنّ رئيس البلدية محمد نجيب حسن كان قد قال لـ**الأخبار** صباحاً إن القضاء وحده هو المكلف بالتحقيق في الجريمة ومعاقبة الجاني، ولم تكن قد شاعت أخبار توقيف محمد سليم مسلّم. بعد قتل الشاب المصري، قال حسن إن ما شهدته البلدة أمس سببه تعاطٍ غير سليم من قبل الجهات الرسمية، وانتقد عملية نقل المشتبه فيه إلى مسرح الجريمة، فيما كانت حالة من الغليان تسود الأهالي حزناً على ضحايا الجريمة التي وقعت أول من أمس.

حسن قال إن رد فعل الأهالي غير مقبول قانوناً، ولا أحد يحل محل الدولة، ولم تثبت إدانة مسلّم.

من جهة أخرى، نفى وزير العدل إبراهيم نجار في اتصال مع **الأخبار** أن يكون النائب العام الاستئنافي كلود كرم قد أعطى توجيهاته إلى القوى الأمنية بنقل الموقوف من مكان توقيفه تحت أي ذريعة كانت. كذلك علمت **الأخبار** أن المدّعي العام التمييزي الرئيس سعيد ميرزا قد عقد اجتماعات طلب فيها من القوى الأمنية جمع المعلومات عن كل شخص ظهر في الصور التي تناقلتها الوكالات الأجنبية لإصدار مذكرات توقيف بحق الفاعلين. لكنّ الرئيس ميرزا ذكر لـ**الأخبار** أنه لن تحصل أية توقيفات قبل دفن العائلة المقتولة!»[٨].

وأضاف الخبر الذي نشرته الصحيفة أنه «علمت **الأخبار** أن القادة ريفي وشكور ويحيى قد رفعوا للوزير بارود، خلال اجتماعهم معه في مكتبه، تقريراً جاء فيه أن المتهم اعترف خلال التحقيقات التي أجراها معه النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضي كلود كرم بأنه ارتكب الجريمة بحق الطفلتين وجدّهما وجدتهما، ولفتوا إلى أن نقل المشتبه فيه، الذي حصل برفقة سبعة رجال من قوى الأمن الداخلي فقط إلى مكان الجريمة لتمثيلها دون أن تواكبه دورية كاملة، جاء بناء على إشارة النائب العام الاستئنافي، الأمر الذي نفاه الوزير نجّار.

يُشار الى أن اللواء ريفي دان جريمة قتل الضحايا الأربعة في بلدة كترمايا، ولفت إلى أنه اتخذ "إجراءات مسلكية بحق عدد من الضباط والعناصر بسبب ارتكابهم خطأً جسيماً في سوء تقدير الموقف الميداني، ولعدم توفير الحماية اللازمة والكافية للمشتبه فيه في هذه الجريمة".

جثة مسلّم المعلقة غطّت على مشهد آخر مؤلم، صورة رنا تحدث ابنتيها ووالديها عند أضرحتهم، تغرق في حزنها، تحضن صديقة طفلتها، وتبكي بعيدة عن الجموع المحتشدة لقتل مسلّم»[٩].

(٨) **الأخبار**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٩) **المصدر نفسه**.

وحول الخبر، وفي كادر صغير خاص عنوانه «يلا يا شباب... الثأر، الثأر» جاء: «ما إن عمّ خبر وصول المتهم إلى مسرح الجريمة، حتى سارع عدد كبير من أبناء كترمايا إلى المكان، وبدأوا يتنادون: "جابوا القاتل، يلا يا شباب، الثأر الثأر"، وردد آخرون: "إذا متنا، روحنا مش أفضل من دم وروح الطفلتين آمنة وزينة". ثم رفعت جثة محمد سليم مسلّم على العمود وسط صيحات التكبير التي علت مع زغردات النسوة. أما الرجال فكانوا يهتفون: "جاء الحق وزهق الباطل، وبكترمايا ما بضيع الحق" مع آيات قرآنية: "من قتل نفساً... فكأنما قتل الناس جميعاً". محمد أبو مرعي، من أبناء البلدة، أشار إلى "أن رد فعل الأهالي واقتصاصهم من القاتل وتنفيذ القتل بحقه، ربما تخللها غلوّ، لكن يجب ألا تنسوا أن هول الجريمة استدعى القيام بهذا التنكيل، فمن يستطيع كبح المشاعر وغضب الأهالي الذين هالهم ما قام به هذا المجرم من وحشية وبربرية؟ ولا تلوموا الناس على ردة فعلهم"»[١٠].

وفي كادر آخر عنوانه «ميرزا لملاحقة معنفي قوى الأمن» ورد التالي:

«نشرت الوكالة الوطنية خبراً، أمس، جاء فيه أن النائب العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا باشر تحقيقاته للوقوف على ملابسات الأحداث التي جرت في كترمايا، "لتحديد هوية المسؤولين عن هذه الأحداث الذين تعرّضوا لعناصر قوى الأمن الداخلي وعاملوهم بالعنف وحطّموا زجاج آلية" وسحبوا مسلّم، "وهو متهم بارتكاب جريمة قتل يوسف أبو مرعي وزوجته وحفيدتيهما" وطالب بملاحقتهم. ومما جاء في الخبر أن "بعض الأشخاص تمكنوا من سحب المتهم من المستشفى ثم قتلوه"، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الخبر كما أوردته الوكالة يغفل حقيقة أن مسلّم مشتبه فيه وليس متهماً، إذ لم يصدر في حقه قرار اتهامي. ونشرت الوكالة أنه عقدت بعد ظهر أمس اجتماعات في مكتب القاضي ميرزا حضرها النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضي كلود كرم وقائد الدرك العميد أنطوان شكور وقائد الشرطة القضائية العميد أنور يحيى و"منسّق شعبة المعلومات" في قوى الأمن الداخلي العقيد وسام الحسن. يُذكر أيضاً أن الحسن هو رئيس فرع المعلومات، إذ ليس في قوى الأمن "شعبة" للمعلومات»[١١].

صدى البلد أشارت، في الصفحة ١٣ من عددها، باختصار، إلى الجريمتين في خبر واحد مقتضب بعد وقوع الجريمة الثانية منهما. في الخبر المذكور والذي جاء إلى جانب أخبار أخرى تحت عنوان «أمن» ورد التالي: «في أثناء تمثيل محمد سليم مسلّم لجريمة قتل يوسف أبو مرعي وزوجته كوثر وحفيدتيهما انهال أهالي كترمايا عليه بالضرب، وأصابوه إصابات بالغة. وعلى الفور قامت القوى الأمنية بنقله إلى مستشفى سبلين للمعالجة. ولكن الأهالي هاجموا المستشفى وقتلوه. ثم سحب الأهالي جثة القاتل من مستشفى سبلين وربطوها في سيارة وتوجهوا بها إلى بلدة كترمايا. وبعد أن نزعوا عن القاتل ثيابه الخارجية علقوه بقضيب من الحديد من رقبته بعمود في ساحة البلدة»[١٢].

المستقبل نشرت بعد وقوع الجريمة الأولى خبراً أكثر تفصيلاً من أخبار الصحف الأخرى. الخبر الذي كتبته لارا السيد والذي حمل عنوان «فاجعة تخلط أفراح البلدة بأحزانها / مقتل جدين وحفيدتيهما في ظروف غامضة في كترمايا» أتى على الصورة التالية:

(١٠) **الأخبار**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (١١) **المصدر نفسه**؛ (١٢) **صدى البلد**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

«لم تكتمل أفراح كترمايا في إقليم الخروب عصر أمس بزفاف أحد أبنائها إذ ما لبث أن سيطر الحزن والألم على أهاليها من جراء فاجعة ألمّت بهم وأدّت الى مقتل زوجين وحفيدتيهما.

لم يشعر أحد بالجريمة خلال وقوعها بسبب الضجيج الناتج عن حفل زفاف بجوار المنزل.

هول الصدمة خيّم على البلدة والأم المفجوعة رنا برحيل والدها يوسف أبو مرعي (٧٥ عاماً) ووالدتها كوثر أبو مرعي وابنتيها زينة (٧ أعوام) وآمنة (٩ أعوام) اللتين لم تكونا تعرفان أنهما سيفارقانها إلى الأبد جراء عمل لا إنساني لم يراع طفولتهما، وفرّغ رصاص الحقد في رؤوسهم جميعاً.

وفي التفاصيل، أنه بعد عودة الأم رنا من المدرسة حيث تعمل مدرّسة للغة الفرنسية، متأخرة عن وقتها المعتاد ساعة ونصف الساعة لمشاركتها في اجتماع لمجلس الأهل في المدرسة، طرقت باب المنزل حيث تسكن مع ابنتيها عند ذويها بعد انفصالها عن زوجها، فلم يفتح لها أحد. ثم عاودت مرة أخرى وقرعت الباب بقوة اعتقاداً منها أنهم لم يسمعوا بسبب صوت الموسيقى الناتج عن حفل الزفاف، إلا أن القلق بدأ ينتابها فاستنجدت بالشبان الذين كانوا في المكان لخلع الباب إذ لا مفاتيح معها، وفور دخولها المنزل بدأت تنادي ابنتيها ووالدتها إلى أن وجدتهم مضرّجين بدمائهم داخل الحمام، فيما عُثر على جثة الوالد على السرير وإلى جانبه سلاح حربي.

كان وقع الصدمة شديداً على الوالدة التي كانت دموعها وصراخها يعربان عن حسرة سترافقها مدى العمر.

وفور اكتشاف الجريمة، حضرت عناصر من فصيلة درك شحيم والجيش اللبناني وفرضوا طوقاً أمنياً في محيط المنزل والبلدة، وبوشرت التحقيقات لمعرفة ملابسات الجريمة والدوافع التي تضاربت المعلومات بشأنها، فرجح بعضها أن يكون الزوج أقدم على قتل زوجته، لخلاف معها، ثم قتل حفيدتيه وقتل نفسه، وترجح معلومات أخرى ضلوع طرف آخر فيها بسبب خلاف بين الأم وطليقها، فيما تردد أنهم تعرضوا لطعنات سكاكين في أجسادهم.

وقد خيم جو من الحزن والاستياء والإدانة في البلدة وأعرب الأهالي عن صدمتهم بما حصل معتبرين أنها كارثة حلّت بهم، مطالبين القوى الأمنية بالإسراع في كشف الحقيقة ومعاقبة الفاعلين.

وقد أعلن الأهالي يوم غد يوم حداد عام في البلدة حيث ستقفل المدارس والثانويات والمحال التجارية حزناً واستنكاراً للجريمة»[١٣].

بعد وقوع الجريمة الثانية، عنونت **المستقبل** صدر صفحتها الأولى بالعنوان التالي: «أهالي كترمايا يقتلون قاتل جدين وحفيدتيهما». العنوان يحيل إلى الصفحة العاشرة من عدد الصحيفة. حيث نشرت **المستقبل** خبراً عنوانه: «بارود وصف الحادث بالخطير وريفي اتخذ إجراءات مسلكية بحق ضباط وعناصر/ أهالي كترمايا يقتلون "قاتل كترمايا" ويعلّقون جثته على عمود كهرباء». وقد أرفق الخبر بثلاث صور عُلّق عليها بالتتالي: «أهالي الضحايا»، «أثناء التشييع»، «القاتل معلقاً على عمود كهرباء».

(١٣) **المستقبل**، ٢٩ نيسان ٢٠١٠.

افتتحت **المستقبل** مقالها كالتالي:

«فـي حـادث غير مسـبوق، شـكلت جريمـة القتل الرباعية التي ارتكبها المصري محمد سليم مسلّم في بلدة كترمايا وذهب ضـحيتها يوسف أبو مرعي وزوجته كوثر وحفيدتيهما آمنة (٧ سـنوات) وزينة الرواس (٩ سـنوات)، صدمة لأهالي البلدة الذين عمدوا إلـى الإنتقام فوراً من القاتل، بعد سـاعات علـى الجريمة فقتلـوه وطافوا به أرجـاء البلدة ثم علقوه على أحد أعمدة الكهرباء»[١٤].

ومما جاء في متنها:

«وكانت فصيلة درك شحيم قد أوقفت محمد مسلّم بعد ساعات على ارتكاب الجريمة، بعدما ضبطت داخل منزله سكيناً وقميصاً عليها آثار دماء.

وأثناء سـوق مسـلّم الـى البلدة لتمثيلـه الجريمة تجمـع الأهالي في الشـارع الرئيسـي وهـم بحالة غضب شـديد، وراحوا يطالبون بإعدام القاتل في ساحة البلدة، ثم اعترضوا سيارتين تابعتين لقوى الأمـن الداخلي بداخـل إحداهما مسـلّم وتمكنوا من سحبه من السـيارة وهو لا يزال مكبّل اليدين، وانهالوا عليه بالضرب، ما استدعى القوى الأمنية إلى نقله إلى مستشـفى سـبلين، فتبعهـم الأهالي وأقدمـوا على قتله، ثم وضـعوا جثتـه على مقدمة سـيارة جابت شـوارع سـبلين وصـولاً إلى سـاحة بلدة كترمايا، وعملـوا على تعليق الجثة على عمود الكهرباء.

وعلى الأثر حضـرت قوة من الجيش اللبناني حيث عمل عناصر على نقل الجثة».

الديـار تحدثـت عـن الجريمـة الأولـى فـي خبر وضع ضـمن إطار خاص على الصفحة الأولى من عددها. حمـل الخبر عنوان «جريمـة في كترمايا ضحيتها جدّ وجدّة مع حفيدتيهما» وجاء فيه:

«وقعـت جريمة مروعة فـي بلدة كترمايـا ـ اقليم الخروب ذهب ضـحيتها يوسـف أبو مرعي مواليد ١٩٣١ وزوجتـه كوثـر مـع حفيدتيهمـا مـن ابنته رنـا، آمنـة البالغـة من العمـر ٩ سـنوات وزينة ٧ سـنوات، ولفتـت المعلومـات إلـى أن المغدوريـن وجدوا مصابين بطلقات نارية عديدة ومضرجين بدمائهـم فـي منزل أبـو مرعي لظـروف ما زالت غامضة، وعلى الفور حضرت القوى الأمنية والأدلة الجنائية وباشـرت التحقيقات لمعرفة ملابسـات الجريمة»[١٥].

بعـد وقوع الجريمـة الثانية، نشـرت **الديـار** خبراً على صـفحتها الأولى، (مع تتمة على الصفحة ٢٠ منها)، أرفق بصـورة كتب تعليقـاً عليها: «الأهالي في سـاحة كترمايـا». الخبر حمل عنـوان «تطبيق العدالة مهمة القضـاء وحـده / إهمال الدولة دفع بأهالـي كترمايـا لتطبيق شـريعة "العيـن بالعين و..."». وجاء في مضمون الخبر التالي:

«شكلت ردة فعل الأهالي في كترمايا على الجريمة التي أودت بطفلين وعجوزين في البلدة سـابقة لم تحصل من قبل، عندما نفذ الأهالي حكم الإعدام بالقاتـل على مـرأى من القوى الأمنيـة التي كانت قـد اعتقلت المجرم وسـاقته إلى منزل الضـحايا لتمثيل الجريمة.

الإهمـال الناتـج عن القـوى الأمنية دفـع الأهالي للانتقـام الشخصـي، وتطبيـق شـريعة "العيـن بالعين و..." فيما تطبيق العدالة هو مهمة القضاء المختص وحده.

(١٤) **المستقبل**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (١٥) **الديار**، ٢٩ نيسان ٢٠١٠.

وأثناء تمثيل المصري محمد سليم مسلّم لجريمة قتل يوسف أبو مرعي وزوجته كوثر وحفيدتيهما آمنة وزينة الرواس انهال عليه أهالي كترمايا بالضرب، مما أدى إلى وفاته. وفي التفاصيل أنه بعد عمليات الاستقصاء التي أجرتها القوى الأمنية في جريمة كترمايا أوقفت فصيلة درك شحيم القاتل بعدما ضبطت في منزله سكيناً وقميصاً عليها آثار دماء، وأجريت التحقيقات معه واعترف بجريمته بإشراف قائد الشرطة القضائية العميد أنور يحيى وقائد الدرك أنطوان شكور اللذين وصلا إلى مخفر شحيم صباح أمس في حضور قائد سرية بيت الدين العقيد نعيم شماس وآمر فصيلة درك شحيم الملازم أول هشام حامد وعدد من الضباط، كما تم استدعاء عدد من الجيران والاستماع إلى إفاداتهم للتوصل إلى معطيات حول التحقيقات، كما تم الاستماع إلى إفادة والدة الطفلتين رنا أبو مرعي، وبناء عليه أوقف أحد الأشخاص من التابعية المصرية ويدعى محمد وجار الضحايا. ولدى اصطحاب عناصر قوى الأمن الداخلي المصري من مخفر شحيم باتجاه كترمايا لاستكمال التحقيقات معه في مكان الجريمة، وفي هذا الوقت كان الأهالي تجمعوا في ساحة البلدة وهم في حالة من "الهستيريا" و"الغضب" الشديد يطالبون بإعدام القاتل في ساحة البلدة.

ولدى وصول سيارتي قوى الأمن الداخلي إلى ساحة البلدة وفي داخل إحداهما القاتل هاجم الأهالي السيارتين وتمكنوا من إخراج القاتل من السيارة وانهالوا عليه بالضرب مما أدى إلى مقتله على الفور، وعند نقل الجثة إلى مستشفى سبلين من قبل القوى الأمنية تم سحبها من قبل الأهالي ووضعوها على سيارة وطافوا بها البلدة وعلقوها على أحد أعمدة الكهرباء في البلدة»[١٦].

اللواء، بعد وقوع الجريمة الأولى، أوردت خبراً في الصفحة ١٧ منها، نبهت إليه في عنوان نشرته على صفحتها الأولى هو التالي: «جريمة تروّع كترمايا والإقليم / قتل متعمد لجدّ وجدّة وطفلتين». أما الخبر الذي كتبه عصام الحجار فقد نشر في عمود مستطيل عنوانه «٤ قتلى في جريمة مروعة في كترمايا» وجاء فيه:

«شهدت بلدة كترمايا في إقليم الخروب، عصر أمس، جريمة مروعة ذهب ضحيتها كل من يوسف أبو مرعي (مواليد ١٩٣١) وزوجته كوثر أبو مرعي (٦٥ عاماً) وحفيدتهما آمنة (٩ سنوات) وزينة (٦ سنوات).

وفي التفاصيل أن والدة الطفلتين رنا وهي مطلقة منذ خمس سنوات من محمد مصطفى خليفة الرواس، وتعيش ابنتاها آمنة وزينة في منزل جديهما، وقد حضرت عند الساعة الثالثة من بعد ظهر أمس، إلى منزل أبويها فلم تجد أحداً، وإنما وجدت حقيبتين مدرسيتين لطفلتيها، فبدأت تسأل عنهما، حتى أنها سألت عنهما في مستشفيات المنطقة، وثم دخلت إلى الطابق الأرضي لمنزل والديها، لتجد والدتها كوثر مقتولة في أحد حمامات المنزل، وطفلتيها آمنة وزينة مقتولتين أيضاً في حمام آخر، بينما وجدت والدها يوسف أبو مرعي مقتولاً وممدداً على السرير، وذلك إثر إصابتهم بطلقات نارية عدة من سلاح حربي، أدت إلى مصرعهم على الفور.

على الأثر حضرت قوة من الجيش والقوى الأمنية والأجهزة الجنائية وبوشرت التحقيقات لكشف

(١٦) **الديار**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

ملابسات الجريمة، وتم رفع البصمات والأدلة الجرمية، فيما استبعد المحققون نظرية أن يكون الجد قد ارتكب الجريمة وقتل نفسه، بل إن الطفلتين رأوا [رأتا] حدثاً ما يجري في غرفة الجد وهربوا [هربتا] إلى الطابق الأرضي حيث لحقهم [لحقهما] الجاني وأجهز عليهما»[١٧].

وبعد وقوع الجريمة الثانية، تطرقت **اللواء** إلى الحادثة على صدر صفحتها الأولى في خبر عنوانه «كترمايا تقتصّ من قاتل الجدّين والطفلتين»، نشرت إلى جانبه صورة كتب تعليقاً عليها: «الجاني في جريمة كترمايا بعد قتله بعد تمثيل الجريمة». جاء في الخبر المذكور:

«أثارت جريمة القتل في كترمايا غضب أهالي البلدة، وفي ردة فعل عنيفة، قام أبناء البلدة باختطاف المشتبه به الموقوف المصري الجنسية محمد سليم مسلّم من سيارة قوى الأمن الداخلي التي كانت أحضرته مخفوراً إلى البلدة لاستكمال التحقيق معه في منزل المغدورين الأربعة يوسف أبو مرعي وزوجته كوثر وحفيدتيهما آمنة وزينة الرواس، وأقدموا على قتله على الفور، ثم رفعوا جثته على مقدمة سيارة وجالوا بها في شوارع البلدة ومن ثم علقوه على عمود كهرباء في ساحتها الرئيسية ليتم بعدها ربط الجثة بحبل وجرها على الطريق الرئيسي.

وعلى الفور حضرت قوة من الجيش وتمكنت من انتزاع الجثة من الأهالي وسط غضبهم الشديد، ونقلوها إلى مستشفى سبلين الحكومي، وسيرت دوريات مؤللة من الجيش وعناصر مكافحة الشغب وقوى الأمن الداخلي بشكل مكثف في البلدة التي شيع أهاليها جثث ضحاياهم الأربعة عصر أمس»[١٨].

إلى هذا الخبر، نشرت **اللواء** خبراً آخر على الصفحة السابعة منها. الخبر كتبه عصام الحجار أيضاً وأرفق بصورة كتب تعليقاً عليها: «جثة القاتل المقتص منه في كترمايا» وجاء تحت عنوان «كترمايا اقتصت من قاتل أبنائها الأربعة إعداماً / بارود عزى الأهالي وأسف لاستيفاء الحق بغير الطرق القضائية». وقد جاء في متن الخبر:

«في ردّة فعل على جريمة نكراء، أثارت غضب المجتمع اللبناني عموماً وأهالي إقليم الخروب خصوصاً اقتص أبناء بلدة كترمايا من منفذ الجريمة المروعة، التي أودت بحياة أبنائها يوسف أبو مرعي وزوجته كوثر وحفيدتيهما آمنة وزينة الرواس، وهو المصري الجنسية محمد سليم مسلّم وذلك أثناء تمثيله عملية القتل في البلدة، حيث انهال أهالي البلدة عليه بالضرب وأصابوه إصابات بالغة ونقل بعدها إلى المستشفى حيث فارق الحياة، لكن نار الغضب المشتعلة لدى الأهالي لم تنطفئ فعمدوا إلى سحب جثة القاتل من مستشفى سبلين وربطوها في سيارة وتوجهوا بها إلى بلدة كترمايا.

وفي التفاصيل، أنه بعد عمليات الاستقصاء والتحري التي أجرتها الأجهزة الأمنية في هذه الجريمة أوقفت فصيلة درك شحيم القاتل بعدما ضبطت في منزله سكيناً وقميصاً عليها آثار دماء تم العثور عليهما داخل منزله، وأجرت التحقيقات معه بجريمة القتل المروعة، وذلك بإشراف قائد الشرطة القضائية العميد أنور يحيى وقائد الدرك

(١٧) **اللواء**، ٢٩ نيسان ٢٠١٠؛ (١٨) **المصدر نفسه**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

العميد أنطوان شكور اللذين وصلا صباح أمس، إلى مخفر فصيلة شحيم حيث تابعا التحقيقات، في حضور قائد سرية بيت الدين العقيد نعيم شماس، وآمر فصيلة شحيم الملازم أول هشام حامد وعدد من الضباط وتم استدعاء عدد من الجيران والاستماع إلى إفاداتهم، للتوصل إلى معطيات تتعلق بالجريمة، كما تم الاستماع إلى والدة الطفلتين الضحيتين رنا أبو مرعي. وبناء عليه أوقف القاتل.

ولدى اصطحاب عناصر قوى الأمن الداخلي الموقوف مسلّم من مخفر شحيم باتجاه كترمايا لاستكمال التحقيقات معه في مكان وقوع الجريمة كان الأهالي تجمعوا منذ الصباح في الشارع الرئيسي للبلدة وهم بحالة الغضب الشديد يطالبون بإعدام القاتل في ساحة البلدة ولدى وصول سيارتي قوى الأمن الداخلي وفي داخل إحداهما القاتل هاجم الأهالي السيارتين وتمكنوا من إخراجه من السيارة وإنهالوا عليه بالضرب ما أدى الى مقتله على الفور.

وعند نقل الجثة إلى مستشفى سبلين من قبل القوى الأمنية سحبها الأهالي ووضعوها على مقدمة سيارة وطافوا بها البلدة وعلقوها على أحد أعمدة الكهرباء في البلدة. فيما حاول البعض من الأهالي المطالبة بإحراق جثة القاتل ورميها للكلاب وسط هتافات "الله أكبر" وإطلاق عيارات نارية في الهواء إلا أن قوة من الجيش تدخلت وتمكنت من سحب الجثة، وأودعتها مستشفى سبلين الحكومي وسط تجمعات كثيفة للأهالي.

وفي هذا الإطار، أفادت مصادر أمنية أن القاتل كان مطلوباً من قبل السلطات الأمنية والقضائية لارتكابه جرائم مخالفة للآداب ومسيئة للأخلاق في البلدة مما حمل الأهالي على الانتقام منه وقتله.

إلى ذلك، يقوم مكتب المختبرات الجنائية التابع لقسم المباحث العلمية في وحدة الشرطة القضائية بتحليل الـدي أن أي لمقارنة دماء الضحايا ببقع الدماء الموجودة على الأدلة المضبوطة وذلك تحت إشراف القضاء المختص»[١٩].

الشرق الأوسط نشرت بعد وقوع الجريمة الثانية خبراً كتبه يوسف دياب وكارولين عاكوم. الخبر الذي جاء على الصفحة السابعة منها حمل عنوان: «قتل رجلاً مسناً وزوجته وحفيدتيهما فثأر لهم أبناء بلدتهم وعلقوه على عمود في الساحة / أهالي بلدة لبنانية يقتلون عاملاً مصرياً» نشرت فوقه صورة كبيرة كتب تعليقاً عليها: «أهالي البلدة اللبنانية يتابعون أمس تعليق جثة المتهم المصري بقتل عائلة من نفس البلدة أمس». وقد جاء في الخبر ما يلي:

«عاشت بلدة كترمايا في منطقة إقليم الخروب في جبل لبنان، أمس، أحداثاً غير عادية بعدما أقدمت مجموعة من الشبان في البلدة على قتل العامل المصري محمد سليم مسلّم، ٣٩ عاماً، أثناء تمثيله لجريمة ارتكبها وذهب ضحيتها ٤ أشخاص من عائلة واحدة، ثم مثلوا بجثته.

وفي تفاصيل الحادثة، أن والدة الطفلتين، رنا، التي تعمل مدرّسة، وتعيش مع ابنتيها في بيت والديها بعد انفصالها عن زوجها محمد مصطفى الرواس الذي يعمل في السعودية، فجعت بأفراد عائلتها مضرجين بدمائهم وطعنات السكين واضحة على أجسادهم بعد عودتها من عملها. فحضرت القوى

(١٩) **اللواء**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

الأمنيــة إلى المنــزل وفتحت تحقيقــاً في الحادث لمعرفة ملابسات الجريمة. لكن، وبعد أقل من ٢٤ سـاعة على الفاجعة، وفي حين كانت بلدة كترمايا تعيش يوم حداد على أبنائها الأربعة، ألقي القبض علـى القاتل وهو مصـري الجنسـية يدعى محمد سـليم مسلّم، وضـبط معه سكين وسـترة لا تزال واضحة عليها آثار الدماء. فعمدت القوى الأمنية، وبعد اعتراف المجرم بفعلته، إلى نقله إلى مسرح الحادثة لتمثيل جريمته. وأثناء اقتياد عناصر من قـوى الأمن الداخلي للموقوف مسـلّم إلى مسـرح الجريمة لتمثيل جريمته التي أودت بحياة يوسـف أبـو مرعـي، ٧٥ عاماً، وزوجتـه كوثـر، ٧٠ عاماً، وحفيدتيهمـا الطفلتين زينـة الرواسـ، ٧ أعوام، وآمنـة الرواس، ٩ أعوام، بعد أن اعترف بارتكابها وذبح الضـحايا بسـكين حاد كان يسـتخدمها في ملحمـة يعمـل فيها قبـل أن يلـوذ بالفـرار، ولدى وصـول الموكب إلى المكان انقض عـدد من أبناء البلدة وانهالوا عليه بالضـرب وأصـابوه إصـابات بالغـة. وعلى أثر ذلك، قامـت القوى الأمنية بنقله إلـى مستشـفى سـبلين للمعالجة، ولكـن الأهالي لحقوا به وهاجموا المستشـفى وقتلوه، ثم سـحبوا جثتـه مـن داخـل المستشـفى وربطوها بسـيارة وعـادوا بها إلى بلدة كترمايـا. وبعد أن نزعوا عن القاتل ثيابه الخارجية، ربطوا رقبته بقضـيب من الحديد وعلقوا الجثة بعمود في ساحة البلدة.

وتزامن ذلك مع حالة غضـب شديدة عمت البلدة وأبناءهـا قبـل أن تتدخـل قوة مـن الجيش وقوى الأمـن الداخلـي وتنقـل الجثـة إلى المستشـفى مجدداً، وتباشـر بأمر من النيابة العامة بمطاردة الأشـخاص الذين قتلوا مسلّم لتوقيفهم وإحالتهم إلى القضـاء المختص لمحاكمتهـم. وبقي التوتر سـائداً حتى ليل أمس في وقت كان أهالي كترمايا متحفظيـن عـن تسـلم جثـث الضـحايا الأربعـة إلـى حيـن معرفـة دوافـع الجريمة وسـبب مقتل الأبرياء»[٢٠].

الحياة تطرقت إلى الموضـوع بعـد وقوع الجريمة الثانيـة علـى صـفحتها الأولـى كجزء مـن الخبر اللبناني العام. جاء العنوان الذي وضعته الصحيفة للخبر الذي يتناول الشأن اللبناني كالتالي: «سكان غاضبون يقتلون ويشـنقون متهماً بجريمة قتل في الشـوف / عون وحزب الله يريدان تمثيلهما بسني في بيروت / والحريري يتمسك بالعيش المشترك مـع كل المكونـات». واختيرت للخبر العام صـورة [...] كتـب تعليقـاً عليهـا: «جثمـان المتهـم في سـيارة لقوى الأمـن الداخلي». أما في المضـمون ذي الصلة بالجريمة فقد ورد التالي: «هزت الرأي العـام جريمتان شـنيعتان ارتكبتا فـي إحدى قرى الشـوف الجبليـة. إذ راح ضـحية الجريمة الأولى رجل وامرأة مسنان مع حفيدتيهما (٧ و٩ سنوات) ليـل أول من أمسـ ذبحوا بالسـكين. أما الجريمة الثانية فوقعت حين أوقفت القوى الأمنية مشـتبهاً به من أصحاب السوابق، تردد أنه اعترف بارتكاب الجريمة، وعندما اقتادته القوى الأمنية إلى البلدة لتمثيـل الجريمة هجم بعض الأهالي عليه وانهالوا عليه ضـرباً فنقل إلـى المستشـفى للمعالجة لكن بعضـ أبناء البلدة اقتحموه وأخرجوه منه وقضـوا عليه طعناً وسـط عجز عناصر الشرطة عن ردّهم ثم شنقوه جثة هامدة»[٢١].

كمـا نشـرت **الحيـاة**، في الصـفحة السـابعة من عددها، خبراً خاصاً بالجريمتين جاء تحت عنوان: «سحبوه من المستشفى بعدما أوسعوه ضرباً أثناء تمثيله جريمتـه / أهالي كترمايا يعدمون سـحلاً

(٢٠) **الشرق الأوسط**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٢١) **الحياة**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

وتعليقاً رجلاً يشــتبه بارتكابــه جريمة رباعية قبل يوم». وفي مضمون الخبر ورد التالي:

«لـم ينتظر أهالي بلـدة كترمايـا (إقليم الخروب ــ جبل لبنــان) أن تقتص الأجهزة القضــائية من مشتبه به بارتكاب جريمة رباعية أودت بحياة رجل وامرأة وحفيدتيهما، وكذلك لم يدفنوا الضـحايا، قبـل أن يثـأروا بأيديهم مــن القاتل ويسـحلوه في شـوارع بلدتهم ويعلّقوه بعمود ساعتين "عبرة لمن اعتبر".

فالبلـدة وكذلك الأجهزة الأمنية، لـم تنم ليل أول من أمس حين اهتزّت بعد الظهر بانتشار خبر مقتل يوسـف أبو مرعـي (مواليـد ١٩٣١) وزوجته كوثر وحفيدتيهما آمنة (٩ سنوات) وزينة (٧ سنوات). وكانت أم الطفلتين رنا وهي معلمة في مدينة صور، عادت من عملها عصراً فوجدت أمها وأباها (كان يحمل مسدسـاً بلاستيكياً) وابنتها زينة مضرجين بدمائهم بينما كانت آمنة تلفظ أنفاسـها الأخيرة. وحضــرت القوى الأمنية والأدلة الجنائية وباشرت التحقيقات لمعرفة ملابسات الجريمة.

وبينمــا اتجهـت الأنظــار بعـد شـيوع الخبــر إلى احتمــال أن يكـون طليقهــا هو الفاعـل، لكن تبين انهمــا منفصــلان منذ سـنوات وأن الــزوج يعمل في السـعودية، تمكّنت شـعبة المعلومــات في قوى الأمن الداخلي من توقيف مشـتبه به، فسلّمته إلى الشــرطة القضائية في فصيلة شـحيم التي انتقل إليها صـباح أمس قائد الشرطة القضائية العميد أنـور يحيى وقائـد الـدرك العميد أنطوان شـكور للإشراف على التحقيق في حضور قائد سرية بيت الدين العقيد نعيم شـماس، وآمر فصـيلة شحيم المــلازم أول هشــام حامـد وعدد من الضــباط، وبمتابعــة من وزيــر الداخلية زياد بـارود والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي.

ووفق مصــادر أمنية وبعض أبناء كترمايا تحدثت إليهم **الحياة**، فإن المشـتبه به الذي أوقفته شعبة المعلومــات تبيــن أنه يدعى محمد سـليم مسـلّم والــده مصــري وأمــه لبنانية من كترمايــا وكانت متزوجة مــن لبناني ولها منه أبناء أيضــاً، وتبين أن المشـتبه بــه يعمل جـزاراً وأنه كان فـاراً منذ شـهرين بعد اتهامه بمحاولة اغتصاب قاصر في الخامســة عشــرة من عمرها وتهديدها بسـكين، وأن فــي حقه مذكــرة توقيـف غيابية وأنه أيضــاً مطلوب من السلطات المصــرية، وأنه عاد خلسة إلــى البلدة عشـية وقوع الجريمــة وأنه يقيم قرب منزل الضحية.

ونفــى في بدايــة التحقيق معه أن يكـون له دور في الجريمــة، زاعمــاً أنــه كان لحظــة وقوعهــا عنــد أنــاس ذكر أسـماءهم، فتبين بعد أخـذ إفاداتهم أن كلامــه غير صـحيح وكذلك أخـذت إفادة الأم (رنــا) وبعض الجيران، وضـبط في منزل الجاني سـكين وقميص تي شيرت عليهما آثار دماء فضمّا إلى سكين وجدت في مسرح الجريمة وأرسلت إلى مكتب المختبرات الجنائية التابع لقسـم المباحث العلمية في الشــرطة القضــائية، لتحليل الـ دي أن إي ومقارنــة دماء الضـحايا بالبقع الموجودة على الأدلة المضـبوطة، لكن المشـتبه بـه كان بدأ في هذه الأثناء يقرّ بفعلته، وصـباحاً أحضــرته القوى الأمنية إلى مسرح الجريمة لتمثيل جريمته فهجم الأهالي على السـيارة العسـكرية التـي كانت تقله وانهالوا عليه ضــرباً وسـط عجز العناصــر الذين أحضروه عن ردّهم، خصوصاً "أنه مثّل بضحاياه"، وفق روايــة بعض أهالي البلدة، ولم تعرف الدوافع التي حدت فيه [به] إلى ارتكاب جريمته.

ومــا كاد رجـال الأمــن ينقلـون المشـتبه بــه إلى مستشفى سـبلين الحكومي، (البلدة المجاورة)، لعلاجــه، حتــى اقتحــم بعضــ أهالــي كترمايــا

المستشفى وقضوا عليه ضرباً وطعناً ثم أخرجوه وسحلوه بسيارة إلى وسط البلدة فنزعوا عنه ملابسه وعلّقوه من رقبته على عمود في ساحتها نحو ساعتين ريثما حضر الجيش اللبناني بقوة كبيرة وفرّق الجموع ونقل الجثة إلى المستشفى»[٢٢].

البيرق تطرقت إلى الجريمة الأولى في إطار صغير على صفحتها الأولى عنوانه «جريمة مروعة في كترمايا ضحيتها زوجان وحفيدتاهما». الخبر الذي كتبه أحمد الغربي جاء على الشكل التالي:

«وقعت جريمة مروعة عصر أمس في بلدة كترمايا ذهب ضحيتها المغدوران يوسف أبو مرعي (مواليد ١٩٣١) وزوجته كوثر وحفيدتاهما من ابنته رنا، آمنة (٩ سنوات) وزينة (٧ سنوات) إذ وجدوا مصابين بطلقات نارية عديدة ومضرجين بدمائهم في منزل أبو مرعي لأوضاع ما زالت غامضة.

وعلى الفور حضرت القوى الأمنية والأدلة الجنائية وباشرت التحقيقات لمعرفة ملابسات الجريمة»[٢٣].

وبعد وقوع الجريمة الثانية، تناولت **البيرق** الحادثة في خبر نشرته على صفحتها الأولى عنوانه «أهالي كترمايا "ينتقمون" من قاتل الضحايا الأربع»، خبر نشرت إلى جانبه صورة كتب تعليقاً عليها: «شبان يقومون بتعليق جثة الجاني على عمود كهرباء في كترمايا». ورد في مضمون الخبر المذكور التالي:

«عمد أهالي كترمايا إلى قتل محمد سليم مسلّم المصري الجنسية والمتهم بتورطه في ارتكاب الجريمة التي أودت أول من أمس بحياة المسنين يوسف وكوثر أبو مرعي والطفلتين آمنة وزينة الرواس، وطاف الأهالي، بجثته في شوارع البلدة وعلقوها على أحد الأعمدة وسط صيحات غضب وتكبير وتصفيق وهتافات تقول إن الله اقتص من المجرم. وبقي الوضع على هذه الحال لحوالي ٢٠ دقيقة قبل أن يقتنعوا ببعض المناشدات فأنزلوا الجثة وجروها مجدداً في الشارع الرئيسي للبلدة وسلموها إلى عناصر من الجيش اللبناني تولت نقلها إلى خارج كترمايا فيما بقي الأهالي يحتشدون أمام خلية مسجد البلدة ليشاركوا في تشييع الضحايا الأربع التي سقطت نتيجة الجريمة المروعة.

والمتهم محمد مسلّم كان يقيم في كترمايا ومنزله ملاصق للمنزل الذي حصلت فيه الجريمة وأوقف لدى قوى الأمن الداخلي في مخيم شحيم على ذمة التحقيق ليل أول من أمس بعدما أفادت المعلومات أنه آخر من شوهد في المنزل المستهدف، وأشارت إلى أن تناقضات ظهرت في أقواله خلال استجوابه ولا سيما لناحية أماكن حضوره وقت حصول الجريمة، كما أن عناصر قوى الأمن عثرت في منزله على كنزة فيها بقع من الدماء وأخذت عناصر المباحث العلمية عينات منها وعينات من دماء الضحايا لإجراء فحوصات الحمض النووي ومطابقاتها والتأكد هل الدماء على الكنزة عائدة للضحايا، بالإضافة إلى أن المشتبه به كان ملاحقاً في السابق بجرم محاولة الاعتداء الجنسي على قاصر.

وكانت التحقيقات تستكمل في الساعات الماضية في مخفر شحيم بإشراف قائد الدرك العميد أنطوان شكور وقائد الشرطة القضائية العميد أنور يحيى وكذلك بإشراف الجهات القضائية المختصة، وبعدما غادر العميدان شكور ويحيى

(٢٢) **الحياة**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٢٣) **البيرق**، ٢٩ نيسان ٢٠١٠.

المخفر قرر المحققون اصطحاب المشتبه به إلى مكان الجريمة لسؤاله عن بعض الوقائع واصطحب ستة عناصر من قوى الأمن بسيارتين المشتبه به وتوجهوا به إلى بلدة كترمايا ولدى وصولهم إلى هناك، شاهده الأهالي الذين كانوا قد تجمعوا منذ الصباح على جانبي الطريق الرئيسي فأوقفوا السيارتين وهاجموا مَن في داخلها [داخلهما] من عناصر وقوى الأمن وتمكنوا من الوصول إلى المشتبه به وانهالوا عليه بالضرب وحاول عناصر قوى الأمن إنقاذه والفرار إلا أنهم لم يتمكنوا فأجهز المهاجمون عليه محققين العقاب الذي يجب أن يناله في نظرهم»[٢٤].

كما نشرت **البيرق** على الصفحة الخامسة منها خبراً كتبه أحمد الغربي وجاء بعنوان: «أهالي كترمايا نفذوا حكم الإعدام بقاتل يوسف أبو مرعي وعائلته / بارود أسف لـ"استيفاء الحق بغير الطرق القضائية"». إلى جانب الخبر نشرت الصحيفة صورتين كتب تعليقاً عليهما: «الضحيتان آمنة وزينة»؛ «جثة الجاني على الأرض بعد إنزال أهل كترمايا عقوبة الإعدام به».

وفي مضمون الخبر ورد التالي: «لم يتمالك ذوو ضحايا جريمة كترمايا التي ذهب ضحيتها المسن يوسف أبو مرعي وزوجته كوثر وحفيدتاهما الطفلتان آمنة وزينة الرواس الذين قضوا عصر الأربعاء طعناً بالسكين، وعشرات الشبان الغاضبين المفجوعين، من أبناء كترمايا أعصابهم عندما شاهدوا المتهم بالجريمة المصري محمد سليم مسلّم والذي اعترف في أثناء التحقيق معه بمخفر شحيم بارتكابه الجريمة برفقة القوى الأمنية للقيام بتمثيل جريمته في منزل أبو مرعي بإشراف عدد من القضاة فعمدوا إلى خطفه من العناصر الأمنية وضربه حتى الموت مطاردينه إلى مستشفى سبلين. ثم جالوا بجثته في شوارع البلدة وسط حالة من الغضب الشديد وصيحات "القاتل يقتل" والبلبلة في صفوف المواطنين والعناصر الأمنية وعلى الفور تم استقدام قوة كبيرة من الجيش وقوى الأمن الداخلي إلى بلدة كترمايا لضبط الوضع. وقامت العناصر الأمنية بضرب طوق أمني حول البلدة كما أقامت حواجز أمنية عند مداخل وساحات كترمايا.

جريمة كترمايا التي هزت مشاعر المواطنين في إقليم الخروب انتهت بعملية قتل المتهم قبل استكمال التحقيق من قبل السلطات القضائية والأمنية ليدفن معه السر الذي دفعه إلى ارتكاب جريمته الشنعاء»[٢٥].

الأنوار أوردت خبراً عن الجريمة الأولى على صفحتها الأولى. الخبر الذي أتى تحت عنوان «ابن ثمانين عاماً يقتل زوجته وحفيدتيه وينتحر في كترمايا» جاء على الشكل التالي:

«أقدم المواطن يوسف نجيب (٨٠ عاماً) على إطلاق النار على زوجته وحفيدتيه، فأرداهن قبل أن يطلق النار على نفسه.

وفي التفاصيل أن نجيب يعاني من أمراض عصبية، وقد حصل شجار بينه وبين زوجته كوثر في منزلهما في بلدة كترمايا في إقليم الخروب، قام على أثره بإحضار رشاش حربي، وأطلق النار على زوجته فأرداها، وفي هذه الأثناء بدأت حفيدتاه لابنته وهما طفلتان تبلغان من العمر عشر سنوات بالصراخ، فأطلق النار عليهما وأرداهما أيضاً ثم أطلق النار في رأسه وفارق الحياة على الفور.

(٢٤) **البيرق**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٢٥) **المصدر نفسه**.

وقد حضرت قوى الأمن الداخلي والأدلة الجنائية وجرى معاينة الجثث وفتح تحقيق في الحادث»[٢٦].

وبعد وقوع الجريمة الثانية انفردت **الأنوار** من بين الصحف في وضعها الخبر كمانشيت لعددها. عنوان المانشيت جاء فيه: «"عدالة" أبناء كترمايا تهزّ المسؤولين والأجهزة الأمنية». وتحت العنوان نشرت الصحيفة صورتين كتب تعليقاً عليهما: «الطفلتان الضحيتان آمنة وزينة الرواس مع والدتهما»، «عدد من أهالي كترمايا يعلقون جثة القاتل على عامود كهرباء بعد ظهر أمس». أما في مضمون الخبر فقد جاء التالي:

«الجريمة الرباعية التي أصابت بلدة كترمايا في إقليم الخروب وهزت معها لبنان، هزت تداعياتها الدولة والأجهزة الأمنية بعدما لجأ الأهالي إلى تطبيق عدالتهم بعدما استبد بهم الغضب لمقتل عجوزين وطفلتين بريئتين، وأجهزوا على القاتل أثناء تمثيل جريمته ظهر أمس. وقد أدان وزير الداخلية بشدة الجريمة الشنيعة مبدياً تفهمه لغضب الأهالي ووجعهم إلا أنه أسف أن يتم استيفاء الحق بغير الطرق القضائية.

وكانت الأجهزة الأمنية قد تمكنت من توقيف قاتل يوسف أبو مرعي وزوجته كوثر وحفيدتيهما آمنة وزينة الرواس، وهو مصري يدعى محمد سليم مسلّم، وأجرت التحقيق معه في مخفر شحيم.

ولدى اصطحاب عناصر قوى الأمن الداخلي الموقوف من مخفر شحيم باتجاه كترمايا لتمثيل الجريمة في مكان وقوعها كان الأهالي تجمعوا في الشارع الرئيسي وهم بحال الغضب الشديد يطالبون بإعدام القاتل في ساحة البلدة. ولدى وصول سيارتي قوى الأمن الداخلي وفي داخل إحداهما القاتل هاجم الأهالي السيارتين وتمكنوا من إخراجه من السيارة وانهالوا عليه بالضرب ما أدى إلى مقتله على الفور. ولدى نقل الجثة إلى مستشفى سبلين من قبل القوى الأمنية، سحبها الأهالي ووضعوها على سيارة وطافوا بها البلدة ثم علقوها على أحد أعمدة الكهرباء»[٢٧].

إلى ذلك، تطرقت **الأنوار** إلى ما حصل في كترمايا على الصفحة السابعة منها تحت عنوان: «أهالي كترمايا الغاضبون لمجزرة استهدفت ٤ من أبنائهم أجهزوا على القاتل أثناء تمثيل جريمته وعلّقوا جثته على عامود». تحت العنوان نشرت الصحيفة سبع صور كتب تعليقاً عليها: «أهالي كترمايا في وسط البلدة أثناء تعليق جثة القاتل على عامود»، «جثة القاتل أثناء نقلها على مقدمة سيارة في كترمايا»؛ «الطفلتان الضحيتان»؛ «الضحية يوسف أبو مرعي»؛ «العميدان يحيى وشكور يتابعان التحقيقات في شحيم»؛ «سيدات يولولن وإحداهن تلتقط صوراً بهاتفها الخليوي»؛ «سيارة عسكرية تنقل جثة القاتل». أما في مضمون الخبر فقد ورد التالي:

«قُتل منفذ جريمة كترمايا ـ الشوف، المصري الجنسية محمد سليم مسلّم أثناء تمثيله عملية قتل يوسف أبو مرعي وزوجته وآمنة وزينة الروّاس، وذلك بعدما انهال أهالي البلدة عليه بالضرب وأصابوه إصابات بالغة.

وفي التفاصيل، انه بعد عمليات الاستقصاء والتحري التي أجرتها الأجهزة أوقفت فصيلة درك شحيم القاتل بعدما ضبطت في منزله سكيناً وقميصاً عليها آثار دماء. وأجرت التحقيقات معه

(٢٦) **الأنوار**، ٢٩ نيسان ٢٠١٠؛ (٢٧) **المصدر نفسه**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

بجريمة القتل المروعة، وذلك بإشراف قائد الشرطة القضائية العميد أنور يحيى وقائد الدرك العميد أنطوان شكور اللذين وصلا صباحاً إلى مخفر فصيلة شحيم حيث تابعا التحقيقات، في حضور قائد سرية بيت الدين العقيد نعيم شماس، وآمر فصيلة شحيم الملازم أول هشام حامد وعدد من الضباط.

وتم استدعاء عدد من الجيران وتم الاستماع إلى إفاداتهم للتوصل إلى معطيات تتعلق بالجريمة، كما تم الاستماع إلى إفادة والدة الطفلتين الضحيتين رنا أبو مرعي. وبناء عليه أوقف القاتل.

ولدى اصطحاب عناصر قوى الأمن الداخلي المصري من مخفر شحيم باتجاه كترمايا لتمثيل الجريمة في مكان وقوعها كان الأهالي تجمعوا منذ الصباح في الشارع الرئيسي للبلدة وهم بحال الغضب الشديد يطالبون بإعدام القاتل في ساحة البلدة. ولدى وصول سيارتي قوى الأمن الداخلي وفي داخل إحداهما القاتل هاجم الأهالي السيارتين وتمكنوا من إخراجه من السيارة وإنهالوا عليه بالضرب ما أدى إلى مقتله على الفور.

وعند نقل الجثة إلى مستشفى سبلين من قبل القوى الأمنية سحبها الأهالي ووضعوها على سيارة وطافوا بها البلدة وعلقوها على أحد أعمدة الكهرباء في البلدة.

وأفادت مصادر أمنية لوكالة المركزية أن القاتل كان مطلوباً من قبل السلطات الأمنية والقضائية لارتكابه جرائم مخلّة بالآداب ومسيئة للأخلاق في البلدة مما حمل الأهالي على الانتقام منه وقتله»[٢٨].

الشرق تناولت الموضوع على صفحتها الأولى بعد وقوع الجريمة الثانية وذلك تحت عنوان: «أبشع الجرائم / الأهالي سحلوا المشتبه فيه بجريمة كترمايا وعلّقوه على عمود». فوق العنوان نشرت صورة كتب تعليقاً عليها: «الأهالي يرفعون جثة المشتبه فيه ليعلقوها إلى عمود كهرباء»، وتحت العنوان نشرت صورة كتب تعليقاً عليها: «الجثة مدلاة بعدما علقت من الوجه بـ"شلف" حديد» إلى صورة أخرى تجمع الطفلتين ضحيتي الجريمة الأولى بأمهما. وفي مضمون الخبر الذي كتبه عفيف الجردلي ورد التالي: «بعدما فجعت بلدة كترمايا في إقليم الخروب بالجريمة البشعة والتي أدت إلى قتل يوسف نجيب أبو مرعي وزوجته كوثر جميل أبو مرعي وحفيدتيهما زينة (٧ أعوام) وآمنة (٩ أعوام) تسارعت الأحداث في هذه البلدة حيث أوقفت فصيلة شحيم المشتبه فيه ويدعى محمد سليم مسلّم وهو من التابعية المصرية وضبطت سكيناً وقميصاً عليه آثار دماء داخل منزله... وقام مكتب المختبرات الجنائية التابع لقسم المباحث العلمية في وحدة الشرطة القضائية بتحليل آثار الدماء لمقارنته [لمقارنتها] مع الضحايا...

وفي أثناء تمثيل محمد سليم مسلّم الجريمة انهال أهالي كترمايا عليه بالضرب، وأصابوه إصابات بالغة. وعلى الفور قامت القوى الأمنية بنقله إلى مستشفى سبلين للمعالجة، ولكن الأهالي هاجموا المستشفى وقتلوه. ثم سحب الأهالي جثة القاتل من مستشفى سبلين وربطوها في سيارة وتوجهوا بها إلى بلدة كترمايا. وبعدما نزعوا عن القاتل ثيابه الخارجية علقوه بقضيب من الحديد من رقبته بعمود في ساحة البلدة»[٢٩].

البناء تحدثت عن الجريمة الأولى على الصفحة

---

(٢٨) **الأنوار**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٢٩) **الشرق**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

الرابعة منها في خبر كتبه جمال الغربي وحمل عنوان «جريمة مروّعة في كترمايا» جاء الخبر على الشكل التالي:

«عثر بعيد الخامسة من عصر أمس في بلدة كترمايا ـ قضاء الشوف على أربعة قتلى في بيت يعود لآل أبو مرعي.

وفي التفاصيل، وبعد عودة سوسن أبو مرعي إلى المنزل عثرت على كل من والدها يوسف أبو مرعي ووالدتها كوثر وابنتيها زينة (٧ سنوات) وآمنة (٩سنوات) مقتولين ومضرجين بدمائهم.

ورجحت مصادر لـ **البناء** أن الجريمة المروعة التي هزّت البلدة لها خلفيات عائلية انطلاقاً من الخلافات الزوجية بين والدي الطفلتين زينة وآمنة.

كما أفادت المصادر أنه تم العثور بجانب الجد يوسف أبو مرعي على مسدس حربي يرجح أنه استعمل في تنفيذ الجريمة.

وفور شيوع الخبر حضرت إلى المكان على الفور عناصر من الأدلة الجنائية وقوة من الدرك وقد بوشرت التحقيقات في الجريمة»[٣٠].

وبعد وقوع الجريمة الثانية، نشرت **البناء** على صفحتها الخامسة خبراً عنوانه «الأهالي ينتقمون لجريمة كترمايا / قتلوه أثناء تمثيله الجريمة وعلقوا جثته على عمود». وجاء في مضمون الخبر التالي:

«لم تكد ساعات تمضي على جريمة كترمايا التي ذهب ضحيتها يوسف أبو مرعي وزوجته كوثر وحفيدتيهما [حفيدتاهما] في الشوف حتى قام أهالي كترمايا بقتل المتهم بالجريمة محمد سليم مسلّم أثناء تمثيله لجريمته بعد أن كمنوا له وانهالوا عليه بالضرب، وأصابوه إصابات بالغة.

وعلى الفور قامت القوى الأمنية بنقله إلى مستشفى سبلين للمعالجة، ولكن الأهالي هاجموا مستشفى سبلين وقتلوه. وسحبوا جثة القاتل من المستشفى وربطوها في سيارة وتوجهوا بها إلى بلدة كترمايا. وبعد أن نزعوا عن القاتل ثيابه الخارجية علقوه بقضيب من الحديد من رقبته في عمود في ساحة البلدة.

وكانت القوى الأمنية قد أوقفت مسلّم يعد أن ضبطت في منزله سكيناً وقميصاً عليها آثار دماء»[٣١].

(٣٠) **البناء**، ٢٩ نيسان ٢٠١٠؛ (٣١) **المصدر نفسه**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

«الجريمتان»: سرديّات ومواقف

في الفصل السابق، عرضنا، دونما تدخل، كيفية تناول الصحف موضع المتابعة لوقائع الجريمتين. في ما يلي مراجعة لجوانب من السرديات الصحفية تتوقف بشكل خاص عند ما احتارت بشأنه تلك السرديات، عمداً أو تحت وطأة الفظاعة، على المستويين اللغوي والوصفي. أما القسم الأخير من هذا الفصل فمخصص لردود الأفعال، لا سيما الرسمية منها.

أوصاف وأسماء

أفرد بعض الصحف موضع المتابعة مكاناً لجريمة كترمايا الأولى في أعدادها الصادرة في اليوم الذي تلا الحادثة، في حين أغفلتها أخرى ولكنها جميعاً توقفت عند جريمة كترمايا الثانية. الصحف الصادرة بعيد وقوع الجريمة الثانية، أي تلك الصادرة في ٣٠ نيسان ٢٠١٠ تطرقت في مقدماتها إلى كلتا الجريمتين. في ما يلي استعراض سريع لتزاحم الجريمتين في «الأولية» على صفحات الجرائد موضع المتابعة:

← **النهار** قدّمت الجريمة الأولى التي «استتبعت» بالجريمة الثانية.

← **السفير** قدّمت الجريمة الأولى واعتبرت أن الجريمة الثانية وقعت «على خلفية» الجريمة الأولى.

← **الأخبار**، في ترويسة خبرها، قدّمت الجريمة الثانية على الجريمة الأولى: «في كترمايا سقط أمس العقد الاجتماعي» إلا أنها في مقدمة الخبر عادت وقدّمت الجريمة الأولى على الثانية.

← **المستقبل** قدّمت الجريمة الأولى على الجريمة الثانية معتبرة أن الجريمة الأولى شكّلت «صدمة لأهالي البلدة الذين عمدوا إلى الانتقام فوراً من القاتل».

← **الديار** قدّمت الحديث عن «ردة فعل الأهالي في كترمايا» على الجريمة الأولى.

← **اللواء** قدّمت في خبرها الجريمة الأولى على الجريمة الثانية.

← **الشرق الأوسط** قدّمت الجريمة الثانية على الجريمة الأولى.

← **الحياة**، على الصفحة الأولى، تحدثت جملة عن «جريمتان شنيعتان» قبل أن تبدأ بالحديث عن الجريمة الأولى فالجريمة الثانية. وفي خبرها المنشور على صفحاتها الداخلية قدّمت الجريمة الأولى على الجريمة الثانية.

← **البيرق** قدّمت في خبرها المنشور على الصفحة الأولى الجريمة الثانية على الجريمة الأولى. وفي خبرها المنشور على صفحاتها الداخلية قدّمت الجريمة الأولى على الثانية.

← **الأنوار** بدأت بالحديث عن «الجريمة الرباعية» ثم انتقلت إلى الحديث عن الجريمة الثانية في خبرها المنشور على الصفحة الأولى والذي شكّل مادة المانشيت.

← **الشرق** قدّمت الجريمة الأولى على الثانية في خبرها المنشور على الصفحة الأولى.

← **البناء** تحدّثت عن الجريمة الأولى لتنتقل بعدها إلى الجريمة الثانية.

على ما يظهر من هذا العرض، فإن معظم الصحف موضع المتابعة قدّمت الجريمة الأولى على الجريمة الثانية ولكن بعد وقوع الجريمة الثانية، منتقيةً في تركيب الخبر الخيار الكرونولوجي البادئ بالأقدم فالأحدث، وهو ما يتعارض مع أكثر مبادئ كتابة الخبر بداهة. ولا يمكننا أن نرى في هذا القرار إلا محاولة للتخفيف عن قتلة مسلّم من خلال التذكير بأن القتيل، (المصري)، قام بارتكاب جريمة مروّعة قبل يوم من إعدامه الشعبي، وذلك رغم أن لا شيء كان يثبت أو يشير بشكل موثوق إلى أن مسلّم هو من ارتكب الجريمة الأولى.

في توصيفات مسلّم

كذلك يمكن القول أن الحديث عن محمد سليم مسلّم لم يبدأ عملياً إلاّ بعد وقوع الجريمة الثانية. الصحف موضع المتابعة أسبغت عليه صفات متباينة. في أعداد هذه الصحف الصادرة في ٣٠ نيسان ٢٠١٠ نقع على توصيفات عدّة لمسلّم تشترك في استخدامها صحيفتان أو أكثر. وهذه التوصيفات هي التالية: المشتبه به أو فيه أو بارتكابه الجريمة؛ المصري أو العامل أو المواطن المصري؛ القاتل أو الجاني أو المجرم أو منفذ الجريمة؛ المتهم أو المتهم الرئيسي؛ الموقوف؛ الفار من العدالة أو المطلوب من السلطات؛ جار الضحايا أو جار العائلة الضحية؛ (جدول ١).

إلى ذلك انفردت **الأخبار** في وصفه بأنه المقتول أو «الذبيحة»، وانفردت **الديار** في وصف مسلم بأنه «أحد الأشخاص»، وانفردت **اللواء** في وصفه بأنه «المقتص منه»، ووصفته كل من **الأخبار** و**الحياة** بأنه من أصحاب السوابق.

في وصف محمد سليم مسلم

جدول (١)	المشتبه به أو فيه أو بارتكابه الجريمة	المصري، أو العامل أو المواطن المصري	القاتل أو الجاني أو المجرم أو منفذ الجريمة	المتهم أو المتهم الرئيسي	الموقوف	الفار من العدالة أو المطلوب من السلطات	جار الضحايا أو جار العائلة الضحية	المقتول أو «الذبيحة»
النهار	٣	٢	١			١	١	
السفير	١	١		٦	١			
الأخبار	١٥	٤	١	٢	٣		١	٢
المستقبل		١	٤					
الديار		٢	٧				١	
اللواء	١	٢	١١		٢			
صدى البلد			٢					
الشرق الأوسط		٣	٣	١	١			
الحياة	٨			٢				
البيرق	٤	١	٤	٤				
الأنوار		٢	١٦			١		
الشرق	٣		٢					
البناء			٢	١				

يتّضح من هذا العرض للمصطلحات المستخدمة في وصف محمد سليم مسلّم أن معظم الصحف جرّمته مستبقة المسار القضائي. **اللواء** بوصفها إياه بـ«المقتص منه» بـرّرت فعل بعض أهالي كترمايا من خلال اعتبارها أن ما لحق بمسلّم هو قصاص، وفي القصاص عدل. **النهار والأنوار** أعادتا التذكير بأن الضحيّة مسلّم هو فار من العدالة للإيحاء بأنه كان خطراً يتربّص بالآمنين، كذلك فعلت **الأخبار** و**الحياة** بوصفهما إيّاه بأنه من أصحاب أو من ذوي السوابق.

الصحف أصدرت قراراتها الإتهامية، (وصفت مسلم بأنه متهم)، قبل قول القضاء كلمته الفيصل، لا بل إنها أصدرت أحكامها في قضيته (قاتل، جاني، مجرم)! في هذا الإطار يلفت أكثر ما يلفت موقف صحيفة **الأخبار** التي انتقدت خبراً أوردته الوكالة الوطنية للإعلام من منطلق «أن الخبر كما أوردته الوكالة يغفل حقيقة أن مسلّم مشتبه فيه وليس متّهماً، إذ لم يصدر في حقّه قرار اتهامي». ولكن رغم هذا التنبّه من قبل **الأخبار**، فإنّ الصحيفة في خبرها المنشور حول الإطار النقدي الذي أشرنا إلى ما ورد فيه، لم تتوانَ عن وصف مسلّم مرتين بأنه «متّهم» ومرّة بأنه «جاني».

كما يلفت في توصيفات مسلّم وصف **الأخبار** له بأنه «ذبيحة»، وفي هذا الوصف انتقاد قاسٍ للفعل الذي ارتكبه بعض أبناء كترمايا.

في توصيفات الجريمتين

اختلفت الأوصاف والتوصيفات والنعوت التي أسبغتها الصحف موضع المتابعة على كل من الجريمتين وفي ما يلي محاولة لرصد أوجه المقاربة لكل من الجريمتين:

الجريمة الأولى وصفت الصحف موضع المتابعة جريمة القتل التي ارتكبها مسلّم بأوصاف شتّى. ولكن صحيفتين أو أكثر اشتركتا باستخدام المصطلحات التالية: جريمة قتل مروعة أو الجريمة المروعة أو الجريمة الرباعية المروعة؛ القتل أو عملية قتل أو التصفية أو قتل متعمّد؛ جريمة كترمايا؛ الجريمة أو جريمة القتل؛ الجريمة الشنيعة أو الجريمة البشعة أو قتل بطريقة بشعة أو طعن ضحايا بالسكين بأبشع الصور؛ جريمة القتل الرباعية أو جريمة رباعية؛ (جدول ٢).

والى هذه المصطلحات، وصفت **السفير** الجريمة الأولى بـ«الكارثة» ووصفتها **الأخبار** بأنها «جريمة قتل وحشية»، ووصفتها **المستقبل** بأنها «فاجعة» (ورد هذا التعبير مرتين في **المستقبل**)، فيما انفردت **الحياة** بتسميتها «الجريمة الأولى».

من ناحية أخرى، نسبت بعض الصحف الجريمة الأولى إلى مسلّم مستخدمة هاء النسبة. فـ**الشرق الأوسط** تحدّثت عن «جريمة ارتكبها» (أي ارتكبها مسلّم)، وكلّ من **الشرق الأوسط، الحياة، الشرق، البيرق، الأنوار والبناء** تحدث عن «جريمته» (والهاء تعود إلى مسلّم).

ومما يلفت وصف بعض الصحف للجريمة الأولى بأنها «جريمة كترمايا» لما في هذا الوصف من قوّة تذهب في مصلحة التخفيف من قسوة الجريمة الثانية مقارنةً بالجريمة الأولى.

الجريمة الثانية الجريمة الثانية، أي تلك التي ارتكبها بعض أبناء كترمايا، عرفتها الصحف موضع المتابعة بتعريفات مختلفة: حادث غير مسبوق؛ جريمة أخرى أكثر استفزازاً للمشاعر الإنسانية؛ جريمة مروّعة؛ الجريمة الثانية أو وحشية الجريمة الثانية؛ الجريمة البشعة أو جريمة شنيعة أو أبشع الجرائم أو بشاعة الجريمة؛ شريعة «العين بالعين و...»؛ (جدول ٣).

كما يتضح من هذا العرض، فإن كلّ التعريفات المذكورة جاءت وجدانية غير تحليلية ومستنكرة لما وقع باستثناء توصيف «شريعة العين بالعين...» الذي يكتنف دلالات عدّة أهمها غياب الدولة والارتداد إلى بنى الاقتصاص الأهلية السابقة على نشوء الدولة، ومصطلح «حادث غير مسبوق» إنما يفيد بمعنى ما هذا اللون من ألوان العنف البدائي.

في وصف الجريمة الأولى

جدول (٢)	جريمة قتل مروعة أو الجريمة المروعة أو الجريمة الرباعية المروعة	القتل أو عملية قتل أو التصفية أو قتل متعمّد	جريمة كترمايا	الجريمة أو جريمة القتل	الجريمة الشنيعة أو الجريمة البشعة أو قتل بطريقة بشعة أو طعن ضحايا بالسكين بأبشع الصور	جريمة القتل الرباعية أو جريمة رباعية
النهار	٣	٢	١	٢	١	
السفير	١		٢	٧	٢	
الأخبار	٢			٦		
المستقبل				٧		١
الديار	١		١	٦		
اللواء	٣	١	١	٢		
صدى البلد				١		
الشرق الأوسط						
الحياة				١	١	٢
البيرق	٢	١	١	٣		
الأنوار	١			٣		١
الشرق					١	
البناء	٢		٢	٣		

في تعريف الجريمة الثانية

جدول (٣)	حادث غير مسبوق	جريمة أخرى أكثر استفزازاً للمشاعر الإنسانية	جريمة مروّعة	الجريمة الثانية أو وحشية الجريمة الثانية	الجريمة البشعة أو جريمة شنيعة أو أبشع الجرائم أو بشاعة الجريمة	شريعة «العين بالعين و...»
النهار		١				
السفير			١			
الأخبار				١	٢	
المستقبل	١					
الديار						١
اللواء						
صدى البلد						
الشرق الأوسط						
الحياة				١	١	
البيرق						
الأنوار						
الشرق					١	
البناء						

فـي تسمية الفعل الإجرامي الجماعي وفي توصيف مرتكبيه

اختلفت الصحف موضع المتابعة في تسمية الفعل الذي قام به بعض أبنــاء كترمايا كما اختلفت في توصيف مرتكبيه.

توصيفـات الفعل الفعل الذي صــدر عن بعض أبناء كترمايا نعتته الصــحف بأوصــاف مختلفة. نقــع علــى التوصــيفات الآتيــة التي اشــتركت في اســتخدامها صحيفتان أو أكثر: الإعدام الميداني أو إعــدام؛ الانتقام الشخصــي أو الإنتقام؛ عدالة الشــارع أو عدالة أبناء كترمايا؛ سابقة من شأنها أن تمهّد لضــرب القانون وسيادة شريعة الغاب أو سابقة لم تحصل من قبل؛ رد فعل غاضب أو ردّات فعل غاضــبة لدى الأهالي أو ردة فعــل الأهالي أو ردة فعل عنيفة؛ غضــب وحشي أو غضب شديد أو نار الغضب المشتعلة لدى الأهالي؛ (جدول ٤). إلى هذه التوصــيفات التي تشترك فيها صحيفتان أو أكثــر، بشــكل من الأشــكال، وردت توصــيفات أخرى انفرد بها بعض الصحف.

فـ**الأخبار** تحدثت عن «الثأر» بثلاث صيغ مختلفة: «الثــأر المجنــون»، «ثأروا بهمجيــة»، و«عملية قتل همجية... تحت مسمّى الثأر».

الأخبــار كانت أكثر الصــحف إســهاماً فــي إثراء معجــم أوصــاف الفعل الــذي قام به بعضـ أبناء كترمايا، فقــد ورد فيها أن القتلة «يؤدّون رقصــة المــوت» كمــا وردت فيهــا التوصــيفات التاليــة: «الهستيريا»، «المشهد الشعبي الهمجي» والمشهد الــذي «ينفــي أي صــفة إنســانية عــن منفــذي الجريمة».

من جانب آخر تحدثت **الديار** عن «شريعة "العين بالعين و..."» وعن «حالة من الهستيريا والغضب». واعتبــرت **اللــواء** أن «كترمايــا تقتصــ»... (ورد التعبير مرتين).

أكثــر ما يلفت في التوصــيفات التــي تبرّر لأهالي كترمايا فعلهم اعتباره «ردّ فعل» وتلك التي تتحدث عن «عدالة الشــارع» أو عن «عدالة أبناء كترمايا» التي انتهكت «العدالة» أو «عدالة الدولة» أو «عدالة القضاء».

كمــا يلفت وصــف حالة المشــاركين فــي التنكيل

في تسمية الجريمة الثانية

جدول (٤)	الإعدام الميداني أو إعدام	الانتقام الشخصي أو الانتقام	عدالة الشارع أو عدالة أبناء كترمايا	سابقة من شأنها أن تمهّد لضرب القانون وسيادة شريعة الغاب أو سابقة لم تحصل من قبل	رد فعل غاضب أو ردّات فعل غاضبة لدى الأهالي أو ردة فعل الأهالي أو ردة فعل عنيفة	غضب وحشي أو غضب شديد أو نار الغضب المشتعلة لدى الأهالي
النهار	١		١	١		
السفير					١	
الأخبار	١				١	١
المستقبل						
الديار	١	١		١	١	
اللواء		١			٢	٣
صدى البلد						
الشرق الأوسط						١
الحياة						
البيرق	٢					١
الأنوار		٢	١			٣
الشرق						
البناء						

بجثة مسلّم بأنها «هستيريا»، وهو وصف يخفف مما ارتكبوه لدواعٍ مرضيّة.

توصيفات مرتكبي الفعل نعتت الصحف موضع المتابعة مرتكبي جريمة قتل مسلّم بأوصاف عدّة نجمعها بحسب قرابتها الدلالية. التوصيفات التي اشتركت فيها صحيفتان أو أكثر هي: أهالٍ غاضبون أو أهالي البلدة الغاضبون؛ الأهالي أو أهالي من كترمايا أو أهالي البلدة أو أهالي كترمايا؛ عدد من شبان كترمايا أو عدد من شبان البلدة أو مجموعة من الشبان أو عدد من أبناء البلدة أو سكان غاضبون او العشرات أو شبان أو عشرات الشبان أو بعض الأهالي أو بعض أبناء البلدة؛ الشبان؛ الموجودون أو المحتشدون؛ أبناء البلدة الغاضبون أو أبناء البلدة أو أبناء كترمايا؛ أهالي الضحايا أو ذوو ضحايا جريمة كترمايا؛ (جدول ٥).

إلى ذلك وصفت **الأخبار** مرتكبي جريمة قتل مسلّم بأنهم «جمهور كبير من الأهالي والشبان» وبأنهم «جماهير غفيرة» وبأنهم «حشود كبيرة من مختلف الأعمار». كما وصفتهم الصحيفة نفسها مرتين بأنهم «القتلة» وبأنهم «عدد كبير من أبناء البلدة (أو كترمايا)» ووصفتهم مرة بأنهم «شهود وجناة» وبأنهم «الفاعلون»، فيما انفردت **البيرق** بوصف قتلة مسلّم بأنهم «المواطنون».

أكثر ما يلفت في هذه التوصيفات تلك التي كانت دقيقة ولم تشمل كل أهالي كترمايا (العمود الثالث) وتلك التي اعتبرت الفاعلين «أهالي الضحايا» أو «ذوي الضحايا» مخففة عنهم وطأة جريمتهم من منطلقات الثقافة العائلية.

الجريمتان في التعليقات عليها وحولها

أثارت جريمة كترمايا الثانية ردود فعل كثيرة استعاد جلّها ما حصل في اليوم السابق عليها أي جريمة كترمايا الأولى.

وزير الداخلية زياد بارود تقدّم بالتعازي من ذوي الضحايا الأبرياء، مديناً بشدة الجريمة الشنيعة، مبدياً تفهمه لغضب الأهالي ووجعهم، إلا أنه أسف أن يتم استيفاء الحق بغير الطرق القضائية، وقبل الانتهاء من كشف ملابسات الجريمة، خصوصاً

في توصيف مرتكبي الجريمة الثانية

جدول (٥)	أهالي غاضبون أو أهالي البلدة الغاضبون	الأهالي أو أهالي من كترمايا أو أهالي البلدة أو أهالي كترمايا	عدد من شبان كترمايا أو عدد من شبان البلدة أو مجموعة من الشبان أو عدد من أبناء البلدة أو سكان غاضبون أو العشرات أو شبان أو عشرات الشبان أو بعض الأهالي أو بعض أبناء البلدة	الشبان	الموجودون أو المحتشدون	أبناء البلدة الغاضبون أو أبناء البلدة أو أبناء كترمايا	أهالي الضحايا أو ذوو ضحايا جريمة كترمايا
النهار	٢	١					
السفير		٢	٢	٢	١		
الأخبار	١	٩	٢	١	١	١	
المستقبل		٥					١
الديار		٩				٢	
اللواء		٩					
صدى البلد							
الشرق الأوسط		٣	٣				
الحياة		٣	٣			١	
البيرق		٧	٢				١
الأنوار		١٢					
الشرق		٨					
البناء							

أن المشتبه فيه كان أوقف لدى القوى الأمنية في أقل من ٢٤ ساعة من حصولها، وأن التحقيقات كانت جارية معه بإشراف القضاء، معتبراً أنه من الخطير جداً أن «نستسهل إحقاق العدالة بهذه الصورة»[٣٢].

الحزب التقدمي الاشتراكي استنكر في بيان «الجريمة المشينة التي حصلت في بلدة كترمايا... وراحت ضحيتها عائلة بريئة». كما استنكر الحزب «التصرف الذي حصل وتم خلاله الاقتصاص من الجاني، بينما كان من المطلوب الاحتكام حصراً للعدالة والقبول بأحكامها»، مشيراً إلى أن «الانتقام الذي حصل برغم هول وفداحة الجريمة المستنكرة (قتل الأربعة من آل أبو مرعي) بكل الأشكال، هو عمل مرفوض، لا سيما أن الجاني كان في عهدة القوى الأمنية، مما يتطلب فتح تحقيق فوري لتحديد المسؤوليات المسلكية والإدارية عما حصل»[٣٣].

رئيس بلدية كترمايا محمد نجيب حسن أكد في حديث تلفزيوني، انه لا خلفيات سياسية أو عائلية لإقدام محمد سليم مسلّم على ارتكاب جريمته وذكر أن هذا الشخص فر منذ ٣ أشهر بعدما أقدم على اغتصاب فتاة قاصر كما ذكر أنه دخل الى لبنان خلسة. حسن اعتبر أن ما قام به أهل كترمايا إنما هو عملية طبيعية عفوية وجاءت كرد فعل، لافتاً إلى أن تمثيل الجريمة قبل دفن الجثث بمثابة استفزاز[٣٤].

وزير الداخلية والبلديات زياد بارود أكد في حديث إلى محطة **أو تي في**، أنه «ليس مقبولاً أن يأخذ الشخص حقه بيده، حتى ولو كان ذلك رداً على جريمة مروعة، وأفهم غضب الناس في كترمايا، لكن مواجهة الجريمة يكون بالقانون والقضاء، وما حصل مع القاتل، هو جريمة بالمعنى القانوني». بارود سأل: «ماذا لو لم يكن هذا المتهم هو الفاعل، ماذا لو كان هناك محرض؟ كيف سنكمل التحقيق؟»[٣٥].

عضو تكتل لبنان أولاً، النائب محمد الحجار، دعا في حديث إلى **إذاعة صوت لبنان**، إلى «وجوب تكثيف العمل من أجل إعادة ثقة الناس بالدولة ودورها»، مطالباً المجتمع المدني والفعاليات السياسية والاجتماعية بـ«المزيد من العمل لتثبيت دور الدولة»[٣٦].

الحجار أعرب عن قلقه الشديد «مما شاهده الناس على شاشات التلفزة في موضوع حادثة كترمايا»، وقال: «سعيت أنا والكثير من الخيرين لتخفيف التوتر الذي كان موجوداً في البلدة بسبب هول الجريمة، وهذا أمر لم يقابل بطريقة مباشرة من الأجهزة الأمنية المعنية». الحجار أضاف: «عندما رأى أهالي البلدة المجرم يمثل جريمته فُقِدت كل الضوابط الأخلاقية أمام هول رؤية الضحايا والتشنيع الذي لحق بالجثث وهذا ما أفقدهم الضوابط الأخلاقية ودفعهم إلى عملية الانتقام والتنكيل بمرتكب الجريمة»، مؤكداً «أن هناك خطأ فادحاً على مستوى اتخاذ قرار تمثيل الجريمة في ساحة البلدة»، مشيراً إلى أنه في غياب دور الدولة «مشكلة يعاني منها أهل كترمايا والكثير من اللبنانيين».

رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان نعمة جمعة استنكر في بيان، «مسرح الفعل الإجرامي

(٣٢) **النهار**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٣٣) **السفير**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٣٤) **اللواء**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٣٥) **المستقبل**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٣٦) **المصدر نفسه**.

في كترمايا إذ استتبعت جريمة قتل يوسف أيوب مرعي وزوجته وحفيدتاهما على فظاعتها بجريمة وحشية أكثر هولاً ودلالة»، داعياً السلطات المعنية إلى «فتح تحقيق إداري وقضائي شامل لتبيان ظروف وملابسات أخذ المشتبه فيه لتمثيل الجريمة وعدم توفير الحماية له»[٣٧].

عقب انعقاد الجلسة الأسبوعية لمجلس نقابة المحامين في بيروت، أدلت نقيب المحامين أمل حداد بتصريح شجبت فيه «الجريمة البشعة والنكراء التي تهتز لها النفوس لسقوط الضحايا، والجريمة الثأرية الأخرى التي ارتكبت جماعياً بحق المشتبه به وغير المألوفة في بلد ديموقراطي فيه قضاء وفيه مؤسسات». حداد رأت أن «الفلتان الأمني يتجسد في سلسلة الأحداث والجرائم المتكررة عبر كل الأراضي اللبنانية مما يستدعي من الدولة سد كل هذه الثغرات الأمنية الفادحة والسهر الأمني واتخاذ أقصى التدابير»[٣٨].

أهالي بلدة كترمايا ورئيس بلديتها أصدروا بياناً توضيحياً حول «الجريمة البشعة التي أودت بحياة أربعة من أبناء كترمايا بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٨ وبطريقة وحشية فظيعة هزت مشاعر أهل كترمايا ومحيطها، ولم يكن من دافع سياسي أو ثأري أو عائلي أو بهدف السرقة منذ لحظة اكتشافها»، وأشار البيان إلى «أن ما جرى من أعمال ردات فعل ناتجة عن عدم قيام المسؤولين بمعالجة الواقعة بمسؤولية بعد أن تم إلقاء القبض على المشتبه به ليلة الجريمة، ولما كان الأهالي بحالة الحزن والحداد العام المعلن بالبلدة بانتظار أمرين أولهما القيام بدفن الضحايا والثاني متابعة مجريات التحقيق الجاري مع الموقوف الذي تم تأكيد قيامه في وقت سابق بجريمة اغتصاب قاصر ودخوله إلى لبنان خلسة. إن ما جرى من قيام الجهات الأمنية بنقل المتهم في حينه إلى موقع الجريمة، إما لتنفيذها أو لغاية لا نعرفها قبل دفن الضحايا، ليس سوى عامل استفزاز لمشاعر أهالي البلدة التي انتهكت كرامتهم في أمنهم واستقرارهم والتأكيد على عدم التعاطي مع الأمر من واقع مسؤول من جهة وإنزال العقوبة بالمجني من جهة ثانية، بل إن إحضاره إلى موقع الحادث أدى إلى غليان في دماء الأهالي لهول ما شاهدوه من واقع لجثث ضحاياهم التي كانت تسبح في دمائها مشوهة بأسلوب شنيع، معتبرين أن في هذا تحدياً [...] للمرة الثانية لمشاعر جميع أهالي كترمايا لما يعنيه واقع الجريمة من قيام ذات المتهم في فترة ثلاثة أشهر من انتهاك لأعراضهم وسلامتهم، محملين الجهات الأمنية والقضائية التي رمت هذه القنبلة في بحر من الأهالي المؤمنين الآمنين المسالمين، وداعين المسؤولين في كافة قطاعات الدولة اللبنانية وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية إيلاء الأمر اهتماماً خاصاً لأن كترمايا ليست عاصية على القانون أو مأوى للإرهاب كما تستغل وسائل الإعلام الحادث دون العودة إلى حقائق، معتبرين أن ما جرى ليست له دلالات موجهة أو جرى التحضير لها أو كانت هدفاً لديها».

وطالب البيان بـ«تبيان الأمور التي جرت في التحقيق مع الجاني حيث ثبت بأن فحص الـ دي أن إي للدماء التي هي على ثياب المجرم تطابقت مع دماء الضحايا، وبالتالي فإنه مجرم فعلياً وليس متهماً». ودعا المسؤولين إلى «التعاطي مع هذه الحادثة الأليمة من واقع إنساني مسؤول يحمي مشاعر أهلنا وكرامتهم وعدم تصوير

(٣٧) **المستقبل**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٣٨) **المصدر نفسه**.

بلدتنا بغير الصورة الحقيقية لها حفاظاً على كرامتها وكرامة أهليها ومستقبل أبنائها في كافة المجالات، وراجين من المراجع الرسمية فتح تحقيق شامل يوضح معالم وحقائق ما جرى أمام الرأي العام حفظاً لكرامة البلدة وأهلها»(٣٩).

وجاء في ختام البيان نفسه: «إن مسؤولية مستقبل أبناء كترمايا هي أمانة في أعناق كل مسؤول في الدولة اللبنانية، وعليه، فإننا نناشد المسؤولين التعامل مع الحدث بواقع الضمير الحي»(٤٠).

الشيخ ماهر حمود رأى، في موقفه السياسي الأسبوعي، أن المطلوب من السلطات أن تكون أكثر حزماً وأكثر سرعة في تنفيذ حكم العدالة، وألا تخضع الأحكام للتوازنات والمعادلات والتسويات كما رأينا سابقاً ونرى دائماً... بالعكس تماماً إن تلكؤ السلطات عن تنفيذ حكم العدالة سيفتح المجال لأن يأخذ كل ذي حق حقه بيده... المطلوب أحكام جازمة وقاطعة وواضحة مستقلة لا تتأثر بضغوط ولا ينفع معها رشى... عند ذلك نسلك طريق العدالة، أما التمثيل بالجثث والعبث بها لا يمكن أن يكون مقبولاً حتى مع العدو المحتل الغاصب... هكذا شرعنا وهكذا الإنسانية وهكذا هو الحق(٤١).

رئيس بلدية كترمايا، محمد حسن، رفض اعتبار بلديته «خارجة على القانون». وقال: «كترمايا بلدة اعتُدي عليها، فالجاني ارتكب جريمة مروعة وقبلها جريمة شرف... حصلت عملية استفزازية لم تكن مدروسة أدت إلى رد الفعل، لكن هذا لا يعني أن بلدتي ترفض أن يقوم القضاء بعمله»(٤٢).

مفتي جبل لبنان، الشيخ محمد علي الجوزو، وصف الجريمة الرباعية في كترمايا بأنها «جريمة وحشية بكل معنى الكلمة، وهي جريمة كبرى ضد أناس أبرياء وأطفال صغار، وكان لا بد من معرفة أبعادها ومن خطط لها ومن وقف وراءها ولماذا حدثت بهذا الأسلوب الوحشي، وما هي الدوافع التي تقف خلفها».

الجوزو أضاف: «صحيح أن من حق أهل كترمايا أن يغضبوا وأن يثوروا، ولكن ليس من حقهم أن ينصّبوا أنفسهم قضاة، وأن يحكموا بالقتل والتعذيب والتمثيل بجثة المتهم أياً تكن جنسيته لأن معالم الجريمة لم تكن قد اتضحت بعد»(٤٣).

الوالدة رنا أبو مرعي تحدثت عن الجريمة قائلة: «لم أعد أتحمل... لا أريد الحديث»، و«لا يمكن لأحد أن يعوضني آمنة وزينة.. كانتا كل حياتي، كرست نفسي لتعليمهما لأراهما صبيتين متعلمتين، ومسلحتين بالشهادات». الوالدة عبرت عن غضبها واستيائها من «تسليط الضوء على صور القاتل»، مشيرة إلى أن عائلتها قتلت مرتين: «المرة الأولى عندما شاهدت أبي وأمي وطفلتي [...] بأمّ العين مضرجين بدمائهم في المنزل، والثانية عندما تجاهل الإعلام اللبناني قتلهم بوحشية وركز على القاتل وصوّره كأنه ضحية». رنا أبو مرعي أضافت: «هل كتب أو قال أحد أن طفلتيّ كانتا قد وصلتا للتو من المدرسة، ولم تتناولا طعام الغداء قبل مقتلهما [...] هل يعرف الجميع ماذا شعرت طفلتاي عندما دخلتا ووجدتا جدهما وجدتهما مضرجين بدمائهما، قبل أن تعمل سكين القاتل بجسديهما الطريين»(٤٤).

---

(٣٩) **المستقبل**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٤٠) **السفير**، ٣ أيار ٢٠١٠؛ (٤١) **الديار**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٤٢) **الحياة**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٤٣) **النهار**، ٤ أيار ٢٠١٠؛ (٤٤) **السفير**، ٥ أيار ٢٠١٠.

كتلة المستقبل النيابية، في اجتماع برئاسة رئيس الحكومة السابق النائب فؤاد السنيورة، استنكرت «الجريمة الأولى التي طالت عائلة لبنانية آمنة في كترمايا، والجريمة الثانية التي استهدفت المشتبه به»، معتبرة «أن الإجراءات القانونية بحق المخالفين أمر طبيعي»(٤٥).

الكتلة رفضت «بشدة ما جرى من ردة فعل من البعض إزاء المشتبه به المواطن المصري محمد سليم مسلّم».

عقب شيوع خبر اعتقال ثلاثة شبّان من أبناء البلدة وتداعي بعض أبناء كترمايا إلى الاعتصام كان من بين المحتشدين والدة الضحيتين رنا أبو مرعي، التي قالت: «إنّ من قتل القاتل وعلّقه هو أرواح والديّ وطفلتيّ»(٤٦).

مختار كترمايا، عبد الكريم عبد الرحيم ملك، قال: «لقد صوروا بلدتنا على أن أهاليها مجرمون وسفاحون، ولكن الحقيقة أنها بلدة الأطباء والمحامين والقضاء والمهندسين، فما ذنب الضحايا الذين قتلوا بدم بارد، مضيفاً أن أهالي بلدة كترمايا محبون وطيبون وهم يستضيفون الكثير من العمال المصريين، وهم يعاملونهم بكل احترام، لكن ما جرى في البلدة من جريمة مروعة ذهب ضحيتها مسنون وأطفال هي جريمة مستنكرة قاسية على الأهالي»(٤٧).

النائب وليد جنبلاط رأى أن «الجريمة التي استهدفت تلك العائلة المغدورة كانت جريمة شنيعة وبشعة بكل المقاييس»(٤٨).

عضو قيادة جبهة العمل الإسلامي في لبنان ورئيس جبهة العمل المقاوم، الشيخ زهير الجعيد، طالب الدولة والأجهزة القضائية والأمنية بـ«التعامل مع أهالي كترمايا المفجوعين بحكمة ووعي ومسؤولية». ولفت إلى أن «ما جرى هو ردة فعل من قبل الأهالي رداً على ما قام به المجرم بحق الأطفال والشيوخ من قتل وتمثيل وتقطيع لأعضائهم»، مستغرباً «عدم تغطية وسائل الإعلام لهول وبشاعة ما ارتكبه المجرم في حين تمت تغطية ردة فعل الأهالي الغاضبة وإبرازها»(٤٩).

بلدية كترمايا أحيت الذكرى الأولى للمجزرة التي وقعت في البلدة. خلال الذكرى، أزيح الستار عن نصب رخامي: «تذكار سلام إلى شهداء مجزرة كترمايا ٢٠١٠». رئيس البلدية، المحامي يحيى علاء الدين، أكد في كلمة أن أبناء كترمايا «يؤمنون بمؤسسات الدولة التي تمارس دورها بما توافر من عديد وعتاد، وسنكون متعاونين معها إلى أقصى الحدود كسلطة تنفيذية في هذه البلدة، من أجل العمل على توفير الأمن والأمان لأهالي بلدتنا والمقيمين فيها، وخصوصاً بعد موجة السرقات المتنقلة والمنظمة التي تجتاح بلدات هذا الإقليم. وفي الوقت عينه لن نقبل بالتخاذل ولن نسمح بوقوع أخطاء او تقصير يهدد مصالح أبناء بلدتنا»(٥٠).

رنا أبو مرعي، والدة الطفلتين الضحيتين، قالت: «التعاطي الإعلامي مع الجريمة أفقدني ثقتي بالإعلام اللبناني، وخصوصاً أن وسائل مرئية ومسموعة صغرت ما ارتكب بحق عائلتي بتركيزها على تغطية تبعته، فلم ترحمني ولم تتوان عن التغاضي عن حقيقة الجريمة الأولى وفظاعتها»(٥١).

(٤٥) **السفير**، ٥ أيار ٢٠١٠؛ (٤٦) **الأخبار**، ٨ أيار ٢٠١٠؛ (٤٧) **الديار**، ٨ أيار ٢٠١٠؛ (٤٨) **الأخبار**، ١١ أيار ٢٠١٠؛ (٤٩) **البيرق**، ١١ أيار ٢٠١٠؛ (٥٠) **الحياة**، ٢ أيار ٢٠١١؛ (٥١) **السفير**، ٣ أيار ٢٠١١.

لا للعنصرية! تصريحات عدّة تضمنت انتقاداً لجريمة قتل الشاب المصري محمد سليم مسلّم من منطلق يدين بعداً عنصرياً افترضه المصرحون في ارتكاب هذه الجريمة. وهنا نفترض أن رؤية الجريمة وفق هذا البعد هو اختزال لأبعاد كثيرة كامنة فيها، معظمها أخطر من هذا البعد الذي لا ننكر وجوده، كعدم الثقة بالدولة وغياب ثقافة المحاسبة القانونية عن ذهن اللبنانيين والاحتقان الطائفي في منطقة إقليم الخروب (كمنطقة مكلفة بالرد سنيّاً على سلوكيات شيعية في بيروت عبر قطع الطريق الساحلية التي توصل شيعة الجنوب اللبناني إلى قراهم) والذي انفجر بوجه العامل المصري. باختصار أسهل إدانة للجريمة هي إدانتها استناداً إلى بعدها العنصري.
الحزب التقدمي الاشتراكي أعلن رفضه لـ«أن تتخذ هذه الجرائم طابعاً عنصرياً، خصوصاً أن في لبنان أعداداً هائلة من العرب والأجانب العاملين في المجالات المختلفة، مما يحتم عدم التعاطي مع الأمور بهذه المقاربة العنصرية غير المقبولة». وقدّم الحزب تعازيه إلى أهالي العائلة المغدورة، مؤكداً «تمسكه بالقانون وأهمية تطبيقه بشكل كامل كي لا يتحوّل لبنان تدريجياً نحو شريعة الغاب»[٥٢].

رئيس اللقاء الديموقراطي استغرب «التسابق الإعلامي في التعامل مع الجريمتين وإعادة بثّ مشاهدهما القبيحة»، لافتاً إلى أن «ذلك من شأنه أن يُغذّي الأحقاد مجدداً وينكأ الجروح ويعزز الموجة العنصرية غير المفهومة تجاه الشعب المصري الشقيق».

الفنانة السورية أصالة نصري دعت إلى تنظيم أوبريت عربي مشترك، يذكر الشعوب العربية بأننا أمة واحدة، ولا يصح أن يؤذي بعضنا بعضاً. جاء ذلك عقب ارتكاب بعض أهالي كترمايا لجريمة قتل الشاب المصري محمد مسلّم. أصالة قالت: «يجب أن نتكاتف ولا تفرقنا أي أمور يصدرها بعض الخارجين على القانون، حتى لا نظهر أمام العالم، وكأننا شعب متعطش للدماء والعنف»[٥٣].

قوى الأمن هي المسؤول تسرّع القوى الأمنية في نقل المشتبه فيه محمد سليم مسلّم إلى قرية كترمايا للتدليل التقني على الجريمة كان موضع انتقاد عدد كبير من التصريحات.
عضو اللقاء الديموقراطي، النائب محمد الحجار، اعتبر أنه تم التسرع بالطلب من محمد سليم مسلّم تمثيل الجريمة، خصوصاً وأن الإذن لم يكن قد أعطي لدفن الجثث، مؤكداً أن من أقدم على ذلك يتحمل المسؤولية[٥٤].

وتعليقاً على الجريمة الثانية قال رئيس بلدية كترمايا، محمد حسن، لـ**الشرق الأوسط**: «إن ما قامت به القوى الأمنية من إحضار للقاتل إلى موقع الجريمة لتمثيله فعلته بعد أقل من ٢٤ ساعة على وقوعها من دون أن تراعى حرمة الجريمة والأبرياء، وقبل حتى أن نحصل على إذن من النيابة العامة لاستلام الجثث، أثار مشاعر أهل القرية الذين أصيبوا بهذه الفاجعة، مع العلم بأن الجهات الرسمية لم تضعنا في أجواء ما توصلت إليه التحقيقات، وكان أهالي القرية عرفوا بهوية المجرم من وسائل الإعلام، وهو يسكن في مكان قريب من البيت الذي وقعت فيه الجريمة، ومعروف بأنه ذو سمعة سيئة وسبق له أن ارتكب جرائم». وأشار حسن إلى أن القوى الأمنية التي

(٥٢) **السفير**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٥٣) **اللواء**، ٦ أيار ٢٠١٠؛ (٥٤) **المصدر نفسه**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

كان عدد أفرادها محدوداً، لم تتمكن من ضبط الشارع الذي يعيش أبناؤه حالة من الغليان منذ لحظة وقوع الجريمة، وانعكس ذلك في رد فعلهم عند رؤية القاتل، مضيفاً: «كان على القوى الأمنية والجهات الرسمية أن تتخذ تدابير وإجراءات غير تلك التي اتخذتها، آخذة بعين الاعتبار الوضع الحرج الذي يعيشه أبناء القرية»[٥٥].

خلال تشييع ضحايا الجريمة الأولى مساء حدوث الجريمة الثانية، حمّل النائب محمد الحجار مسؤولية قتل محمد مسلّم إلى من اتخذ القرار بتمثيل الجريمة قبل أن يتم دفن ضحايا الجريمة الأولى الأربع[٥٦].

رئيس بلدية كترمايا، محمد حسن، اعتبر في حديث صحافي أن ما قامت به القوى الأمنية من إحضار للقاتل إلى موقع الجريمة لتمثيله فعلته بعد أقل من ٢٤ ساعة على وقوعها من دون أن تراعى حرمة الجريمة والأبرياء، وقبل حتى أن تحصل على إذن من النيابة العامة لاستلام الجثث، أثار مشاعر أهل القرية الذين أصيبوا بهذه الفاجعة. حسن أشار إلى أن «الجهات الرسمية لم تضعنا في أجواء ما توصلت إليه التحقيقات، ولم تتخذ تدابير تراعي الحرج في البلدة»[٥٧].

وقال حسن: «إن الأجهزة الأمنية تتحمل مسؤولية رد فعل أهالي كترمايا فقد أخذوا المجرم إلى ساحة كترمايا قبل أن نأخذ الاذن حتى بتسلم الجثامين[٥٨].

كتلة المستقبل النيابية تقدمت بالتعزية الحارة من عائلة أبو مرعي، ورأت في خطوة نقل المشتبه به في الجريمة إلى داخل بلدة كترمايا حيث مسرح الجريمة، وقبل دفن الضحايا، عملاً متسرعاً تسبب في إثارة مشاعر المواطنين المحزونين من أهالي البلدة من دون مبرر والتي كان من الممكن تلافيها[٥٩].

النائب وليد جنبلاط اعتبر أن «الخطأ الفادح كان في إصرار القوى الأمنية المعنية على إحضار المتهم لتمثيل الجريمة في موقعها على الرغم من حالة الغضب المفهومة التي كانت تعتري الأهالي وأبناء المنطقة»، لافتاً إلى أن هذه الخطوة هي التي أدت إلى حصول الجريمة الثانية[٦٠].

جنبلاط دعا في موقفه، الذي ينشر في جريدة **الأنباء** الصادرة عن الحزب التقدمي الاشتراكي، «المسؤولين الأمنيين المباشرين وأولئك الأعلى منهم رتباً والمدّعي العام في جبل لبنان إلى أن يستقيلوا أو أن يقالوا، وهذا أقل المقبول لتُحدّد المسؤوليات مباشرة».

نخاف على صورتنا! بعض التصريحات اختارت التنديد بالجريمة الجماعية التي ارتكبها بعض أبناء كترمايا من منطلق أنها تؤثر على صورة لبنان في الخارج، وبعضها الآخر من منطلق أنها تؤثر على صورة كترمايا بين صور القرى اللبنانية الأخرى. وداعاً للجوهر! مرحباً أيها المظهر!
وزير العدل، إبراهيم نجار، أبدى استنكاره الشديد «لما شهدته بلدة كترمايا من جريمة همجية وشنيعة أودت بحياة طفلتين وجديهما»، معرباً عن تعاطفه الكبير مع ذوي الضحايا الأبرياء وأهالي البلدة. وقال: «مهما كان جرح الأهالي عميقاً، فلا شيء في العالم يمكن أن يكون أساساً قانونياً لردة الفعل الجماعية التي حصلت

(٥٥) **الشرق الأوسط**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٥٦) **البيرق**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٥٧) **الديار**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٥٨) **النهار**، ٨ أيار ٢٠١٠؛ (٥٩) **السفير**، ٥ أيار ٢٠١٠؛ (٦٠) **الأخبار**، ١١ أيار ٢٠١٠.

والتي ستنعكس سلباً على صورة لبنان في العالم، وستحطم ما تبقى من هيبة للقضاء والقانون والأمن في لبنان وتعطي إشارات يرفضها العقل البشري»[٦١].

رئيس الجمهورية، ميشال سليمان، اعتبر أنه «برغم بشاعة الجريمة التي نفذها المتهم، وفي وقت قبضت عليه القوى الأمنية في أقل من أربع وعشرين ساعة، فإن التصرف الذي حصل يسيء إلى صورة لبنان، خصوصاً أن الدولة لم تقصر في كشف الفاعل»[٦٢].

وزير الداخلية والبلديات، زياد بارود، لفت إلى أن «رد الفعل أعطى صورة سيئة عن البلد؛ لا أفهم هذه الطريقة التي تم التعاطي بها»[٦٣].

كتلة المستقبل النيابية اعتبرت أنه «من حق الأهالي الغضب والثورة نتيجة الجريمة المروعة التي استهدفت العائلة البريئة، لكن ليس من الطبيعي معاقبة المشتبه به بطرق شنيعة ومرفوضة ومدانة مما وجه ضربة قوية لهيبة القانون والنظام وعمم صورة مرفوضة عن لبنان في العالم»[٦٤].

رئيس بلدية كترمايا محمد حسن دعا إلى «متابعة المسألة بالحكمة والروية والمسؤولية حفاظاً على أرواح المواطنين وأهالي البلدة»، مؤكداً أن كترمايا "ليست المجرمة أو القاتلة أو الخارجة عن القانون" مستغرباً التركيز الإعلامي وإثارته لهذه المسألة من زوايا تضرّ بكترمايا ويسمعتها وبصورتها»[٦٥].

بلدية كترمايا أحيت الذكرى الأولى للمجزرة التي وقعت في البلدة. المحامي مأمون ملك قال: «اتهمنا بأننا بربريون وهمجيون، وبدلاً من أن نعرض قضيتنا الأساسية عبر الإعلام وهي المجزرة، التي ارتكبت بحق عائلتنا، أخذنا نوضح صورة كترمايا للملأ»[٦٦].

---

(٦١) **النهار**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٦٢) **السفير**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٦٣) **المستقبل**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٦٤) **السفير**، ٥ أيار ٢٠١٠؛ (٦٥) **المصدر نفسه**، ٨ أيار ٢٠١٠؛ (٦٦) **المصدر نفسه**، ٣ أيار ٢٠١١.

بيضاء في الأصل

«الجريمة» بين «البلد القاتل» و«البلد القتيل»

لم تؤدّ جريمة قتل المواطن المصري محمد سليم مسلّم إلى توتر يُذكر في العلاقة اللبنانية المصرية. فمنذ البداية أكّد المسؤولون المصريون ثقتهم بالقضاء والعدالة اللبنانيين، ولاقاهم الجانب اللبناني بسلسلة من الاستنكارات لهذه الجريمة وبسلسلة من الزيارات والشروح يسّرت احتواء الموقف بأقل خسائر ممكنة على المستوى الديبلوماسي بين البلدين.

استنكرت السفارة المصرية في بيان «جريمة قتل المواطن المصري محمد سليم مسلّم بعدما أصبح في قبضة العدالة، والتمثيل بجثته، والذي بثته ونشرته وسائل الإعلام المرئية والمقروءة، في مشهد يتنافى مع الوجه الحضاري للشعب اللبناني الشقيق، على خلفية كون المواطن المصري مشتبهٍ به في جريمة قتل أخرى، مع تأكيد السفارة إدانتها للجريمة البشعة التي ارتكبت بحق الأبرياء الأربعة من المواطنين اللبنانيين». كما كررت السفارة المصرية في بيانها «الثقة التي توليها للدولة اللبنانية وسلطاتها المعنية، وبقيامها بما يستلزمه أمر هذه القضية من اتخاذ الإجراءات التي من شأنها احقاق العدالة وتطبيق قواعد القانون»(٦٧).

الموقف المصري الرسمي نقلته وكالة أنباء **الشرق الأوسط** عن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، الذي أعرب عن «الأسف والاستنكار إزاء حادثة قتل المواطن المصري محمد سليم مسلّم والتمثيل بجثته في بلدة كترمايا بإقليم الخروب في لبنان، وذلك في أعقاب القبض عليه من قبل جهات الأمن اللبنانية في ضوء الاشتباه في ارتكابه جريمة قتل في البلدة». المتحدث باسم الخارجية أدان في تصريح «بشكل كامل، جريمة القتل البشعة التي راح ضحيتها أربعة من أعضاء أسرة من اللبنانيين الأبرياء»، وأوضح أن «[وزير الخارجية] السيد أحمد أبو الغيط كلف السفارة المصرية في بيروت بإجراء اتصالات عاجلة مع السلطات اللبنانية المعنية، لضمان إعمال قواعد القانون وملاحقة المسؤولين عن هذه الحادثة»، كما أشار إلى أن «الجانب المصري يتطلّع إلى قيام الحكومة اللبنانية باتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد»(٦٨).

الأمين العام للمجلس القومي لحقوق الإنسان، السفير الدكتور محمود كارم، رأى أن «ما حدث في لبنان بالنسبة إلى التمثيل بجثة مواطن مصري هو أمر مؤلم ويمثل حالة للانتقام الجماعي».

---

(٦٧) **النهار**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٦٨) **السفير**، ٣ أيار ٢٠١٠.

كارم بعد التنويه بـ«موقف السفارة المصرية في بيروت طالب بتعيين محام لمتابعة هذه القضية»، أشار إلى أن القضية «معروضة على جدول أعمال المجلس الذي سيُصدر بياناً بشأنها قريباً»[٦٩].

جريدة **الأهرام** المصرية تناولت الجريمتين في عددها الصادر في ٢ أيار ٢٠١٠، واعتبرت أن «جريمة قتل وسحل شاب مصري في إحدى القرى اللبنانية بعد اتهامه بقتل عائلة من القرية نفسها، هي جريمة فردية لها ملابسات خاصة لا تنسحب على العلاقات التاريخية المتميزة بين الشعبين المصري واللبناني». وأضافت الصحيفة أنه «رغم بشاعة الجريمة، غير أنه يجب توضيح بعض الحقائق حتى نضع الأمور في نصابها، وأولها أن قرية كترمايا هي قرية صغيرة تتسم بكل سمات قرى الجنوب في أي مكان، يسيطر عليها الطابع القبلي والعائلي والتعصب للأهل والأصدقاء، مثل قرى الصعيد في جنوب مصر ونجوعه». **الأهرام** شرحت أن «أهالي القرية أصيبوا بصدمة شديدة عند اكتشافهم جريمة مقتل أحد رجال القرية وزوجته وحفيدتين لهما في عمر الزهور، والتمثيل بجثثهم، وثارت في نفوسهم نوازع الثأر والانتقام قبل أن يتم اكتشاف القاتل. وعندما تم القبض على الشاب المصري المتهم بقتل هذه العائلة، وأخطأت الشرطة المحلية بالقرية عندما ذهبت به إلى مكان الحادث لإعادة تمثيل الجريمة وجثث الضحايا لم تدفن بعد، اختطفه الأهالي وقتلوه ومثلوا به». وأشارت الصحيفة إلى أن «السلطات اللبنانية تعاملت مع الموقف بمنتهى الحكمة، وأدانت على كل المستويات، بما في ذلك الرئيس اللبناني، ما حدث مع الشاب المصري، ووصفت الصحف اللبنانية الأمر بأنه "حادث همجي"، وأحال وزير الداخلية اللبنانية رجال الشرطة الذين كانوا بصحبة المتهم المصري إلى التحقيق لتقصيرهم في حمايته». الصحيفة المصرية لفتت إلى أن «كل هذه الظروف التي أحاطت بالحادث، لا تبرر خطفه وقتله من جانب أهالي القرية، ولذا، تابعت الخارجية المصرية الموضوع، وطلبت من الجانب اللبناني القبض على الجناة»، مطمئنة جمهورها إلى «أن هناك تنسيقاً كاملاً بين الجانبين في ذلك الأمر»[٧٠].

الأخبار تناولت تغطية بعض الصحافة المصرية لجريمة كترمايا الثانية فكتبت: «أكثر القنابل خطراً كانت نشر جريدة **اليوم السابع** الإلكترونية معلومات منقولة عن شهود عيان مصريين، أحدهم مقيم في القاهرة وأجرى حواراً عبر التشات مع شاب لبناني مقيم في بلدة كترمايا. وحسب **اليوم السابع**، فقد قال اللبناني لصديقه المصري إن الشرطة اللبنانية تعاطفت مع الغاضبين لأول مرة، وتركت لهم الضحية كي يفعلوا بها ما شاؤوا. كما أشار إلى أن الانتقادات الموجهة إلى النظام المصري في ما يخص التعامل مع الفلسطينيين المحاصرين في غزة تلعب دوراً كبيراً في زرع الكراهية تجاه المصريين ومعاملتهم كما يُتعامل مع الإسرائيليين... كما نشرت **اليوم السابع** نقلاً عن صحيفة إسرائيلية أن الجريمة قد تكون رداً من حزب الله على الأحكام القضائية الصادرة ضد رجاله في القاهرة، قبل أن يدرك المصريون سريعاً أن القرية سنية وتدين بالولاء لسعد الحريري الذي يتمتع بعلاقة طيبة للغاية مع النظام المصري!

صحيفتا **المصري اليوم** و**الشروق** كتبتا عن الواقعة في الصفحة الثالثة لا الأولى، وانصب

(٦٩) **السفير**، ٣ أيار ٢٠١٠؛ (٧٠) **المصدر نفسه**.

الاهتمــام على حــال أســرة القتيل فــي القاهرة، وعلاقته بوالدتــه التي تركته ٣٨ عاماً وعادت قبل شهور إلى القاهرة وأقنعته بالسفر معها للعمل في لبنــان من دون أن تعرف أنه ســيعود إلى بلده جثة مشوهة. فيما شذّت **الدستور** عن القاعدة وأعادت نشــر صورة جثة الضــحية في الصفحة الأولى مع تقرير عن أهمية معاقبة الجناة وتحريم الإســلام التمثيل بالجثث»[٧١].

نهار الثاني من أيار ٢٠١٠، «تقدم أكثر من عشرين نائبــاً فــي مجلــس الشــورى المصــري، (الغرفــة العليــا فــي البرلمان)، بطلب مناقشــة لاستيضــاح سياســة الحكومة تجاه مقتل مسلّم وسحله والتمثيل بجثته»[٧٢].

الأخبار التــي نشــرت الخبر الســابق أضــافت أن «النــواب المصــريين طلبــوا مــن الحكومــة بيــان الإجــراءات القانونيــة التــي تنوي القيــام بها بحق المتورّطين في الحــادث وتقديمهم إلى المحاكمة، "وخاصــة أن القتيــل لــم يثبــت قيامه بــأي حادث إجرامــي"، كذلك طالب النواب الحكومة بضــرورة توفير الحماية للمصــريين في الخــارج، وذلك في ضــوء هــذا الحادث، وفق مــا جاء في خبر نشــرته وكالة يو بي آي».

ونقــلاً عن وكالــة يو بي آي عن مصــدر فــي وزارة الخارجيــة، فــإن الوزيــر أحمــد أبو الغيــط «كلف الســفارة المصــرية في بيــروت بإجراء اتصــالات عاجلــة مــع الســلطات اللبنانيــة المعنية لضــمان تطبيق قواعد القانون وملاحقة المسؤولين عن هذه الحادثــة»، وقــال إن «الجانب المصــري يتطلّع إلى قيــام الحكومة اللبنانية باتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد»[٧٣].

ســفير مصــر في لبنان، أحمد فــؤاد البديوي، أكد أن «الســفارة تحرّكت منذ اللحظــة الأولى لحادثة كترمايا وأثارت الأمر مع الســلطات اللبنانية على أعلى مســتوى»، موضحاً أن الموضــوع «أصبح في حوزة وزارة العــدل اللبنانية». البديوي أشــار إلى أن جميع المســؤولين في لبنان أعربوا عن إدانتهم لحادثة قتل أهالي كترمايا الشاب المصري محمد مســلّم «ونحن لدينا ثقة كاملة بالسلطات اللبنانية التــي تــدرك انعكاس حادثــة بهذه البشــاعة على صورة لبنان الدولة»[٧٤].

الســفير المصــري أوضــح في حديث إلــى **الرأي** الكويتية نشــرته في ٢ أيــار ٢٠١٠، أنه التقى وزير الداخلية زياد بارود والمدعي العام التمييزي سعيد ميرزا، كاشــفاً عــن مقابلة قريبة مــع وزير العدل إبراهيم نجار. ورفض البديوي «أي ربط سياســي للحادث»، معتبراً أنه «يعد حادثاً جنائياً صرفاً ولا يتحمل أي تأويل أو إســقاط سياسي». ولفت إلى أن وزير الخارجية المصــري، أحمد أبو الغيط «يتابع الحــادث منــذ وقوعه وأصــدر توجيهاته للســفارة بالتحرك مع الســلطات اللبنانية من أجل الكشــف عــن جميع ملابســاته، والســفارة بدورهــا تحيط القاهرة علماً بما يستجد أولاً بأول».

المستشار الإعلامي للسفارة المصرية في بيروت، أحمــد أبــو الحســن، أعلــن أن الســفير المصــري أحمد البديوي أبلغ المســؤولين اللبنانيين اســتياءه الشــديد من مقتل الشــاب المصــري محمد مسلّم فــي كترمايا «بطريقة وحشــية والتمثيــل بجثته من قبل أهالي قرية كترمايا»، وأشــار إلــى أن البديوي أجرى اتصالاً بالمدعي العام سعيد ميرزا، للوقوف على مجريات التحقيق والحصــول على نســخة منه بعد انتهائه[٧٥].

(٧١) **الأخبار**، ٣ أيار ٢٠١٠؛ (٧٢) **المصدر نفسه**؛ (٧٣) **المصدر نفسه**؛ (٧٤) **المستقبل**، ٣ أيار ٢٠١٠؛ (٧٥) **الشرق**، ٣ أيار ٢٠١٠.

أبو الحسن قال إن السفارة المصرية طلبت من قوات الأمن اللبنانية توفير الحماية لوالدة الشاب، موضحاً أن قوات الأمن اللبنانية عززت الحماية الأمنية لها ووعدت بتوفير أي متطلبات قد تحتاجها، مشيراً إلى أن السفارة المصرية وافقت والدة القتيل بتوكيل محامية لبنانية لمتابعة سير التحقيقات وتقديم دعوى قضائية لتوقيف المتورطين في الجريمة.

صحيفة **الأهرام** المصرية ذكرت أن السفير المصري في بيروت، كلف فريقاً من القسم القنصلي بالسفارة بمتابعة قضية مقتل المواطن المصري محمد سليم محمد مسلّم مع السلطات المعنية، وأن السفير كلف المحامية مارغو خطارة ملف القضية لتوقيف المتهمين بارتكاب جريمة القتل والتمثيل بالجثة بعد تحديد أجهزة الأمن أسماء عشرة من المتهمين. وأجرى البديوي اتصالاً هاتفياً مع مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي الذي قرر توفير حماية أمنية لوالدة القتيل وتأمين احتياجاتها اليومية[٧٦].

وبحسب **الأهرام**، سيقوم مسؤول شؤون المصريين في لبنان بالقسم القنصلي، المستشار كريم السادات، باتخاذ إجراءات نقل الجثمان إلى مصر بناء على طلب والده بعد الانتهاء من الإجراءات الأمنية والطبية، وأوفدت السفارة مندوباً عنها لمستشفى بعبدا لمطالعة الجثة.

عدد من علماء الأزهر استنكر جريمة التمثيل بجثة المواطن المصري في بلدة كترمايا، وأكّد أن هذه الجريمة لا تتفق مع الشرائع السماوية، وهي محرمة بكل الأحوال وتستدعي تطبيق حد القصاص على من ارتكبها. وأكد نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان السابق، عضو مجمع البحوث الإسلامية، أحمد كمال أبوالمجد، أن هناك التزاماً دينياً لا خلاف عليه بالنهي عن التمثيل بالجثث، احتراماً لكرامة الحياة وحكمة الموت، مشدداً على أن الإسلام حرم قطعياً التمثيل بجثث الموتى. أبو المجد لفت إلى أن الدولة في عصرنا الحديث هي المكلفة بالقصاص، وهو عملية منظمة لا يمكن أن يتم تنفيذها بصورة عشوائية، وأشار إلى أنه لو ترك الأمر على حاله لاستمر الانتقام يقابله انتقام ورد فعل، ولأدى ذلك إلى انتشار الفوضى والظلم في المجتمع[٧٧].

صحيفة **المصري** نقلت عن أسرة وأهالي القتيل المصري في كترمايا محمد مسلّم استنكارهم الاتهامات التي وجهت إليه، مرددين: «حتى لو كان هو القاتل الحقيقي للأسرة اللبنانية ما يتعملش فيه كده»[٧٨].

النائب العام في مصر طلب من وزارة الخارجية المصرية موافاته بتقرير عن تفاصيل مقتل الشاب المصري. وقال زكي إن الخارجية ردت على طلب النائب العام على النحو الذي أفادت به السفارة المصرية في بيروت، موضحاً أن تقرير الخارجية تضمن خلفية عن واقعة حادث القتل الجماعي للأسرة اللبنانية المكونة من أربعة أفراد، وقبض السلطات اللبنانية على المواطن المصري للاشتباه في ارتكابه الجريمة في ضوء وجود أدلة جنائية تفيد بذلك، وأن التقرير تضمن أيضاً ما أفادت به السفارة حول ملابسات هجوم أهالي البلدة على المواطن المصري وقتله طعناً ثم التنكيل بجثته، وكذلك الاتصالات الجارية مع السلطات اللبنانية في شأن تلك الوقائع[٧٩].

(٧٦) **الشرق**، ٣ أيار ٢٠١٠؛ (٧٧) **المصدر نفسه**؛ (٧٨) **المصدر نفسه**؛ (٧٩) **النهار**، ٤ أيار ٢٠١٠.

وفي بيروت أجرى السفير المصري، أحمد البديوي، اتصالين مع وزير العدل إبراهيم نجار، والنائب العام التمييزي سعيد ميرزا، في شأن نقل جثمان مسلّم إلى بلاده. «ورفض البديوي "محاولات الربط الخبيثة" بين قضية مقتل المواطن المصري في كترمايا وبين الأحكام التي صدرت ضد المتهمين في قضية "خلية حزب الله" في مصر، مؤكداً عدم وجود علاقة بين القضيتين. وقال: "إن ما حدث في لبنان قضية جنائية لا تحتمل أي تأويل". وشدد على علاقة مصر الجيدة مع لبنان بكل مكوناته، منوهاً بتعامل جميع المسؤولين اللبنانيين مع قضية مقتل المواطن المصري"»[٨٠].

نهار الإثنين في ٣ أيار وافق سعيد ميرزا على تسليم جثة مسلّم إلى السفارة المصرية تمهيداً لنقلها إلى مصر[٨١]. وقد نقل جثمان مسلّم إلى مصر في اليوم نفسه.

المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية، السفير حسام زكي، أشار إلى أن «الوزارة أرسلت تقريراً إلى النائب العام المصري، المستشار عبد المجيد محمود، تضمن تفاصيل مقتل مسلّم في بلدة كترمايا كما أفادت السفارة المصرية في بيروت، بعدما طلب النائب العام من الخارجية تقريراً بالحادث»[٨٢].

زكي كشف أن «تقرير الوزارة تضمن خلفية عن واقعة حادث القتل الجماعي للأسرة اللبنانية المكونة من أربعة أفراد، والتي قامت السلطات اللبنانية على أثرها بالقبض على الشاب المصري للاشتباه في ارتكابه لها في ضوء وجود أدلة جنائية تفيد بذلك، وتضمن أيضاً ما أفادت به السفارة حول ملابسات هجوم أهالي البلدة على المواطن المصري وقتلته طعناً ثم التنكيل بجثته، وكذلك الاتصالات التي تُجرى مع السلطات اللبنانية في شأن تلك الوقائع». وأكد زكي أن هذا «الحادث يمثل حادثاً فردياً وينبغي التعامل معه في هذا الإطار»، مشيراً إلى أن «التكليفات الصادرة إلى السفارة في بيروت تقضي بالتنسيق مع السلطات اللبنانية لملاحقة مرتكبي جريمة القتل والتنكيل التي حدثت واتخاذ الإجراءات القانونية وفقاً للقانون اللبناني».

إلى هذا نقلت صحف مصرية عدة أن نيابة مصر الجديدة تسلّمت تقرير الطب الشرعي النهائي بعد تشريح جثة المصري محمد سليم مسلّم. وجاء في التقرير أن الجثة تعرّضت لإصابات في الوجه والرأس والكتف والظهر نتيجة الاصطدام بجسم صلب، وأنّ بها إصابات قطعية في العنق والظهر، وإصابات في الصدر والبطن والكتفين نتيجة الاحتكاك بجسم صلب، بحسب صحيفة الدستور المصري. وجاء في التقرير أيضاً أن سبب الوفاة ناتج من إصابات بتمزّق في الكبد والطحال والصدر، مما أحدث تمزقاً في القلب والأوعية الدموية، وقطعاً في القصبة الهوائية أدت إلى الوفاة. التقرير أوضح أنه من خلال تحليل أمعاء الجثة، لتبيان ما إذا كان مسلّم قد تناول مواد مخدّرة من عدمه، ثبت أن أمعاءه خالية من أي مواد مخدّرة. وختم التقرير بأنه عثر في الجثة على إصابات متورّمة نتيجة الضرب باستخدام أداة بلاستيكية تشبه السوط. الدكتور أحمد السباعي، وهو كبير الأطباء الشرعيين في مصر، أشرف بنفسه على أعمال التشريح، وأعدّ التقرير النهائي، الذي تسلمته في ١٧ أيار النيابة العامة في مصر[٨٣].

(٨٠) **النهار**، ٤ أيار ٢٠١٠؛ (٨١) **المصدر نفسه**؛ (٨٢) **صدى البلد**، ٤ أيار ٢٠١٠؛ (٨٣) **الأخبار**، ١٨ أيار ٢٠١٠.

الديار نشرت خبراً صغيراً هو التالي: «تتابع السلطات المصرية تفاصيل ما جرى في بلدة كترمايا باهتمام شديد خوفاً من وجود خلفيات سياسية خلف الموضوع على ما أشار أحد الديبلوماسيين المصريين في بيروت»[٨٤].

هل كان من تهديد برد فعل مصري؟

النهار كتبت أنها علمت «أنه أثناء وجود وزير الخارجية والمغتربين علي الشامي في القاهرة الأحد الماضي، وفيما كان يستعد للعودة إلى بيروت بعدما شارك السبت في الاجتماع الطارئ لـ"لجنة مبادرة السلام العربية" تبلغ أن مجهولاً اتصل بالسفارة اللبنانية في القاهرة هاتفياً وهدد بالانتقام للعامل المصري الذي قتل في كترمايا وأقفل الخط. وحصل على التو اتصال بالسلطات الأمنية المصرية المختصة وأبلغت بالتهديد والخطوات الواجب اتخاذها.

السفير اللبناني في القاهرة خالد زيادة نفى "أن تكون اتخذت اجراءات استثنائية لحماية السفارة اللبنانية في القاهرة". وقال "لا داعي ولا مبرر لاتخاذ إجراءات استثنائية، علماً أن الجهات الأمنية المصرية تقوم بما تراه مناسباً". وأضاف: "إن اتصالات روتينية واعتيادية تجرى بالجهات المصرية"، مشيراً إلى أن حادث قتل المواطن المصري الذي "استنكره كل المسؤولين في لبنان لا يمكن أن يكون سبباً لتعكير العلاقات بين مصر ولبنان وخصوصاً بين الشعبين المصري واللبناني"»[٨٥].

الأخبار نقلت عن مصادر أمنية مصرية قولها «إنه جرى تعزيز الإجراءات الأمنية حول مقر السفارة اللبنانية تحسباً لأي تطورات. في المقابل، امتنعت المصادر نفسها عن تأكيد أو نفي وجود مخاطر فعلية تستهدف السفارة أو العاملين فيها. وقال ديبلوماسي لبناني في القاهرة لـ**الأخبار**، رافضاً الكشف عن اسمه، إن هناك أجواء حمّى هستيرية بسبب الحادث، لكنه نفى أن تكون السفارة طرفاً في ما يحدث.

وكانت تقارير صحافية قد تحدثت عن طلب السفارة اللبنانية في القاهرة من السلطات المصرية تأمين حمايتها، بعدما تلقت تهديدات تتوعد بالانتقام لقتل مواطن مصري والتمثيل بجثته في بلدة لبنانية، إذ توعد المتصل المجهول بالثأر لقتل محمد مسلّم في بلدة كترمايا بإقليم الخروب اللبناني»[٨٦].

ونقلت **الأخبار** أنه «اضطر سفير لبنان في مصر خالد زيادة إلى نفي خبر تناولته وسائل إعلام حول اتخاذ إجراءات استثنائية لحماية السفارة اللبنانية، معتبراً أنه "لا داعي لها". وقد أكد زيادة أن الوضع طبيعي تماماً في محيط السفارة، وقال إن الجهات الأمنية المصرية تقوم بما تراه مناسباً، وخصوصاً أنها تؤمن الحماية الروتينية لجميع السفارات. ولفت السفير اللبناني إلى أن الحادثة المستنكرة من الجميع لا يمكن أن تكون سبباً لتعكير العلاقات بين البلدين، وخصوصاً أن الشعبين المصري واللبناني أشقاء»[٨٧].

فرانس برس نقلت عن مصدر حكومي لبناني أن السفارة اللبنانية لدى القاهرة طلبت من السلطات المصرية تأمين حمايتها، بعدما تلقت تهديدات من مجهول توعد بالانتقام لقتل مواطن مصري والتمثيل بجثته في بلدة لبنانية[٨٨].

(٨٤) **الديار**، ١٧ أيار ٢٠١٠؛ (٨٥) **النهار**، ٤ أيار ٢٠١٠؛ (٨٦) **الأخبار**، ٤ أيار ٢٠١٠؛ (٨٧) **المصدر نفسه**؛ (٨٨) **الحياة**، ٤ أيار ٢٠١٠.

وزارة الخارجية المصرية دعت إلى «عدم تضخيم الأمور» في ما يتعلق بحادث مقتل مسلّم، نافية أن تكون السفارة اللبنانية في القاهرة «طلبت رسمياً تعزيز الأمن حولها». المتحدث باسم الوزارة حسام زكي قال: «تحدثت مع السفير اللبناني في القاهرة خالد زيادة وهو لم يتقدم بطلب رسمي لتعزيز الأمن حول السفارة، علماً أن للسفارة اتصالاتها العادية والروتينية مع الأجهزة الأمنية»[٨٩].

زكي أضاف: «الأمر برمته لا يستدعي هذا الصخب الإعلامي الكبير ولا يوجد ما يستدعي التضخيم»، وأكد «أن المسألة تعد حادثاً فردياً على رغم بشاعتها بشقيها، ونرجو ألا يحاول أي طرف تحقيق استفادة من كل هذه المأساة».

تلاقٍ على الحد من الأضرار الجانبية

لاقى التفهمَ المصريَّ لمحدودية جريمة قتل محمد سليم مسلّم سعيٌ لبنانيٌّ لشرح ملابسات الجريمة من خلال لقاءات رسمية وشعبية لبنانية مع المسؤولين المصريين، إلى خروج بعض الشخصيات والأحزاب بمواقف منددة بهذه الجريمة.

في الاتصالات السياسية، استقبل رئيس مجلس الوزراء، سعد الحريري، السفير المصري، أحمد البديوي، في حضور المستشار محمد شطح، و«عرض معه التطورات الراهنة والعلاقات الثنائية»[٩٠].

كتلة المستقبل النيابية أكدت في اجتماع برئاسة رئيس الحكومة السابق، النائب فؤاد السنيورة «أن العلاقات مع الشقيقة الكبرى مصر هي فوق أي حادث عابر أو أي اعتبار يمكن أن يعكر صفوها»[٩١].

وزير العدل إبراهيم نجار اعتذر «للشعب المصري والحكومة المصرية عن ردة الفعل التي حدثت في كترمايا»، وأدت إلى قتل محمد سليم مسلّم بالطريقة التي حدثت، معتبراً أنها «ما كانت لتحدث لولا الجريمة الشنعاء الفظيعة التي سببت ردة الفعل الجماعية والتي لا يمكن لأي اعتذار أن ينساها أو يتناساها». واعتبر نجار «أن ما حصل في كترمايا لم يكن من شيم القضاء اللبناني ولا من شيم الجماهير اللبنانية، إنما نتجت ردة الفعل الجماعية الغاضبة عن جريمة تتميز بالوحشية والفظاعة الشديدة وقد ذهب ضحيتها عائلة من أربعة أشخاص». وأكد نجار أنه «بالرغم من ذلك كله، كان يفترض أن تكون الدولة سيدة العقاب والملاحقة، ولذلك إذا حصل تقصير معين نؤكد لمصر والشعب المصري أننا بدورنا نشعر بالغضب لما حصل»[٩٢].

نجار أضاف، لدى استقباله مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون القنصلية والمصريين في الخارج، محمد عبد الحكم، بحضور سفير مصر في لبنان، أحمد فؤاد البديوي، والقنصل المصري، كريم عبد الكريم: «نعلم علم اليقين أن ردة الفعل تجاوزت كل الأصول التي يجب أن تراعى في المحاكمات والتحقيقات، وأنه يفترض بلبنان أن يكون معقلاً للقانون وتكون للقضاء هيبته»، لافتاً إلى «أننا في لبنان لا نرضى إطلاقاً بأن تبقى أعمال كهذه من دون ملاحقة وسنتابع الموضوع بكل جدية وصلابة بإذن الله».

(٨٩) **الحياة**، ٤ أيار ٢٠١٠؛ (٩٠) **الأخبار**، ٤ أيار ٢٠١٠؛ (٩١) **السفير**، ٥ أيار ٢٠١٠؛ (٩٢) **المصدر نفسه**.

نجار جدد تقديم تعازيه القلبية والصادقة لذوي العائلة التي كانت ضحية الجناية المروّعة التي سبقت ردة الفعل، وأكد أنه لم يكلف بالاعتذار باسم الحكومة اللبنانية، ولكنه أبدى اعتقاده بـ«أن كل لبناني» يشاركه في هذا الاعتذار «الذي لا يمكن أن يغيب عنه ما سبق ردة الفعل ولا ردة الفعل بحد ذاتها»، مؤكداً: «نحن نأسف فعلاً لما حدث»[٩٣].

مساعد وزير خارجية مصر للشؤون القنصلية، السفير محمد عبد الحكم، أكد أن ما جرى في بلدة كترمايا لن يؤثر على العلاقات اللبنانية ـ المصرية، معلناً ثقته بالقضاء اللبناني[٩٤]. ورداً على ما إذا كانت السفارة المصرية قد اتخذت صفة الادعاء الشخصي، قال: «نحن نثق ثقة كاملة بوزير العدل والقضاء اللبناني وواثقون بأنه سيتم تطبيق القانون اللبناني في هذا الشأن». عبد الحكم تقدم بخالص العزاء لأهالي الضحايا الأربع في الجريمة الشنيعة التي أدانتها مصر بقوة.

عبد الحكم أكد أنه «نحن نتطلع إلى تطبيق القانون اللبناني في شأن المشتبه بهم في ارتكاب الجريمة الثانية وتقديمهم للقضاء اللبناني وإحكام حكم القانون في هذا الشأن». وحول وجود حماية استثنائية لسفارة لبنان في مصر، أكد «أن هذه المعلومات عارية تماماً من الصحة وتجافي الحقيقة ولن يؤثر الحادث على العلاقات اللبنانية ـ المصرية الوثيقة والمميزة».

عبد الحكم، يرافقه البديوي ووفد السفارة، زار وزير العدل بطرس حرب. بعد اللقاء أكد الضيف المصري أن ما جرى في كترمايا لن يؤثر على العلاقات اللبنانية ـ المصرية لأن هذه العلاقات تاريخية ووثيقة للغاية، ونحن نتطلع إلى إعمال القانون اللبناني وملاحقة المرتكبين للحادث البشع. وأوضح أن الوزير حرب أكد له حرصه على تقديم المساعدات كافة والدعم للعمالة المصرية.

من جانبه، قال الوزير حرب إن البحث تناول تعزيز العلاقات بين البلدين، إضافة إلى الحادث المؤسف الذي حصل مؤخراً وأدى الى قتل شيخين وطفلتين، وردة الفعل الشعبية التي جرت على خلفية الحادثة وهي مرفوضة ولا تتآلف مع تقاليدنا ولا تنسجم مع احترام اللبنانيين للقضاء والعدالة.

حرب أضاف: «أبلغت الموفد المصري بأن موقف وزارة العمل كان المطالبة بإجراء تحقيق بظروف الحادث وبالجريمة الكبيرة التي طاولت أربعة لبنانيين، وما هي الظروف التي دعت إلى تنفيذ الجريمة في وقت لا تزال العواطف متملكة بأهالي البلدة من دون أن تكون هناك حماية كافية من جهة ومن دون أن يكون هناك إشراف قضائي على تمثيل الجريمة باعتبار أن ما حصل قد حصل بغياب أي نائب عام وأي قاضي تحقيق بهذا الموضوع وهذا ما يخالف الأصول القانونية المتبعة ويستدعي طرح أسئلة كبيرة حول ظروف حصول الجريمة وأسباب حصولها، ويفترض إنزال العقاب بمن يفترض أنه أساء التصرف أو خالف القوانين أو سبب بحصول هذه الجريمة، إلا أنه بعد عرض ملابسات الجريمة أكد لي الموفد المصري أن هذه الجريمة لن يكون لها أي آثار على العلاقات اللبنانية ـ المصرية وستكون حافزاً لضبط وجود العمالة المصرية ولكي تقوم

---

(٩٣) **السفير**، ٥ أيار ٢٠١٠؛ (٩٤) **اللواء**، ٥ أيار ٢٠١٠.

وزارة العمل بما يجب عليها لكي يكون الوجود المصري في لبنان محترماً للقوانين ومبنياً على إجازات عمل تحول دون دخول أي عامل خلسة ومخالف للقانون».

الوزير حرب أشار إلى أنها «كانت مناسبة للبحث مع الوفد المصري بوجوب تعزيز التضامن العربي لمواجهة التهديدات والمخاطر التي يتعرض لها لبنان وفي الدور المصري الكبير في تأمين هذا التضامن وهو دور فاعل على الصعيد الدولي لحماية لبنان من أي اعتداء»[٩٥].

الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين بالوكالة، السفير وليم حبيب، التقى في قصر بسترس مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون القنصلية، السفير محمد عبد الحكم، يرافقه وفد، وعرض معه مواضيع سياسية وقنصلية تهم البلدين. وأكد الجانبان «عدم تأثر العلاقات التاريخية بين البلدين بجريمة كترمايا المزدوجة، وأن القانون سيأخذ مجراه في معالجتها»[٩٦].

النائبان محمد الحجار وعلاء الدين ترو زارا، مترئسين وفداً من بلدة كترمايا ضم رئيس البلدية محمد نجيب حسن وعدداً من أعضاء المجلس البلدي المنتخب والشيخ علي أبو مرعي ورئيس جمعية تجار الشوف أحمد علاء الدين، السفارة المصرية في بيروت، والتقوا سفير مصر أحمد البديوي وأركان السفارة. الوفد أوضح «حقيقة الجريمة التي ارتكبها أحد المصريين في البلدة وذهب ضحيتها أربعة من أبناء البلدة، وما تلاها من تطورات وتداعيات»[٩٧].

النائب الحجار قال عقب الزيارة: «إن الزيارة للسفارة المصرية هي لتوضيح حقيقة ما جرى في كترمايا بالنسبة للجريمة الفظيعة التي ارتكبت بحق أبرياء، رجل عجوز وزوجته تتراوح أعمارهما ما بين ٧٢ و٧٧ سنة، بالإضافة إلى طفلتين، قتلوا بوحشية لا توصف، فكانت ردة فعل أهالي كترمايا بحجم الجريمة التي ارتكبت في بلدتهم، وهم كانوا ينتظرون في ساحة البلدة تسلم جثامين الضحايا لتشييعها، وكانوا في حالة من الغضب الشديد بسبب فظاعة الجريمة وهولها».

الحجار أضاف: «إن الخطيئة الكبيرة التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية والقضائية عندما اصطحبت القاتل أو المشتبه به إلى ساحة الجريمة، كانت السبب المباشر وراء ردة فعل أهالي كترمايا. فالمئات كانوا ينتظرون سماح القضاء لهم بدفن ضحاياهم، ولكن فوجئوا بالقاتل بينهم، فكانت ردة الفعل بالطريقة الجماعية التي نعرفها وما رافقها من أفعال مستنكرة». الحجار تابع: «لقد صودف أن القاتل من التابعية المصرية، وقد جرى استغلال رخيص من قبل بعض وسائل الإعلام ليصوروا الأمر أنه ما بين أهالي كترمايا ومصريين، وهنا لا بد من التأكيد أن كترمايا ومنطقة إقليم الخروب من المناطق المعروفة بالتزامها الكامل بالقضايا الوطنية والعربية، وأن اقليم الخروب كان ولا يزال يسمى إقليم جمال عبد الناصر، فالالتزام القوي لأبناء الإقليم سمة مميزة، وبالتالي فإن ما جرى مع هذا الشخص الذي يحمل الجنسية المصرية لم يكن موجهاً بأي شكل من الأشكال ضد المصريين أو ضد مصر، فكلنا نكن كل المحبة والاحترام لمصر».

كما أشار الحجار إلى «أهمية الدور العربي والقومي والطليعي الذي تلعبه مصر، بالإضافة إلى التضحيات التي قدمتها ولا تزال من أجل

(٩٥) **اللواء**، ٥ أيار ٢٠١٠؛ (٩٦) **النهار**، ٦ أيار ٢٠١٠؛ (٩٧) **البيرق**، ١١ أيار ٢٠١٠.

رفعة العرب وعزتهم». وقال النائب الحجار: «إن أبناء مصر هم إخوة لنا ويعيشون بيننا ومع أهلهم في كترمايا وخارجها»، وأضاف: «نحن لا نبرر ما حصل، ولكن علينا أن نفهم أوضاع ما جرى وأوضاع ردة الفعل الجماعية من أهالي كترمايا». وختم حديثه بالقول: «كان السفير المصري متفهماً لما حصل وأبدى ارتياحاً كبيراً للزيارة، وشدد على أن العلاقات المصرية ـ اللبنانية لا يمكن أن يهزها أي طارئ أو يؤثر فيها أي أمر».

البديوي رحب بالوفد، مشدداً على «عمق العلاقات المصرية ـ اللبنانية ومتانتها» ومؤكداً أن «الحادثة الآن بعهدة القضاء اللبناني الذي سيحقق العدالة»[٩٨].

عضو قيادة جبهة العمل الإسلامي في لبنان ورئيس جبهة العمل المقاوم، الشيخ زهير الجعيد، رأى أن «هذا الأمر [ليس له] أي علاقة بتوتير الأجواء مع الشقيقه مصر»، وناشد «الشعب المصري عدم الانجرار وراء الشائعات المغرضة والالتفات إلى هول الجريمة»[٩٩].

وزير العدل إبراهيم نجار أبدى لوفد من أهالي كترمايا زاره في مكتبه بالوزارة، ضم النائب محمد الحجار وإمام البلدة وممثلين للأهالي، حرصه على «توضيح موقف الأهالي من خلال الجولة التي يقوم بها على المسؤولين والتي استهلت بزيارة إلى السفارة المصرية بحيث تم التأكيد أن مقتل الشاب المصري محمد سليم مسلّم لم يتم بسبب جنسيته وإنما كردة فعل على جريمة كبيرة يستفظعها الضمير الإنساني»[١٠٠].

الحجار تحدث باسم الوفد، فلفت إلى «أن بلدة كترمايا قدمت دليلاً على أنها تحت القانون من خلال تسليم سبعة شبان أنفسهم حتى اليوم لفرع المعلومات»، وكرر أن «مقتل الجاني محمد سليم مسلّم كان ردة فعل على جريمة كبيرة حصلت». وأضاف: «إن إقليم الخروب لم يبخل يوماً بتقديم التضحيات والأثمان الكبيرة لانتصار مشروع الدولة»[١٠١].

سيَر الضحايا وفق الصحافة

نشرت الصحافة المصرية أجزاء من سيرة حياة محمد مسلّم، نقلاً عن عائلته التي استنكرت الاتهامات التي وجهت إليه مرددة «حتى لو كان هو القاتل الحقيقي للأسرة اللبنانية ما يتعملش فيه كده».

البناء[١٠٢] نشرت التالي استناداً إلى ما ورد في بعض الصحف المصرية:

«سافر القتيل بصحبة شقيقته وأمه إلى لبنان منذ ٤ شهور للبحث عن فرصة عمل، وقال أحد أقاربه إن الضحية متزوج منذ ٤ سنوات بينما قال شقيقه إن القتيل كان دائم الشجار وسبق اتهامه في عدة قضايا، لكن لم يسبق له أن أقدم على القتل».

ورصدت صحيفة **المصري اليوم** منزل القتيل، حيث كان يعيش مع والدته وزوجة أبيه و٤ من أشقائه، بالإضافة إلى أسرته الصغيرة المكونة من زوجة وطفلة. وقالت: إن المنزل مكون من طابقين بحارة العطوف في حي الجمالية، سادت فيه حالة من الصمت، واتشحت النساء بالسواد وامتنع عدد من الجيران عن الحديث.

(٩٨) **الحياة**، ١١ أيار ٢٠١٠؛ (٩٩) **البيرق**، ١١ أيار ٢٠١٠؛ (١٠٠) **النهار**، ١٣ أيار ٢٠١٠؛ (١٠١) **المصدر نفسه**؛ (١٠٢) **البناء**، ٣ أيار ٢٠١٠.

وكشـفت أسـرة محمد أنه كان متزوجاً من إحدى جاراته، ولديه طفلة صغيرة تدعى دعاء ٣ سنوات، وأنه قبل سفره إلى لبنان بعام طلق زوجته.

أما عمته فـرَوت أن والدة القتيـل تركته وعمره ٤ شـهور وانفصلـت عن والده وسـافرت إلى لبنان للعمل هناك مـع إحدى صـديقاتها، فتولت العمة تربيتـه وأنه تعلم حتى الصـف الثالـث الابتدائي فقط بسـبب الظروف الماديـة، حيث توجه للعمل بورشـة حـدادة وألومنيوم بالمنطقة لكسـب قوت يومه. وأكدت العمة أن والدة الضحية تركته لمدة ٣٨ عاماً دون رؤيته، وعادت فقط منذ ٤ شهور إلى المنطقة وسـألت عن ابنها، وعندما التقته طلبت منـه الحضـور إلـى لبنان للعمـل معها لتحسـين أوضاعه المالية.

وقال عمرو سـليم، شـقيق الضـحية، إن لشقيقه ٤ أشـقاء من والده و٤ آخرون مـن الأم، وأنه منذ ولادتـه وهـو دائم الشـجار مـع الجيران، وسـبق اتهامه في عدد من قضـايا المشـاجرات لكنه لم يتهم في أي قضية قتل.

وأضــاف: إن الضـحية اتصـل به آخر مرة منذ ٥ أيام فقط قبل مقتله للاطمئنان عليه، وبكى له في هذه المكالمة، وسأله عن عدم تلقيه أي اتصالات مـن القاهـرة للاطمئنان عليـه، وبعدها اتصـل بوالـده للاطمئنـان عليه أيضـاً. وأضـاف: علمنا بالحـادث مصـادفة من وسـائل الإعـلام عندما شـاهد أحـد الجيران صـورة القتيل علـى إحدى القنوات الفضائية، وبعدها أخبرنا بالواقعة.

أما والدة القتيل محمد مسـلّم فأعلنت أن قضـية الاغتصاب التي تم اتهام ابنها فيها من السلطات اللبنانيـة "ملفقـة"، موضـحة أن القضـية تتعلـق باغتصـاب فتـاة عمرهـا ١٥ عاماً، وهي شـقيقة الفتاة التي كان يريد الضحية الزواج منها، مؤكدة أن والـدة الفتاتين كان تنوي الذهاب إلى قاضـي التحقيق للتنازل عن القضـية بعد علمها أن ابنتها كذبت في محضر الشرطة.

وأوضـحت أنها لـم تر [محمد] منـذ مجيئها إلى لبنان سـوى ٤ مـرات فقط، "وبعـد موافقة زوجي اللبناني ذهبت إلى القاهرة لإحضار ابني، وذهبت إلـى منطقة الجماليـة وقمت بإنهاء أوراق سـفره إلى سـورية تمهيداً لحصـولي على فيـزا لإدخاله إلـى لبنان، لكني فوجئت به يدخـل إلى هذا البلد وأخبرني أنه اسـتطاع الدخول بعـد أن دفع مبلغاً مالياً على الحدود".

وشرحت تفاصـيل يوم الحادث، قالت: "كنت في منزل ابنتـي بقريـة كترمايا، وعلمت بتفاصـيل الواقعـة ولم أسـتطع النـزول إلى الشـارع خوفاً مـن بطش الأهالـي والاعتـداء علـيّ، وظللـت محتجـزة لمـدة ١٠ سـاعات داخل المنـزل وأنا أسـمع أصـوات الأهالي في الخارج وهم يرددون "اقتلوا المصري... ده خائن"، وبعد هدوء الوضع وعلمي أن قوات الجيش خلصـت الجثة من أيدي الأهالي استأجرت سيارة نقل وقمت بنقل أمتعتي والهروب إلى بلـدة تبعد ١٥ كيلومتراً عن منطقة الحادث".

وأوضحت الأم أن لديها ٤ أبناء من زوجها اللبناني يحملـون الجنسـية اللبنانيـة، وجميـع علاقاتهـا وتعاملاتها جيدة مع الشعب اللبناني، خاصة أنها مقيمـة في البلـدة منذ أكثر من ٣٠ سـنة، منوهة بـأن "العجوز التي تم اتهـام ابني بقتله، هو جارنا منـذ سـنوات عديـدة"، وأن محمد بعد حضـوره إلى لبنان تعرف عليه وكان يسـاعده بشـكل دائم ويحضـر متطلباته من الخارج، خاصة أن العجوز لا يستطيع الخروج لكبر سنه.

وحول الفتاة وقصـة الحب التـي ارتبط بها ابنها،

قالت: "إنه أخبرنا منذ شهر تقريباً أنه مرتبط مع فتاة جارتنا بقصة حب، وأنه طلب منها الذهاب إلى أهلها للزواج منها، لكننا علمنا بعدها أن الفتاة تعرضت لظروف ومشاكل خاصة، لكن ابني أصر على الزواج منها، وعندما ذهبنا إلى منزلهم فوجئنا بالفتاة ترفض الزواج في الوقت الحالي بسبب حالتها النفسية السيئة، وطلبت التأجيل لفترة حتى يتم الانتهاء من آثار هذه المشاكل"»؛ (انتهى ما جاء في **البناء**).

ميرفت السيوفي، في مقالة عنوانها «جريمة كترمايا والدور التحريضي الذي مارسه الإعلام العربي»[١٠٣]، كتبت التالي: «سارع مكتب قناة **العربية** في القاهرة إلى دخول أزقة حي الجمالية وصولاً إلى منزل القاتل، فتحدّث والده قائلاً إن: "ابنه عاش مع عمته وتعرض لحادث بينما كان في الرابعة من عمره، حيث سقط على رأسه، وتسبب الحادث في تهشم عظام الرأس، وتولت علاجه حتى تم شفاؤه، ولكن هذا الحادث أثر فيه، حيث "كان يصاب بحالة هياج عقلي، ولكن سرعان ما يفيق من هذه الحالة ويقوم بالاعتذار لكل من تسبب له بأذى" الكلام وفق ما نقله موقع أخبار مصر التابع لاتحاد الإذاعة والتلفزيون الرسمي...

أمّا عمّة الجاني فكشفت أنه: "كان لا يقوم بأي أفعال مخلة، ولكنه كان يتعاطى المخدرات"! وأضافت أنه "كان يشكو إليها دائماً سوء معاملة زوج أمه، كما قال إنه يعمل مع زوج أخته جزاراً في لبنان، وكان مقبلاً على مشروع للزواج"».

أحمد منصور روى في **السفير** النتف التالية من سيرة حياة الطفلتين الضحيتين: «سائق حافلة المدرسة محمد علي الذي أوصل آمنة وزينة من المدرسة إلى منزلهما عند الساعة الثالثة والربع، نهار مقتلهما، يتذكر كيف دخلت زينة، قبل يومين من مقتلها إلى الباص وهي تحمل بطاقة علاماتها فرحة جداً بعدما نالت تقدير جيد جداً وركضت نحوه تطلعه عليها...

وفي مدرسة يونيفرسال في محلة مرج علي في بلدة شحيم حيث كانت تدرس الطفلتان تؤكد مدرّسة اللغة العربية والتربية المدنية نسرين سرحال أن آمنة كانت مثال التلميذة المثالية، المهذبة والمجتهدة، "كانت تنتبه لشرح الدروس وتحترم المعلمين، وتحبهم وكانت خجولة ومثابرة. لم تنل آمنة معدلاً أقل من ١٦،٦٦ على عشرين. آخر تواصل حصل بين نسرين وآمنة كان عبر تقديم التلميذة لمعلمتها "حبة جنارك" أخذتها منها فضحكت لي بفرح".

وتتذكر مدرسة زينة للغة الفرنسية نظم الشمعة "صوت زينة الهادئ وتهذيبها الملحوظ وحبها اللافت لرفاقها جميعاً". قبل يوم واحد من مقتلها، وبالتحديد قبل ذهابها إلى المنزل قالت زينة لتلامذة صفها "أحبكم جميعاً وسأجلس كل يوم بالقرب من كل واحد منكم"»[١٠٤].

---

(١٠٣) **نادين**، ١٠ أيار ٢٠١٠، ص ١٤-١٦؛ (١٠٤) **السفير**، ٥ أيار ٢٠١٠.

«الجريمتان» أمنيّاً وقضائيّاً

ماذا حصل في الشق الأمني والقضائي من الجريمتين؟ في هذا الفصل نتناول المسألة على ثلاثة مستويات: أولاً: تطوّر التحقيقات المتعلقة بالجريمة الأولى؛ ثانياً: تطوّر التحقيقات المتعلقة بالجريمة الثانية؛ ثالثاً: تطوّر «الارتباك» الرسمي حيال ما جرى وصولاً إلى محاسبة الأمنيين المسؤولين عن وقوع الجريمة الثانية بسبب تقصيرهم وسوء تقديرهم الموقف.

الظاهر والخفي في الجريمة الأولى

مع قتل محمد سليم مسلّم دفنت أسرار كثيرة لن يعلمها أحد. تحليل الـ دي أن إي الذي أجرته القوى الأمنية أثبت إقدام مسلّم على ارتكاب الجريمة الرباعية، ولكننا لن نعلم الدوافع والظروف بسبب ما أقدم عليه بعض أبناء كترمايا.

شعبة العلاقات العامة في قوى الأمن الداخلي، أعلنت في بيان «أن فحوص الـ دي أن إي التي أجريت في المختبرات الجنائية التابعة لقسم المباحث العلمية في وحدة الشرطة القضائية، أثبتت أن الدماء التي وجدت على القميص المضبوط في منزل المشتبه فيه في جريمة كترمايا مطابقة لدماء الضحية كوثر [الجدة]، وأن الدماء التي عثر عليها على نصل السكين المضبوط مطابقة لدم الضحية الطفلة زينة، وأن الآثار الموجودة على قبضة السكين تحوي مزيجاً من العرق والدماء، يعود جزء منها الى المشتبه فيه»[١٠٥].

سعدى علوه كتبت في **السفير** [١٠٦] «إن قتل المصري محمد سليم مسلّم قبل استكمال التحقيق، قضى على إمكانية التعمق في التحقيق، وانتزاع اعترافه بوجود شركاء معه في الجريمة أو عدمه».

وأضافت «لم تتمكن القوى الأمنية، وفق ما أكده مصدر أمني رفيع المستوى لـ**السفير** من دفع مسلّم على مدى ساعتين من التحقيق، للاعتراف بالأسباب والدوافع، وأن الأدلة التي ظهرت بالأمس، [في ٣٠ نيسان]، وأثبتت تورطه، كانت المدخل لتأكيد اتهامه، واستكمال التحقيق معه للتأكد من وجود شريك أم لا، خصوصاً أن والدة الفتاتين كانت مصرة على اتهام أحد الأشخاص الذي سبق وهددها بقتلهما، وفق ما قالت للمحققين.

ويدعم هذه الشكوك أنه يبدو من مسار ارتكاب الجريمة، أن قتل الفتاتين كان هو الهدف،

---

(١٠٥) **النهار**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (١٠٦) **السفير**، ١ أيار ٢٠١٠.

والدليـل أن المجـرم قتل الجد والجـدة وخبّأهما وانتظـر عودة زينـة وآمنة من المدرسـة لقتلهما. وطبعاً يأتي قتل الجدّين في إطار التحضـير لقتل الفتاتيـن لكونـه لا يمكـن قتلهمـا مـن دون تهيئة مسـرح الجريمة وإخلائه، وهو مـا أنجز عبر قتل الضحيتين الجدين يوسف وكوثر».

وزير الداخليـة والبلديات زياد بـارود قال: «ربما كان وراء هذا الشـخص محرض، فلماذا قطعنا التحقيق»، مشـدداً على أن «التحقيق الأولي يكون سرياً ولا يمكن الإفصاح عن أي شيء». كما أوضح أن قوى الأمن «أوقفت المشـتبه به في أقل من ٢٤ سـاعة، وهذا عمل جيـد»، معلنـاً أن «هناك خطأ حصـل من جانب قـوى الأمن الداخلي في سـوق هـذا المتهم إلى مسـرح الجريمة»، لافتـاً إلى أن «الموضوع أصبح قضائياً بالدرجة الأولى، ولنا كل الثقة بالقضاء لمعالجة هذا الأمر»[١٠٧].

الأخبار أشارت إلى أنه «كان مسؤول أمني قد قال لـ**الأخبـار** إن اعتراف المشـتبه فيـه كان ركيكاً، ولـم يكـن واضـحاً، لوجـود تناقضـات عـدة في إفادته»[١٠٨].

رضوان مرتضـى كتب في **الأخبـار**[١٠٩]: «لا جديد في التحقيـق في الجريمة الرباعيـة، ما خلا كف بـلاغ البحـث والتحـرّي بحـق زوج رنـا، أي والد الطفلتين الضحيتين. أما التحقيق في قتل مسلّم، فلا يزال التحقيق عالقاً لدى فصـيلة شـحيم من دون تقدّم يُذكر». ولفت مرتضـى إلى أنه «حُصـر التقصـير بين جهازي القضاء والأمن. الجهازان تقاذفا المسؤولية في سـعي دؤوب للتملص منها. وقعت جريمة القتل الأولى التي راح ضحيتها أربعة مواطنيـن لبنانييـن بعد ظهر يـوم الأربعاء. ألقي القبض على المشـتبه فيـه بعد سـاعات، "بدأت التحقيقات معه فاعترف بمسؤوليته عن الجريمة، وقد تحدث من دون ضـغط" بحسب مصدر متابع للتحقيقـات لفت إلـى تناقض في كلام المشـتبه فيه، بعد تكذيب صهره وشقيقه له، وضبط سلاح الجريمة بعد ساعتين على اعترافه».

وفـي المقال نفسـه نقـرأ التتمـة التاليـة: «مرّت ساعات عدة على انتهاء التحقيق الأولي باعتراف الموقوف، فاقتيد في العاشرة صباحاً إلى كترمايا للدلالة. العودة إلى هذا الإجراء تطرح استفهامات عن أسبابه، إذ إنه يُعتمد إذا لم تكن أداة الجريمة مضبوطة بعد أو لتأكيد الاعتراف أو للتدليل التقني على أماكن ترك جُثث الضحايا. وقد ذكر مسؤول أمنـي رفيع لـ**الأخبار** أنه جـرى نقل الموقوف إلى البلـدة لإجراء تدليل تقني بسـبب إشـارة الأخير الخاطئة إلى مكان ترك الجثث، فالموقوف كان قد ذكر أماكن غير الأماكن التي وُجدت فيها الجُثث. أضاف المسؤول أن فصـيلة درك شحيم حصلت على الإشارة من النيابة العامة الاستئنافية لتسليم المشتبه فيه إلى الشرطة القضائية. لكن التناقض الحاصل في إفادة المشتبه فيه دفع بقائد الشرطة القضـائية العميد أنور يحيى إلى إرسال رجال من الأدلـة الجنائية التابعة للشـرطة القضـائية إلى منزل ضحايا الجريمة، المختوم بالشمع الأحمر، بهدف إعادة الكشف على مسرح الجريمة وإجراء التدليل التقني كما سبق ذكره».

رداً علـى سـؤال إذا مـا كان قـد ثبـت بالأدلة أن المواطن المصـري قـام بالجريمة فعـلاً، أجاب وزيـر العـدل إبراهيم نجـار أن «الجريمة لا تثبت فعلاً إلا بصدور القرار النهائي المبرم»[١١٠].

(١٠٧) **المستقبل**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (١٠٨) **الأخبار**، ٣ أيار ٢٠١٠؛ (١٠٩) **المصدر نفسه**، ٤ أيار ٢٠١٠؛ (١١٠) **السفير**، ٥ أيار ٢٠١٠.

سعدى علوه كتبت في **السفير**[111]: «لبنانياً، تستمر التحقيقات في جريمتي كترمايا بثلاثة اتجاهات.

الأول، يتركز على الفرضية التي لا تزال تعمل عليها الشرطة القضائية لجهة احتمال وجود شريك محتمل لمحمد سليم مسلّم في جريمة قتل الضحايا يوسف بو مرعي وزوجته وحفيدتيهما.

ويتركز الثاني على استكمال التحقيقات، عبر المفتشية في وزارة الداخلية، في أداء القوى الأمنية لناحية سوق المتهم إلى مكان الجريمة وما تلاها. وتتابع النيابة العامة التمييزية الاتجاه الثالث الذي يصب في خانة تحديد المسؤولين عن انتزاع مسلّم من أيدي القوى الأمنية في كترمايا وضربه، ومن ثم سحبه من المستشفى وقتله والتمثيل بجثته. وتدور التحقيقات هنا حول الاشتباه بتورط حوالى عشرة أشخاص في القضية تمت تحديد ملامحهم عبر الصور والأفلام التي وثقت ما حدث.

وفي قراءة متروّية لما حدث في كترمايا، ترى مصادر أمنية رفيعة أن القوى الأمنية هي المتضرر الرئيسي من قتل سليم بالطريقة التي حصلت، مؤكدة أن الجريمة الثانية منعت استكمال التحقيقات وغطت على الجهد الكبير الذي بذل وأدى إلى توقيف المتورط في الجريمة بعد ساعات فقط على ارتكابها.

وإذ تعترف المصادر الأمنية بوقوع خطأ في توقيت سوق محمد مسلّم إلى مكان الجريمة وسط غضب الأهالي وانفعالهم نتيجة بشاعة وفظاعة الجريمة الأولى، وفي وقت لم يكن فيه الضحايا وجثثهم المشوهة بفعل القتل قد ووريت الثرى، فإن ذلك لا يمنع أن ملف مسلّم الأمني كان مبنياً على أسس واضحة للاشتباه مع ضرورة استكمال تبيان الدلالات المؤكدة للاتهام. وعليه، تؤكد المصادر أنه توافرت ثلاثة معطيات للقوى الأمنية أدت إلى الاشتباه بمحمد، الذي عاد واعترف، إثر التحقيق معه، بارتكابه الجريمة، كما أتت نتائج فحوصات الحمض النووي لتؤكد ذلك.

بدأ المعطى الأول من إفادة أحد جيران آل مرعي من أن مسلّم كان آخر شخص شوهد يدخل منزل الضحايا حيث وقعت الجريمة، وذلك عند الثانية من بعد ظهر الأربعاء الماضي، يوم ارتكاب الجريمة. وعليه، أحضرت شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي محمد مسلّم وسألته عن مكان وجوده لحظة ارتكاب الجريمة، فأوضح أنه كان عند الحلاق م. ع. في البلدة. استدعي الحلاق إلى المخفر فأفاد أنه قص شعر محمد عند الثانية عشرة والربع من ظهر الأربعاء (وليس عند الثالثة)، مؤكداً أنه كان لديه موعد مع زبون آخر عند الثانية عشرة والنصف، وأنه أنهى العمل مع محمد قبل ذلك.

كان محمد لحظة اقتياده إلى المخفر للتحقيق معه لا يزال يرتدي القميص الذي ارتكب فيه جريمته وعليه آثار دماء، ظناً منه أن أحداً لن يشك فيه بسبب الدماء، كونه يساعد صهره، زوج أخته من أمه، الذي يملك دكاناً لبيع اللحوم في كترمايا.

وتم الاشتباه بمحمد أيضاً على خلفية اغتصابه قبل شهرين من اليوم قاصراً من كترمايا لم يتجاوز عمرها خمس عشرة سنة تبعها صدور بلاغ بحث وتحرّ بحقه. وبعد تواري محمد عن أنظار القوى الأمنية انتهت مدة فعالية بلاغ البحث والتحري (شهر واحد فقط) ولم تصدر

(١١١) **السفير**، ٥ أيار ٢٠١٠.

بحقه مذكرة توقيف غيابيــة، وبالتالي توقف تتبع محمد أمنياً.

ويوم التحقيق بجريمة كترمايا، أحضرت القاصر مــع أمهــا وتعرفت إليــه، وأفــادت أنه أقــدم على اغتصــابها وهو يضــع الســكين على عنقها. وإثر التحقيق معه، اعترف محمد بارتكابه جريمة قتل المسنين مرعي وحفيدتيهما بسكينين خبأهما في منزل والدته.

ولــدى تفتيش المنزل تم ضــبط الســكينين وأخذ عينــات من الدمــاء العالقة عليهما عنــد الحادية عشــرة والنصــف من مســاء الأربعاء، ليــل وقوع الجريمــة، كمــا أخــذت عينــات من الــدم العالق على قميصــه، وأرســلت إلى المختبرات الجنائية في الشــرطة القضــائية. وأظهرت نتائج الحمض النــووي أن الدمــاء العالقــة علــى القميصــ تعود للجــدة كوثــر، وتلــك التي لا تــزال على الســكين للطفلة زينة، كما أن الحمض النووي لمحمد أثبت من التعرق الموجود على قبضــة الســكين. وبينت البصــمات التــي أخذت من موقــع الجريمة وجود بصــماته على أبــواب المنزل وعلــى خزانة غرفة النوم.

ويفيد الملف الأمني للمصــري محمد سليم مسلّم أنه دخل لبنان خلســة مطلع العام الجاري وقصد منزل والدته ســعيدة المتزوجة من رياض عرابي وتسكن معه في بلدة كترمايا في منطقة الإقليم.

وفــي جعبة القوى الأمنية معلومات عن ســلوكيات "غريبــة اعتاد محمــد القيام بها في مصــر، من بينها مشــاكل وتعديات طبعت مراهقته وشبابه"، ويجري استكمال هذا الملف.

وتشــير مصــادر متابعة للتحقيقات إلى أن محمد كان يعاني على ما يبدو مرضــاً نفسياً، مشيرة إلى أنه كان سيتم طلب اختصاصي في الطب النفسي للتأكد منه.

ووفــق المصــادر، تدلــل الطريقة الوحشــية التي ارتكــب فيهــا محمــد مســلّم الجريمة علــى عدم ســلامة صحته النفسية. وتشير معطيات التحقيق إلــى أنه طعــن كل ضــحية حوالــى ٢٥ طعنة على الأقــل، وكان مرتاحاً بعد ارتكابه جريمته حتى أنه لم ينزع عنه القميص الذي قتل فيه ضحاياه، كما احتفظ بالسكينين اللتين ارتكب بهما جريمته».

الوزير إبراهيم نجار نفى الخبر الذي جرى تداوله بــدءاً من اليوم الأول للجريمــة، الذي جاء فيه أن مســلّم اقتيد إلى كترمايا لتمثيــل الجريمة، وذكّر «أن هنــاك فرقاً بيــن تمثيل الجريمة واســتكمال إفــادة المتهــم». لافتــاً إلــى أن «تمثيــل الجريمة يفترض وجود ممثلين عن القضاء من نيابة عامة وقاضي تحقيق»[١١٢].

ســعدى علوة كتبت في **السفيــر**[١١٣] الخبر التالي: «فتحــت متابعة التحقيقــات في جريمــة كترمايا الأولى، التي ذهب ضــحيتها المواطن الســبعيني يوســف أبو مرعي وزوجته كوثر وحفيدتاهما زينة وآمنــة (٧ و٩ ســنوات)، علــى مأســاة اجتماعية أخرى تحاصــر ثلاثة [ثلاث] فتيات مع شقيقهن، بعد إصــدار مذكرة توقيف بحــق والدتهم (ب. أ. م.) بتهمة تحريض محمد ســليم مســلّم على قتل ضحايا البلدة الأربع.

وعلمــت **السفيــر** أن المتهمــة ب. أ. م. وهــي ابنة شقيق الضحية يوسف أبو مرعي، اعترفت بطلبها من محمد ســليم مســلّم "تخليصــها مــن عمّها"،

(١١٢) **الأخبار**، ٦ أيار ٢٠١٠؛ (١١٣) **السفير**، ٢٤ أيار ٢٠١٠.

ولكنهـا نفـت أن تكـون قد طلبـت منه قتلـه وقتل زوجته والطفلتين، مشـيرة إلى أنها لم تكن تتوقع أن يعمد إلى فعل ذلك.

وإثر اعترافها، وبناء على المعطيات الأمنية التي جمعها مخبرو الشـرطة القضـائية، وإخضـاعها للتحقيق من قبل مدعي عام جبل لبنان القاضـي كلود كرم مـع بناتها الثلاث (ر. ض. ع. وج. ض. ع. وآ. ض. ع.) وابنهـا (و. ض. ع.) يوم الأربعاء الماضـي، تم تسطير مذكرة توقيف وجاهية بحق ب. أ. م.، ومن ثم إخلاء سبيل الفتيات وشقيقهن يوم الجمعة الماضي.

وبحسـب المعلومات التي توفرت لـ**ـالسفير**، فإن الشرطة القضـائية التي أبقت على احتمال وجود شـريك أو محرض لمحمد سـليم مسـلّم، تابعت الاستقصـاء على خطين: أن يكون الهدف هو قتل الفتاتين، أم الجد نفسه؟

وبالإضـافة إلى ما تم جمعه من معلومات، لاحظ رجـال التحري رحيل ب.أ.م عن منزلها في اليوم الثاني لمقتل محمد سـليم مسلّم في كترمايا، ما طرح تسـاؤلات عديدة عن السـبب، خصوصاً أن الضحية هو عمها، ومن الواجب واللياقة أن تبقى وتتقبل العزاء مع العائلة.

وكانت المعطيات الأمنية تشير إلى اجتماع ب.أ.م. مع محمد مسـلّم يوم الثلاثاء في ٢٧ نيسـان، أي قبل يـوم واحد على وقوع الجريمة الأولى، وسـط أحاديث في البلدة عن تردد مسـلّم المستمر إلى منزلها، رغم اتهامه باغتصـاب ابنتها القاصـر في بداية آذار الماضي.

ولـدى التعمق في بعض معلومـات رجال التحري، تبيّن أن مشـاكل كثيرة وقعـت بين ب.أ.م. وعمها الضـحية يوسـف أبـو مرعـي، بسـبب سـلوكها الاجتماعـي "غيـر المقبـول" بحسـب العـم، في غياب زوجهـا المسـجون بتهم مختلفة، بعضـها يرتبط بمشـاكل عائلية داخلية وحساسـة. ويقول البعض إنه قد سـبق للضـحية أبو مرعي أن هدد ابنة شقيقه بالقتل في حال عدم رجوعها عمّا هي فيه، أو بنقل الوضـع إلى زوجها المسـجون ليقوم بقتلهـا عند الإفـراج عنه. وعليه، شـكت ب.أ.م. أمرها لمحمد مسلّم أمام عدد من الشبان (الذين كشـفوا معلوماتهم للشرطة القضـائية)، وطلبت تخليصها من عمها، قبل أن ينفذ تهديداته.

ولـدى اكتمال الملـف، ومعرفة العنـوان الجديد لـ ب.أ.م، اسـتدعيت يـوم الثلاثـاء الماضـي وأوقفت تمهيداً لمتابعة التحقيقات وإحالتها إلى المحاكمة بعد استكمال الملف.

ويفتـح توقيـف ب.أ.م. قضـية أسـرتها، (كبرى الفتيـات لـم تتجـاوز سـن ٢١ عامـاً)، فـي ظل فصـل سـريّة من القوى الأمنية لحمايـة منزلها فـي كترمايا، والتحفظ على مـكان وجود الفتيات الثـلاث مـع شـقيقهن، إثر تـردد معلومـات عن اقتراب موعد خروج والدهم من السجن، وتهديده بقتل من نال من سمعته خلال غيابه.

وأكدت مصادر قضائية رفيعة المستوى لـ**السفير** أنه لن يتم التعاون أو السـماح بالنيل من أي كان، وأن إجـراءات محـددة اتخـذت من حـول مكان تواجد الفتيات، وأن إجراءات أخرى إضـافية هي قيد البحث والإقرار.

ومـع شـيوع خبـر اكتشـاف محرضـ مسـلّم في الجريمـة، تعيشـ بلـدة كترمايا (أحمد منصـور ـ **السفيـر**) حـالاً مـن الترقـب لما سـتنتهي إليه التحقيقـات، مـع تأكيد أهلها أنهم "تحت سـقف القانون". ونفت رنا أبو مرعي، والدة الضـحيتين زينـة وآمنـة، وابنـة الضـحيتين يوسـف وكوثـر أبو مرعي، معرفتها بمشـاكل ابنـة عمها ب.أ.م.

مـع والدها، "لأنهـا [أي المتهمة] بعيدة كل البعد عن أجوائنا العائليـة"، نافية معرفتها بأنها كانت تسكن بالقرب منهم».

كمـال ذبيـان كتب فـي **الديـار**[١١٤] تحـت عنوان «**الديـار** تنشـر الرواية الكاملة للجريمة الرباعية في كترمايا» التالي:

«بعـد اعترافه [محمد مسـلّم] أمام التحقيق في مخفـر شـحيم، أنـه مرتكـب المجزرة البشـعة، لـم يتمكن المحققون من الوصـول إلـى الحقيقة الكاملـة، هـل نفذهـا لوحـده، أم هنـاك مـن حرّضه، وبقي مســرح الجريمة دون معرفة كامل المشـاركين فيها، وهذا ما اقتضـى عملاً مضنياً مـن وحـدة الشـرطة القضـائية في قـوى الأمن الداخلي، للوصول إلى تحقيق شبه كامل للجريمة وتفاصـيلها، ممـا أعطـى صـدقية لهـذا العمـل الجنائي والأمنـي، وأعاد إلى قوى الأمن الداخلي بكامل وحداتها من درك وشـرطة قضائية وشعبة معلومـات، الثقـة بهـا، بعـد أن كادت أن تهتـز، وتتمزق بسكاكين من قبل المجرم...

فكيف حصـلت الجريمة، وكيف توصلت الشرطة القضـائية، إلـى معرفـة المحرّض علـى القتل. **الديـار** تنشـر التفاصـيل الكاملـة للجريمة منذ لحظة وقوعها، وهي مستقاة من مصادر التحقيق، حيث أثبتت قوى الأمن الداخلي فعاليتها.

كيف وقعت الجريمة؟ الرواية تبدأ بأن محمد مسلّم الذي جاء من مصر، وهو من أصحاب السوابق فيها، جاء إلى كترمايا، البلدة الهادئة التي تتوسط إقليم الخروب، ليسكن مع والدته (مصرية الجنسية) التي طلقت والده عام ١٩٧٣، وتركته منذ ذلك التاريخ لتتزوج من رياض عرابي (لبناني الجنسية)، وأنجبت منه أولاداً. [وقد] سكن مسلّم مع والدته، التي تقيم في مكان قريب من منزل يوسف أبو مرعي، الطاعن في السن، ومعه زوجته، وتقيم معه ابنته زينا المعلمة والتي تعطي دروساً ثانوية، والمطلقة من محمد الروّاس منذ حوالى الأربع سنوات، والذي يقيم في سبلين ويعمل في السعودية، حيث وجهت إليه مطلقته لحظة وقوع الجريمة أصابع الاتهام، أن يكون وراء الجريمة، لأنها رفضت أن يرى ابنتيه أو يلتقي بهما أو يجري أي اتصال معهما.

فيـوم الأربعـاء، كان هادئـاً فـي كترمايـا، كل المواطنين في أعمالهم، والطلاب في مدارسهم، وحـده القاتـل، كان يخطـط لجريمتـه، وينتظر التوقيت المناسـب، فلم ير أفضـل من منتصـف ذلك النهار، حيث لا أحد في الحي الذي يسـكنه، وبعضـ الأهالي كان منهمكاً فـي عرس يجري له التحضـير في البلدة، إضـافة إلـى أن العجوزين المقصود قتلهما، لوحدهما في المنزل.

ذهب القاتل إلى الحلاق (مصـفف الشـعر) عند الواحدة والربع، وقص شـعره، وبعد أن انتهى من ذلك، توجه إلى منزله، وأخذ معه سـكيناً، وانتقل منه إلى منزل أبو مرعي [الذي] لا يبعد ١٢ متراً، وهنـاك دخل علـى العجوزيـن، وبدأ يعمـل ذبحاً فيهما، وتنكيلاً وتعاطى مع جسديهما كجزار يجرم اللحم، وهو الذي يعمل مع صـهره مـن آل عرابي فـي هـذه المهنة (جـرم الكراعيـن)، حيث أخذ وقته في تقطيع وتشـويه أوصـال الرجل والمرأة، إلى حين موعد وصـول الحفيدتين من المدرسة، ومـا إن دخلتـا إلـى المنـزل، حتى كانت سـكين الجـزار تنهش جسـديهما، دون شـفقة أو رحمة، حيث تمددت أمامه أربعة [أربع] جثث، فخرج من

(١١٤) **الديار**، ٢٥ أيار ٢٠١٠.

المنــزل حوالــى الثالثة بعد الظهــر، مخلفاً وراءه جريمة مروعة، اكتشـفتها والـدة الطفلتين وابنة يوسـف، التي جـاءت إلـى المنزل فرأتـه مقفلاً، فظنت أن أهلها عنـد الجيران، وأطلت من إحدى النوافـذ، لترى والدها جثة ممددة على السـرير، لتبدأ بالصـراخ حوالى الثالثة والنصـف من بعد ظهـر الأربعـاء فـي ٢٨ نيسـان، فيحضـر الأهل والأقارب، ليروا ما حلّ بيوسف أبو مرعي وزوجته وحفيدتيه.

تحـرّك الأجهـزة الأمنية بعـد أن انكشـفت الجريمة، حضـرت الأجهزة الأمنية، ووصـل آمر فصيلة درك شحيم الملازم أول هشام حامد، مع عدد من العناصـر، كما حضـر آمر مفرزة بعبدا القضائية الرائد مروان الرافعي، وآمر فصيلة بيت الدين وبدأت معاينة مكان الجريمة، حيث ضربت القوى الأمنية طوقاً، ومنعت الدخول إلى المنزل، الـذي أخذت منـه الأدلـة الجنائية في الشـرطة القضائية، البصـمات، كما بدأ العمل على سحب دم من الضحايا من قبل رجال المختبر الجنائي. ومـع تبلغ المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشـرف ريفي وقائد الدرك العميد أنطوان شـكور وقائـد الشـرطة القضـائية العميـد أنـور يحيى، اسـتنفرت كل الأجهـزة في قوى الأمـن الداخلي، للبحث عن مرتكب الجريمة وأسبابها.

انتقـل العميد يحيى إلـى مكان الجريمة وحضـر أيضـاً المدعي العام في جبل لبنان القاضي كلود كرم، وعاينا مع قادة الأجهزة الأمنية في المنطقة، مسـرح الجريمـة، وتبيـن لهـم فظاعة وهـول ما حصـل، وبدأ العمل على معرفة أسـباب حصـول جريمة بهذا الحجم، وهل يمكن لشخص أن يقتل أربعـة مواطنين بالسـكاكين، وليس بالرصـاص، وهل يمكن أن يكون المجرم واحداً، أم أكثر.

بدأت عمليـة تحليل الجريمة، حيـث يقول العميد يحيى، إن عمل الشرطة القضائية، يدخل في إطار البحـث عن الأسـباب والدوافع، بغيـر ما تقوم به أحياناً وحدات أخرى، وبدأت نقطة البحث من أن الأداة الجرميـة هي السـكاكين كما جرى التوقف عند التوقيت في النهار، كما لم يتبين وجود عملية سـرقة، وبدأ البحث عن أصحاب سوابق، كما عن قريبين جداً من الضحايا، فشكت والدة الطفلتين بوالدهما المفصول عنها، كما جرى الشك بمسلّم وهو المتهم قبل أكثر من شـهر باغتصاب فتاة أو الاعتداء الجنسـي عليها وتدعـى جميلة علي (١٥ سنة)، فتم استدعاؤه عند التاسعة ليلاً من منزله عند والدته إلى مخفر شحيم، وبدأ التحقيق معه، فأنكـر علمه بالجريمـة، وأبلـغ المحققين [...]، أنـه كان أثنـاء الجريمة يقص شـعره عند حلاق في البلدة وسـماه وأنه بعد ذلك ذهب إلى ملحمة صهره وقام بعمله في جرم الكراعين.

الاعتراف بالجريمة هـذا الاعتراف الكاذب، لم يمر على المحققين، الذين اسـتدعوا الحلاق، فأكد أن مسـلّم حضـر إلى محله وقص له شـعره عنـد الواحـدة والربع، ثم أحضـر صـهره رياض عرابي فأكد أمام المحققين، ان محمد حضر إلى الملحمـة ولكنـه لم يعمل، وهو ما زاد من شـكوك المحققين الذين شاهدوا بقع [بقعاً] على قميصه (تي شـيرت)، وقد أبلغهم أنها مـن آثار دماء في مكان عمله.

اعتـراف القاتل وقـد ووجـه القاتـل، بموعـد حضـوره عند الحـلاق ظهـراً، وأنه لـم يعمل في الملحمـة، عندها وكانت السـاعة قـد قاربت بعد منتصـف الليل اعترف مسـلّم أنه هـو من ارتكب الجريمة في الرابعة فجراً، ٢٩ نيسـان حيث توجه قائد الشـرطة القضائية في الصـباح الباكر إلى مخفر شـحيم واسـتمع إلى اعتراف المجرم دون

أن يكـون تقريـر دي أن إي قد صـدر لأنه بحاجة إلى ٤٨ ساعة وكانت قميصه أرسلت إلى المختبر لفحص بقع الدم عليها.

بعـد أن اعتـرف القاتـل بارتـكاب جريمتـه أمام العميـد يحيى، أمر مدعي عام جبل لبنان بتوقيفه وبدأ البحث عن شـركاء له ومحرضين إذ ساورت الشـكوك قائـد الشـرطة القضـائية أن لا يكـون لوحـده ولا بد من معرفة أسـباب ودوافع الجريمة هل كان المقصـود يوسف أبو مرعي وزوجته فقط أم الطفلتين لوحدهما...

اكتشاف المحرض وأسباب القتل لكن مع مقتل مسـلّم، غابت معلومـات لم تقبل قيادة الشـرطة القضائية ألا تحصـل عليها، انطلاقاً من الأسئلة التي طرحتهـا، حول الدوافع والأسـباب، وهي لم تلتقط في منزل يوسـف أبو مرعي بصـمات سوى لأهل البيت، وقـرر العميد يحيى تكوين خلية عمل في وحدة الشرطة القضائية لمعرفة أسباب القتل بعد صدور تقرير الـ دي أن إي وثبوت ضلوع مسلّم بالجريمـة، بعد أن اعترف بهـا قبل أن يقتل، دون ان يعترف بالأسـباب والدافع إلـى ذلك. وعندما تأكد بالتحقيق والأدلة الجنائية الدامغة أن القاتل مسـلّم، بـدأ البحث، من كان معه، ومن حرّضـه، وزاد من اندفاع الشرطة القضائية، هو أن مواقف صدرت لسياسيين تطالب بمحاسبة قادة ومسؤولي الأجهزة الأمنية، وبدأ التحري والاستقصـاء، عن أسـباب قتـل مسـلّم للعجـوز أبو مرعـي وزوجته وحفيدتيه.

ويكشف العميد يحيى، أن أحد المخبرين العاملين مع الشرطة القضائية، نقل معلومات تفيد أنه ليل الثلاثاء ـ الأربعـاء، وقبل يوم من وقوع الجريمة، طلبـت بدرية أبو مرعي وهي ابنة شـقيق المغدور أبـو مرعـي، مـن القاتل مسـلّم أن يخلصـها من عمهـا ويقضـي عليه، لأنـه يهددها دائماً بسـبب سوء سـمعتها وتعاطي الدعارة، ودخول رجال إلى منزلها، أنه سيبلغ زوجها ضاهر العلي، المسجون بجريمة قتل شـقيقه والاعتداء الجنسي على ابنته رولا.

قـررت بدرية التخلص من عمهـا، ورأت بمحمد مسلّم الذي يزورها في منزلها، والمتهم باغتصاب ابنتها، التي وعدته بالزواج منها، أنه صـيد ثمين ليرتكب ما تفكر فيه، ورأت أن ينهي عمها، على ان تزوجه من ابنتها.

بعد تبلغ الشـرطة القضـائية لهذه المعلومات من أحـد مخبريهـا استحضـرت (بدريـة) الأربعـاء الماضـي بتاريخ ١٩ أيار الحالي إلى مفرزة بعبدا القضـائية، بعد أن غادرت كترمايا بعد يومين من وقـوع الجريمـة أي في ٣٠ نيسـان الماضـي، وتم اسـتجوابها من قبل المدعي العام القاضي كرم، فاعترفـت على الفور ومـن دون ضـغط أو إكراه، أنها هي مـن طلبت وألحّت على محمد مسـلّم أن يخلصـها من عمها يوسـف، وهو وعدها أن يقوم بعملـه بعـد ظهـر الأربعـاء ٢٩ نيسـان، وهذا ما حصل، إذ أجهز على ضحاياه، وخرج من المنزل بطريقة لا تدعو إلى الشبهة.

وبعـد اعتراف بدرية [بالتحريض على] قتل عمها و [هو] ما تسـبب بقتل زوجته وحفيدتيه، أصـدر القاضـي كرم مذكـرة توقيف وجاهيـة [بحقها] وأثنى على عمل رجال الشرطة القضائية، وكشفهم جريمـة أحدثت هـزة في المجتمـع اللبناني، ولم يسـدل السـتار عليها مع مقتل الجاني، أو مع دفن الجثث الأربع. ولقد لاقى اكتشاف أسباب الجريمة ودوافعها ارتياحاً عاماً لدى المواطنين، ولم يمض شـهر على وقوعها، إذ أعاد كشفُ المحرّضة على

الجريمــة، تعزيــز الثقــة بقــوى الأمــن الداخلــي كمؤسسة...».

حسن عليق ورضوان مرتضى كتبا في **الأخبار**(١١٥) تحت عنــوان «جريمتا كترمايا /اســتعراض قائد الشرطة» المتابعة التالية:

«تعــدّدت الروايات المنقولة مــن كواليس جريمتي كترمايــا. في الجريمــة الأولى، لا يــزال الغموض يكتنــف التفاصــيل، رغم "كشــف" قائد الشــرطة القضــائية العميد أنور يحيى عن اعتراف موقوفة بتحريضها "القاتل القتيل" على سفك دماء جدّين وحفيدتين...

الضحيــة تبتــزّ المجرم بعيــداً عــن تقــاذف المسؤوليات في الجريمة الثانية، استؤنف التحقيق الجنائــي فــي الجريمتين. أوقف ثمانية أشــخاص يشــتبه فيهم بقتل الموقوف محمد مسلّم والتنكيل بجثتــه، فيمــا لا يزال أربعــة آخرون مشــتبه فيهم متواريــن عن الأنظــار. أما بالنســبة إلى الجريمة الأولــى، فقد بدأ البحث عن الأســباب التي دفعت المشــتبه فيــه مســلّم إلــى تنفيذهــا (إن كان هو الفاعل)، ولا ســيما أن المعلومــات "الحقيقية" قد دُفنــت معه. في هــذا الإطار، ينقــل العميد يحيى معلومات مصدرها أحد المخبرين، تفيد بأنه "ليل الثلاثاء، وقبل يوم من وقوع الجريمة، طلبت ب. أ. م. ابنة شقيق المغدور أبو مرعي، من القاتل مسلّم أن يخلّصــها من عمّها ويقضي عليه، لأنه يهددها دائماً بسبب سوء سمعتها وممارسة الدعارة، ولأنه يعترض على دخــول رجال إلى منزلهــا، قائلاً إنه ســيبلغ زوجها ض. ع. عن سلوكها"، ويشار إلى أن الزوج مسجون بجريمة قتل شقيقه وبتهمة الاعتداء الجنسي على ابنته.

اســتغرب مسؤولون امنيون وقضــائيون لجوء قائد الشــرطة القضــائية إلــى "خــرق ســرية التحقيق وإدانة ب. أ. م. بعدما كشف اسمها بالكامل، رغم أن التحقيق لم ينته. كذلك فضــح اسم ابنتها التي تعرضــت لاعتداء من الأب". يســتغرب مســؤولون آخــرون قول العميد يحيى، فــي مقابلة مع الزميلة **الديــار** (نشــرت أول مــن أمــس)، إن "ب. أ. م. قررت التخلص من عمها، واختارت محمد مســلّم لتنفيذ مخططها بقتل يوسف أبو مرعي، مقابل أن تزوّجه ابنتها، علماً بأنها اتهمته باغتصاب الفتاة قبل نحو شهر".

يكمل قائد الشــرطة سرد روايته، فيقول إنه "جرى إحضــار ب. أ. م. إلــى مفــرزة بعبدا القضــائية"، مشيراً إلى أنها خضعت للاستجواب لدى المدعي العــام كلود كرم، لافتاً إلى أنها اعترفت على الفور "من دون ضــغط أو إكراه". لقد أدلى يحيى بدلوه. أخــذ الإذن بالتصــريح الإعلامــي، ونقــل وقائــع تحقيق سري لم ينته بعد. ربّما، قرر القضاء لاحقاً أن الروايــة حقيقية، لكن ثمة العديد من الأســئلة التي لا تزال تطرح حولها، وهل هي رواية منطقية. فلمــاذا لم يكتف مســلّم بقتل يوســف (إن كان هو الفاعــل)، إذا كان هذا هو الشــرط لزواجه بابنة ب.أ.م.؟ ولمــاذا أجهــز علــى زوجتــه وحفيدتيه؟ ولو افترض أن مســلّم قتل الزوجة لأنها رأته أثناء قتله يوســف، فلماذا انتظر حتى وصــول الطفلتين عند الثالثة، موعد عودة الطفلتين من المدرســة، ليقتلهما؟ علماً بأن الطبيب الشرعي رجّح حصول وفــاة الجديــن بيــن الســاعة الواحدة والنصــف والثانية والنصف من بعد ظهر ذلك الأربعاء.

وفي ما يتعلق بمجريات التحقيق والتساؤلات التي رافقته، تجدر الإشــارة إلى أن مســؤولين أمنيين

(١١٥) **الأخبار**، ٢٧ أيار ٢٠١٠.

يتحدثون عن "حصول تناقض بين إفادة الموقوف محمد مسلّم وإفادات عدد من الشهود الذين كذبوه، فأدى ذلك إلى انهياره واعترافه على الفور بأنه هو من نفذ الجريمة". لكن الاعتراف المذكور وصفه أكثر من مسؤول أمني بأنه "ركيك وغير قابل للركون إليه". أما بالنسبة إلى قضية "العثور على سلاح الجريمة"، فقد علمت **الأخبار** أن محمد مسلّم تحدث عن مواصفات سكينين موجودين لديه. لهذا السبب، دهمت دوريات من قوى الأمن الداخلي منزله، حيث ضبط عدد من "السكاكين النظيفة"، وفق إفادة والدة مسلّم. لكن الأدلة الجنائية أجرت كشفاً على هذه السكاكين التي كان مسلّم قد غسلها، فعثرت على حمض نووي لدماء واحدة من الطفلتين كان لا يزال في نصل السكين. كذلك عثر على أثر لحمض نووي من المشتبه فيه كان عالقاً على قبضة السكين نتيجة عرقه. كذلك تبين للأدلة الجنائية أن قطرات الدم الخفيفة الموجودة على سترة محمد مسلّم تعود إلى السيدة المقتولة كوثر أبو مرعي».

ماذا يبقى من الجريمة الأولى؟

لمناسبة مرور ثلاثين يوماً على جريمة كترمايا الأولى، قامت في البلدة مسيرة رمزية بمشاركة الوالدة رنا أبو مرعي وتوجهت إلى مدافن البلدة. من هذه المسيرة نقل أحمد منصور تأكيد رنا أبو مرعي أن التحقيق في الجريمة يتقدّم، وتشديدها على التمسك بأدوات القانون والدولة لإظهار الحق والعدالة، منوهة بعمل الأجهزة الأمنية والقضائية في القضية[١١٦].

بلدية كترمايا أحيت الذكرى الأولى للمجزرة. المحامي مأمون ملك وجه «رسالة الى القضاء اللبناني والجسم الأمني الذي يتحرك بناء على طلب الأول بأن يتم بأسرع وقت إقفال ملف تلك القضية وأن تأخذ العدالة مجراها رحمة ورأفة بالسيدة رنا وبالتالي قطع دابر الفتن وألسنة الغوغائيين والمتطاولين والمشككين حتى الآن باقتراف مسلّم أو عدم اقترافه لهذه الجريمة، فمن المعلوم أن في قانون العقوبات إذا لم يكن دليل، هنالك ما يسمى بالقرينة [...]، مسلّم دخل الأراضي اللبنانية خلسة وأقام فيها بوجه غير شرعي، ثانياً أقدم على الاعتداء على فتاة قاصر لم تبلغ بعد الخامسة عشرة من عمرها»، وقال: «إضافة لاعتراف المجرم بالتحقيق الأولي بارتكابه الجرم، وإذا كان الاعتراف في المسائل الجزائية غير كاف للإدانة، فإن فحص الـ دي أن إي الذي أثبت أن الدماء الموجودة على كنزة مسلّم تعود للضحايا والعرق على قبضة السكين المستعمل رشح من يده أمام كل ذلك يتبين أن هذا المجرم كان يشكل خطراً على المجتمع وقد اعتاد الإجرام». وسأل: «فماذا بعد لإدانته؟ ولو كان لا يزال حياً لعوقب وفقاً للمادة ٥٤٩ من قانون العقوبات اللبناني وبالتالي الإعدام طبعاً لأن الجرم ارتكب عمداً»[١١٧].

رنا ابو مرعي، والدة الطفلتين الضحيتين سألت: «إلى متى يستمر التوسع في التحقيق؟ كم من الوقت يلزم لكي نعرف الحقيقة كاملة ويلقى المحرضون والدافعون جميعهم أشد العقاب؟ على رغم قناعتي بأن لا شيء في الدنيا يمكن أن يعوضني شعرة من أبي وأمي، ولا ظفراً من موني أو زنزون إلا أن الحكم على الجناة والقتلة هو حقهم وحقي. أنا أيضاً الضحية الحية وحق أبناء كترمايا

---

(١١٦) **السفير**، ٣١ أيار ٢٠١٠؛ (١١٧) **الحياة**، ٢ أيار ٢٠١١.

الذيـن لم يتهاونوا او يتوانوا في الدفاع عن أهلهم أمـام هول ما رأوا وفظاعـة الجريمة التي قام بها المجرمون»[١١٨].

الجريمة الثانية أو الأمن بالمجاملة

جريمة كترمايا الثانية، أي جريمة قتل محمد سليم مسلّم، صوّرتها عدسات الكاميرات. نشرت صور المرتكبين، ما يفترض تسهيل مهمة القوى الأمنية في القبض عليهم ومعاقبتهم. ولكن هذا المسار تمازج مع «المسار اللبناني» الذي يخلط ما بين تنفيذ القانون والعلاقات الأهلية.
فـي حين لم تكن الجهات الرسـمية قد أعلنت عن إلقاء القبض على أحد من الشـباب الذين شاركوا في قتل المجرم، قال رئيسـ بلدية كترمايا محمد حسـن: «ليسـ هنـاك مـن مطلوبيـن للعدالة في كترمايـا، وأبناؤها ليسـوا خارجين عـن القانون، وبالتالـي لـن نسـكت إذا ألقـي القبض علـى أحد منهم»[١١٩]. وفي حديث آخر اعتبر حسن أنه «ليس فـي البلـدة مطلوبيـن [مطلوبون] ولن نسـكت إذا ألقي القبض على أحد»[١٢٠].

النائب العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا «باشر تحقيقاتـه للوقـوف على ملابسـات الأحداث التي جرت في بلـدة كترمايا لتحديد هوية المسـؤولين عن هـذه الأحداث الذين تعرضـوا لعناصـر قوى الأمـن الداخلي ومعاملتهم بالعنف وتحطيم زجاج إحدى آلياتهم وسـحب المدعو محمد سليم مسلّم (مصـري الجنسـية) من داخل الآلية العسـكرية وهو متهـم بارتكاب الجريمة التـي أدت إلى مقتل يوسـف أبو مرعي، وكوثر أبـو مرعي، وحفيدتيهما وملاحقتهم.

وأقـدم الفاعلـون بالاعتـداء علـى محمد مسـلّم بالضـرب إلـى أن تمكنـت عناصـر قـوى الأمـن الداخلـي من إنقاذه ونقله إلى مستشـفى سـبلين الحكومي، لكن لحق بهم بعض الأشخاص وتمكنوا من سـحب المتهم محمد مجدداً من المستشـفى وضربه ونقله إلى ساحة كترمايا وتعليقه على أحد أعمدة الكهرباء»[١٢١].

رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان أدان «قتل المتهم بجريمة كترمايا» وأعطى توجيهاته إلى كل من وزيـري الداخلية والبلديات زياد بارود والعدل إبراهيم نجار «بوجوب ملاحقة المرتكبين وإنزال العقوبات الصارمة بحق المقصرين، وتبلغ منهما إجراءاتهما وإجراءات الأجهزة المعنية»[١٢٢].

وزير العدل إبراهيم نجار أكد «أن دولة المؤسسات لا يمكن أن تقبل بهذا الحادث الذي لا يقل خطورة عما سـبقه من أعمال همجية، ويجب ألا يمر مرور الكرام»، موضحاً أنه تشـاور مع رئيس الجمهورية ميشـال سـليمان وظـل علـى اتصـال بالمراجـع القضـائية المختصـة و«ثمة إجماع على ضـرورة الملاحقة وأن يقوم القضاء بواجباته».

نجار أوضـح «أن الملاحقة تفترضـ ثبوت الجرم والجـرم واضـح للعيـن المجـردة، وقـد ظهر في أفلام مصورة وستتم ملاحقة المرتكبين»، كاشفاً أن «السـلطات القضـائية تملـك أسـماء عشـرة أشـخاص من الذين قاموا بهذه الجريمة البشعة». الوزير شدد على أنه «لا يمكننا أن نفعل المستحيل لرد البريق إلى القضاء، ومن جهة أخرى أن نغيب القضاء بسـبب أعمال تأتي بشكل عفوي وجماعي من الأهالي وهذا لا يمكن أن نقبل به»[١٢٣].

---

(١١٨) **الحياة**، ٢ أيار ٢٠١١؛ (١١٩) **الشرق الأوسط**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (١٢٠) **الديار**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (١٢١) **السفير**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (١٢٢) **المصدر نفسه**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (١٢٣) **النهار**، ١ أيار ٢٠١٠.

سـعدى علوه نقلت في مقالة نشـرتها **السفير**[١٢٤] تأكيد وزير العدل إبراهيم نجار للصـحيفة أنه «لا يمكن السـكوت أبـداً على ما ارتكب فـي كترمايا، وأن الجـرم مثبت للعين المجردة وموثق بالصـور والأفـلام»، كما نقلت قول النائـب العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا لـ **السفير** أنه «يتم اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمعاقبة المتورطين في جريمة كترمايا، رافضـاً إعطاء أي تفاصـيل إضافية إلى حين الانتهاء مما يجب فعله».

ولتحقيق الحق العام، يشير المحامي فؤاد شبقلو، كمـا تقـول علوه، إلـى أنه «يتمّ اسـتعراض صـور الذيـن شـاركوا فـي التنكيـل وارتـكاب الجريمة ليصار إلى اعتقالهم والتحقيق معهم، مشيراً إلى "وجود جريمة قتل كاملة عن قصـد نتيجة انفعال الأهالي الذي أدى إلى مخالفة القانون والتصـدّي للقوى الأمنية"».

الديـار أفادت أنه «باشـر النائب العـام التمييزي القاضـي سـعيد ميـرزا تحقيقاتـه للوقـوف على ملابسات الأحداث التي جرت في كترمايا لتحديد هوية الذين تعرضـوا لعناصر قوى الأمن الداخلي ومعاملتهم بالعنف وتحطيـم زجاج إحدى آلياتهم وسحب المدعو محمد سليم مسلّم من داخل الآلية العسـكرية وهو متهـم بارتكاب جريمـة قتل أربعة أشخاص في كترمايا، وملاحقتهم»[١٢٥].

الشـرق الأوسـط كتبـت أنها علمت من مصـادر قضـائية «أن النائـب العـام التمييزي القاضـي سعيد ميرزا طلب من النيابة العامة في جبل لبنان والنيابة العامة العسـكرية والشـرطة القضـائية التحـرك فـوراً وإجـراء التحقيقـات اللازمـة وتحديـد هويـات مـن أقدم علـى قتل المصـري مسـلّم ومن اشـتركوا في التمثيل بجثته وتعليقها علـى عمـود كهربائـي وتوقيفهـم بشـكل سـريع وإحالتهم إلى القضـاء المختص». وفي معلومات وصـفتها بالموثوقة لفتت **الشـرق الأوسط** إلى أن «القضاء تسلّم أسـماء ١٠ أشخاص تبين أن لهم دوراً في ما حصل ومعظمهم ظهرت صورهم على شاشـات التلفزيون التـي التقطت صـوراً لعملية قتل قاتل العجوز يوسـف أبـو مرعي وزوجته كوثر وحفيدتيهمـا الطفلتين زينة وآمنـة». المعلومات نفسـها أكدت أن «التحقيق مسـتمر لتحديد باقي الفاعلين، لأن ما حصـل غير مقبول ولن يسـمح لأحـد مهمـا كان جرحـه وألمه ومهمـا تعاظمت مصـيبته أن ينصّـب نفسـه قاضـياً ويقتصّ من مجرم أو مرتكب، وكأننا نعيش في شريعة الغاب، وكأن لا وجـود لدولـة ولا لقانـون ولا لقضـاء ولا لمؤسسات تحاسب»[١٢٦].

الأخبار نقلت تأكيد مصـدر قضائي لها «أنه نظر فـي ملفـات أخـرى، أما ملـف جريمتـي كترمايا فسـيفتح ابتـداء من اليـوم». وذكّرت الصـحيفة بأنه «أعلن سـابقاً أن ثمة عشرة أشخاص مشتبه فيهم بالمشـاركة في قتل مسلّم، إلا أنه لم يوقف أي شخص. هذا ما أكده لـ **الأخبار** مسؤول أمني، مضـيفاً أنه لم تجر عمليات دهم لتوقيف مشـتبه فيهم في كترمايا. متابعون للقضية رأوا أن مسألة الاهتمام بالانتخابات البلدية مثّلت أولوية بالنسبة إلى المعنيين، وأن هؤلاء تخوّفوا من تأثير ذلك أو مـن ردود فعل أهالي البلـدة، إذا أجريت عمليات الدهم أو التوقيفات في موسم الانتخابات»[١٢٧].

وزيـر العدل إبراهيم نجار أشـار إلى «أن الصـور المتوافرة عما حدث في كترمايا وتمت مشاهدتها، أسـفرت عن التحقيق بعشرة أشخاص على الأقل،

(١٢٤) **السفير**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (١٢٥) **الديار**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (١٢٦) **الشرق الأوسط**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (١٢٧) **الأخبار**، ٣ أيار ٢٠١٠.

علماً أنه عندما تكون ردة الفعل كبيرة لا نستطيع أن نعلم من قام بردة الفعل بالتحديد»، نافياً أن يكون قد تمّ توقيف أحد الضباط بتهمة التقصير»[128].

جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت في قصر بعبدا نهار الأربعاء في ٥ أيار استهلّها رئيس الجمهورية ميشال سليمان بإدانة «الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة وتعرضها للأماكن الدينية». وشدد على «ضرورة مناقشة الموازنة العامة لعام ٢٠١٠ في الجلسة المقبلة للمجلس». رئيس الجمهورية جدد إدانته «جريمة كترمايا المروّعة التي أوقعت أسرة بريئة ضحية، وتوقف عند ردة الفعل الانتقامية المستنكرة»، كما دعا القضاء إلى «القيام بواجبه في إصدار الاستنابات والعمل على إحقاق العدالة، مهما كانت الأسباب التخفيفية». كذلك تحدث رئيس الحكومة سعد الحريري «عمّا جرى في كترمايا بعد الجريمة الفظيعة والأفعال الانتقامية التي تلتها»، مشدداً على ضرورة «إحالة الفاعلين على القضاء». وأكد الحريري، في مجال آخر، ضرورة الإسراع برفع اقتراح في شأن مطالب الأساتذة الثانويين، إلى مجلس الوزراء «في أقرب وقت ممكن»[129].

في ما يتعلق بقضية توقيف مشتبه فيهم في جريمة كترمايا الثانية، قال وزير العدل إبراهيم نجار «إن التحقيق في هذا الموضوع يجري وفق مقتضيات العدالة، وبعيداً عن الإعلام كي لا نقع في المزيد من الفعل وردّات الفعل. والموضوع في قبضة النيابة العامة التمييزية والجهات القضائية. وقد أدّت الصور التي شوهدت إلى التدقيق في عشرة أشخاص على الأقل، علماً أنه عندما يكون ردّ الفعل كبيراً لا نستطيع أن نعلم من قام به بالتحديد»[130].

أمنياً ذكرت **النهار** أن «توقيف شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي أمس في كترمايا ثلاثة شبان من المشتبه في قتلهم في ٢٩ نيسان الماضي المصري محمد مسلّم المشتبه في قتله يوسف أبو مرعي وزوجته كوثر وحفيدتيهما آمنة (٧ سنين) وزينة الرواس (٩ سنين)، [أثار] احتجاجاً في البلدة حيث نفذ الأهالي اعتصاماً تخلله قطع الطريق بالعوائق، فتحولت حركة المرور على طريق إقليم الخروب الرئيسية إلى الطرق الفرعية. وعلمت **النهار** ليلاً أن الطريق أعيد فتحها، فيما بقي موقوفان على ذمة التحقيق أحدهما من المطلوبين من الدرجة الأولى.

وجاء تحرك شعبة المعلومات بعد تلقي وزير الداخلية والبلديات زياد بارود مساء أول من أمس تقريراً من المفتش العام لقوى الأمن الداخلي، فأحاله فوراً على المدعي العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا. ويتضمن التقرير تحقيقاً طلبه بارود في تبيان مكامن الخلل الذي أدى إلى الجريمة الثانية في البلدة ومن يتحمل المسؤولية عنه في إطار قوى الأمن. أما في ما يتعلق بقتل المشتبه فيه المصري محمد مسلّم، فتحركت شعبة المعلومات لتنفيذ عملية دهم صباح أمس أدت الى توقيف ثلاثة ثم أطلق أحدهم وذلك بناء على إشارة من القضاء، استناداً إلى أدلة من الإعلام والصحف والصور والأفلام الموثقة. وعلى رغم أن هذه الأدلة تشمل ٢٠٠ شخص، فإن الاستدعاءات اقتصرت على عشرة أشخاص من أجل التحقيق معهم.

(١٢٨) **السفير**، ٥ أيار ٢٠١٠؛ (١٢٩) **الأخبار**، ٦ أيار ٢٠١٠؛ (١٣٠) **المصدر نفسه**.

وصرّح الوزير بارود لـ**النهار** ليلاً: "إن ما جرى في كترمايا هو في اتجاه تطبيق القانون على الجميع من دون أي اعتبار آخر والقضاء هو الذي يحكم"»[١٣١].

وفي التفاصيل، ذكرت **النهار**[١٣٢] أنه «شهدت بلدة كترمايا في الشوف توتراً أمنياً في أعقاب قيام القوى الأمنية بتوقيف اثنين من الذين شاركوا في جريمة قتل المصري محمد مسلّم... وأشارت مصادر أمنية إلى أن عناصر الأمن أوقفت اثنين ومنهما عبد سعد علي بتهمة قتل مسلّم...

وكانت وزارة الداخلية والبلديات أصدرت بياناً أمس جاء فيه: "في إطار متابعة التحقيقات في حوادث كترمايا وطلب وزير الداخلية من المفتشية العامة لقوى الأمن الداخلي إجراء تحقيق لتبيان مكامن الخلل في تقدير الموقف والمسؤولين عن ذلك، وبعد ورود تقرير المفتش العام العميد سيمون حداد، أحال الوزير بارود التقرير على النيابة العامة التمييزية لضمّه إلى ملف التحقيق العدلي إذا ارتأت ذلك واستثماره في تحديد المسؤوليات".

كذلك أعلن وزير العدل إبراهيم نجار في بيان أول من أمس أن المدعي العام التمييزي سعيد ميرزا كلف شعبة المعلومات في قوى الأمن إجراء التحقيقات اللازمة توصلاً لمعرفة هوية كل من تعرض لضباط وعناصر قوى الأمن الداخلي وعاملهم بالعنف وحطم إحدى الآليات، واعتدى على الموقوف محمد سليم مسلّم في بلدة كترمايا وفي مستشفى سبلين من بعدها ضرباً وسحلاً وطعناً ثم تعليقاً على أحد أعمدة الكهرباء.

وطلب ميرزا استجواب من يظهرهم التحقيق تمهيداً لاتخاذ التدابير المناسبة في حقهم».

وحول الحدث نفسه كتب أحمد منصور في **السفير**[١٣٣] أنه «أدى توقيف القوى الأمنية أمس ثلاثة شبان من كترمايا، (أفرج عن أحدهم لاحقاً)، على خلفية التحقيق في مقتل المصري محمد سليم مسلّم إلى إقفال أهالي كترمايا للطرقات والاعتصام في ساحتها حتى ساعة متأخرة قبل أن يخلوا الشوارع وتفتح عند العاشرة من مساء أمس في حين طوق الجيش اللبناني البلدة منعاً لتدهور الأوضاع الأمنية فيها.

وعلى وقع صرخات النسوة "بالروح بالدم نفديكم يا شباب" نفذ الأهالي اعتصاماً في ساحة البلدة تقدمته النساء احتجاجاً على توقيف جهاز المعلومات ثلاثة شبان من البلدة وهم (ع.س.ع.) و(م.م.ع.) و(ع.م.س. الذي أفرج عنه) وقاموا بقطع الطريق بالحجارة والإطارات ومستوعبات النفايات والبراميل ومنعوا السيارات من المرور.

وشكلت النساء المعتصمات سلسلة بشرية في وسط الطريق العام بالقرب من موقع الجريمة لجهة المدخل الغربي للبلدة. وشاركت والدة الطفلتين الضحيتين رنا مشيرة إلى أن مسلّم قام بالتمثيل بالضحايا وبتشويهها، منتقدة صرف الأنظار عن الجريمة والتركيز على صورة القاتل وكأنه ضحية».

وفي التعليقات حول ما جرى نقل الخبر نفسه اعتبار منسق عام تيار المستقبل في محافظة جبل لبنان الجنوبي الدكتور بسام عبد الملك الذي كان مع المعتصمين أن ما يحصل هو "ردة فعل عفوية من الأهالي على توقيف القوى الأمنية ثلاثة أشخاص من أبناء البلدة"، مشيراً إلى أن اتصالات تجري

---

(١٣١) **النهار**، ٨ أيار ٢٠١٠؛ (١٣٢) **المصدر نفسه**؛ (١٣٣) **السفير**، ٨ أيار ٢٠١٠.

مع المعنيين بهدف إعطاء اللجنة التي شكلت من أبناء كترمايا والتي ستتصل بالرؤساء الثلاثة وبالسفارة المصرية فرصةً لشرح حقيقة ما جرى في البلدة.

رضوان مرتضى كتب في **الأخبار**(١٣٤) أنه «فور شيوع خبر اعتقال ثلاثة شبّان من أبناء البلدة، تداعى أهالي كترمايا عبر مكبّرات الصوت في المسجد إلى إقفال المحال التجارية، والتجمع في ساحة البلدة. الأهالي الذين علموا بحصول التوقيفات لبّوا النداء، وسارعوا إلى الاحتشاد، معبّرين عن استيائهم لتوقيف ثلاثة من أبناء بلدتهم، وقد عبّر هؤلاء عن اعتراضهم على التوقيف بقطع الطريق المؤدية من البلدة وإليها. وحمل الأهالي لافتات وصوراً تظهر ضحايا الجريمة، منددين بالتوقيفات التي حصلت...

كذلك احتجّ حشد من بلدتين جارتين لكترمايا على عملية التوقيف، ونزلوا إلى مثلث كترمايا ـ المغيرية ـ مزبود وقطعوا الطريق بالحجارة والإطارات».

وفي الخبر السابق نفسه ورد أنه «علمت **الأخبار** أن ثمة معلومات أساسية لدى الأجهزة الأمنية، حصلت عليها من صور الفيديو التي جرى تناقلها عبر الهواتف الخلوية، ومن إفادات أشخاص كانوا موجودين لحظة وقوع الجريمة، تثبت تورط عشرة أشخاص على الأقل في جريمة القتل. تحدد هذه الصورة خمسة أشخاص شاركوا في خطف المشتبه فيه، محمد مسلّم، من عناصر قوى الأمن قبل أن يقتلوه. كذلك تحدثت المعلومات عن أن الخمسة الآخرين الذين جرى تحديد هوياتهم أيضاً، قد شاركوا في التنكيل بجثة مسلّم. في هذا المجال، ذكر مسؤول أمني لـ **الأخبار** أن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي قد كلّفت شعبة العلاقات العامة التابعة لها، جمع الصور التي تظهر أحداث ما حصل في كترمايا من وسائل الإعلام التي غطّت وقائع الحادثة، لتحديد كل المشاركين في الجريمة».

ارتباطاً بموضوع التوقيفات التي قامت بها قوى الأمن قال منسق عام تيار المستقبل في محافظة جبل لبنان الجنوبي الدكتور بسام عبدالملك الذي عمل على تهدئة الوضع كونه ابن البلدة: «قمنا باتصالات مع المعنيين السياسيين بهدف أن تعطى الفرصة للجنة من أبناء كترمايا والاتصال بالرؤساء الثلاثة وبالسفارة المصرية لشرح حقيقة ما جرى في البلدة»(١٣٥).

عبد الملك أضاف: «إن هذه الجماهير الغاضبة ليست جماهير مجرمة أو خارجة عن القانون، فنحن مع القانون وللقانون». ودعا إلى «إعطاء أهالي كترمايا فرصة لشرح حقيقة الموقف ولا يمكن أن نرى في هذا الاعتصام الشعبي إلا حقاً من حقوقنا وأننا لسنا بصدد قطع الطريق على أهلنا في الإقليم».

المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ـ شعبة العلاقات العامة أصدرت بياناً أشارت فيه إلى أنه «على أثر الجريمة النكراء التي وقعت بتاريخ ٢٨/٤/٢٠١٠ في بلدة كترمايا وبعد التباحث بهذا الموضوع على أعلى المستويات واستعراضه في جلسة مجلس الوزراء، أحال القضاء المختص الملف مساء ٦/٥/٢٠١٠ إلى شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي التي نفذت عملية مداهمة بتاريخ اليوم ٧/٥/٢٠١٠ أدت إلى توقيف اثنين

(١٣٤) **الأخبار**، ٨ أيار ٢٠١٠؛ (١٣٥) **المستقبل**، ٨ أيار ٢٠١٠.

من المشتبه بهم». وأعلن البيان أن «التحقيق جارٍ بإشراف القضاء المختص»(١٣٦).

مــن ناحية أخــرى، أكدت منظمة هيومــن رايتس ووتشـ «أنــه علــى الســلطات اللبنانيــة أن تقــدم للمحاكمة أولئك الذين شــاركوا فــي حادثة القتل الغوغائيــة التــي تعرض لهــا المواطن المصــري محمــد ســليم مســلّم في التاســع والعشــرين من نيســان الماضــي، المشــتبه بارتكابه جريمة قتل أربعة أشخاص». وأشارت في بيان صادر عنها إلى أن وزير العدل أعلن في الثلاثين من الشهر نفسه أن السلطات تعرفت إلى هوية عشرة أشخاص من المشــاركين في عملية القتل، لكن قوات الأمن لم تقبض على أي منهم(١٣٧).

نديم حــوري، باســم هيومن رايتس ووتش، قال: «لا يمكــن شــيئاً أن يبــرر لأهالي القرية اســتيفاء حقهــم بأنفســهم، ولا حتى جريمة القتل البشــعة التي تعرضت لها عائلة أبو مرعي». حوري أضاف: «تواجه الســلطات اللبنانية اختبــاراً: إذا لم تؤكد مــن جديد ســيادة القانــون عبر محاكمــة أولئك الذين قتلوا مشتبهاً به كان متمتعاً بقرينة البراءة، فإن شريعة الغاب قد تكون فازت». وقال: «المسألة هي مسألة قانون ونظام عدالة»، مضيفاً: «استحق مســلّم أن يمثل أمام القضاء شأنه شأن أي مشتبه بــه آخر، وليس أن يقتل على يد الغوغائيين عندما كان في عهدة السلطات»(١٣٨).

الأخبــار ذكــرت أنــه «فــي مــا يتعلــق بتطــورات التحقيق في جريمة كترمايا الثانية، فرغم صدور القــرار بتوقيــف ١٠ مشــتبه فيهم للمشــاركة في جريمة قتل المواطن المصري محمد سليم مسلّم قبــل نحو ســتة أيام، لــم يتجاوز عــدد الموقوفين الذين في حوزة الأجهــزة واحداً. وبعد تنفيذ فرع المعلومــات في قوى الأمــن الداخلي عمليات دهم أدّت إلى توقيف ثلاثة مشتبه فيهم في جريمة قتل المواطن المصــري محمد ســليم مسلّم، لم يلبث الفرع نفســه أن أطلق سراح اثنين منهم بعد مرور أقل من ٢٤ساعة على عملية التوقيف»(١٣٩).

الصحيفة نفســها أوردت أن «مسؤولاً أمنياً [ذكر] لـ**الأخبار** أنه أطلق ســراح الموقوفين المذكورين، بســبب عدم علاقتهما بالجريمة. ولفت المســؤول المذكور إلى أن عناصــر فرع المعلومــات أخطأوا في القبض على الموقوف الثاني، فأطلق ســراحه، بعدما اشــتبهوا بينــه وبين شــقيقه المطلوب. أما فيما يتعلق بالموقوف الــذي لا يزال في حوزة فرع المعلومات، فقد أشار المسؤول المذكور إلى أنه لن يطلق سراحه للاشتباه في مشاركته في الجريمة.

وعلمــت **الأخبــار** أن وفداً من أهالــي كترمايا زار المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، طالباً وقف الدهــم والتوقيفات داخل البلــدة، مقابل أن تقوم البلدة بتســليم الشــباب الذين ترد الاستدعاءات باسمهم من المديرية للتحقيق معهم».

عنــد الرابعــة من بعــد ظهر نهــار ١١ أيار ســلّم أربعة شــبان من بلدة كترمايا أنفسهم إلى مكتب فــرع المعلومات فــي مخفر الســعديات في إقليم الخروب، على خلفيــة التحقيق في مقتل «مرتكب مجــزرة البلدة» المصــري محمد ســليم مســلّم وهم: فهد محمد الســيد، موســى محمد طافش، علــي عبــد الحفيــظ أبــو مرعــي، وعلــي محمد علاء الدين(١٤٠).

(١٣٦) **المستقبل**، ٨ أيار ٢٠١٠؛ (١٣٧) **السفير**، ٨ أيار ٢٠١٠؛ (١٣٨) **المصدر نفسه**؛ (١٣٩) **الأخبار**، ١١ أيار ٢٠١٠؛ (١٤٠) **المستقبل**، ١٢ أيار ٢٠١٠

إلـى هذا زار وفد من أهالي كترمايا ضـم النائب محمـد الحجـار وإمـام البلدة وممثليـن للأهالي وزيـر العـدل إبراهيم نجـار في مكتبـه بالوزارة. وزيـر العدل نوّه بتأكيد أهالـي كترمايا أنهم تحت القانـون، مثنياً علـى «تجاوب شـبان كترمايا مع مذكـرات الجلـب التـي صـدرت فـي حقهـم وما يبدونه من تعاون مع القضـاء»، لافتاً إلى أنه طلب «الإسراع في التحقيق معهم»(١٤١).

نجار جدّد «استفظاعه للجريمة التي أودت بحياة أربعـة أشـخاص من عائلـة واحدة»، مشـدداً في الوقت نفسـه، على «ضـرورة عدم ربط ردة الفعل التي حصـلت على هذه الجريمة الشنيعة بفقدان الثقة بعدالة الدولة أو القضاء».

الأخبار ذكرت أنه «بدأ تنفيذ الاتفاق المعقود بين أهالي بلدة كترمايا ومديرية قوى الأمن الداخلي، فتداعى الأشخاص المطلوبون للتحقيق في جريمة قتل المواطن المصري محمد مسلّم تباعاً لتسليم أنفسـهم إلى مكتب شـعبة المعلومـات في مخفر السـعديات»، وفق ما أكد للصحيفة مسؤول أمني رفيـع. الخبر أضـاف: «سـبعة أشـخاص سـلّموا أنفسـهم للقوى الأمنية بعد اسـتدعائهم، فأصبح عـدد الموقوفيـن لـدى فـرع المعلومـات ثمانية، بينهـم عبـد ع. المشـتبه فيـه، الذي أوقـف قبل أيام في برجا. ومن بين الأشـخاص الذي سـلموا أنفسـهم، علي س. وعبد ق. وفهد س. وموسى ط. وعلي أ. وعلي ع.

المسـؤول الأمنـي الرفيع قال لـ **الأخبـار** إنه جرى اسـتدعاء الأشـخاص الذيـن سـلّموا أنفسـهم للخضوع للاسـتجواب، بناء على إفادات عدد من الشهود، فضلاً عن ظهور بعضهم في الصور التي نشرتها وسائل الإعلام، وأضاف المسؤول أن «ثمة احتمالاً لأن يُخلى سبيل الأشخاص الذين سيجري استجوابهم إذا لم يثبت تورّطهم». خبر الصحيفة أضـاف: «أما في ما يتعلق بالموقوف الأول عبد ع. الذي أوقف منذ أيام في برجا، فقد نفى المسؤول الحديـث عن إفراج قريب عنه، لأنه سـيُحال على القضـاء الذي تعود لـه الكلمة الفصـل. هذا وقد نقلـت بعضـ وسـائل الإعـلام عـن رئيسـ بلدية كترمايا محمد نجيب حسـن أن "تسـليم الشباب أنفسـهم هو تأكيد على حسـن نيّاتهم"، لافتاً إلى أن ذلـك ينفي أي نيـة إجرامية. وذكر حسـن أن الشباب قرروا وضع أنفسهم تحت تصرف الدولة، كي لا يصوّروا كفارّين من العدالة»(١٤٢).

الأخبـار ذكرت أيضـاً أنه «كان القضـاء قد حدّد أسـماء عشـرة أشخاص مشـتبه فيهم في جريمة كترمايا الثانية، سلّم سبعة منهم أنفسهم، وأوقف الثامـن، وبهذا ينتظر أن يسـلّم الاثنـان الباقيان نفسـيهما لمكتب فرع المعلومات. جريمة كترمايا حضرت كموضوع في الجلسة العادية التي عقدها مجلس الوزراء أمس، لكن في سطر ونصف سطر فقـط، حيث ذكـر وزير الإعلام طـارق متري، أن رئيس الحكومة سـعد الحريري "أشار إلى توقيف عـدد من الأشـخاص الذين شـاركوا فـي أحداث كترمايـا، وإلى متابعة القـوى الأمنية الملاحقات المطلوبة"»(١٤٣).

النيابة العامة التمييزية أحالت إلى النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان ثمانية أشخاص يشتبه بمشـاركتهم في قتل «منفـذ الجريمـة الرباعية» المصـري محمد سـليم مسـلّم، وذلـك للادعاء عليهـم وإحالتهم إلى قاضـي التحقيـق. وأحيلت مـع الموقوفين الثمانيـة التحقيقـات الأولية التي

(١٤١) **النهار**، ١٣ أيار ٢٠١٠؛ (١٤٢) **الأخبار**، ١٣ أيار ٢٠١٠؛ (١٤٣) **المصدر نفسه**.

أجراها فرع المعلومات في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي معهم. و«أوضحت مصادر مطلعة أن النيابة العامة التمييزية ستحيل بحسب الصلاحية التحقيقات التي لا تزال تجريها مع عسكريين من القوى الأمنية إلى النيابة العامة العسكرية، بعد استكمالها»[١٤٤].

النهار ذكرت أن «قاضي التحقيق في جبل لبنان القاضي محمد بدران تسلّم ادعاء النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان على ١٢ شخصاً من كترمايا، بينهم ثمانية موقوفين في قضية قتل المصري محمد مسلّم في بلدة كترمايا بواسطة الضرب والعنف، مستعملين السكاكين والتمثيل بجثته إثر توقيفه للتحقيق معه في الجريمة الرباعية التي ذهب ضحيتها المسنان يوسف نجيب أبو مرعي وزوجته كوثر جميل أبو مرعي، وحفيدتاهما زينة وآمنة. وجاء الادعاء عليهم سنداً إلى المواد ٥٤٧ و٥٤٨ و٢١٠ و٢٢٠ و٥٦٠ من قانون العقوبات و٧٢ من قانون الأسلحة، وتصل عقوبتها إلى الحبس المؤبد»[١٤٥].

وأضافت **النهار** أن «بدران استجوب ثمانية موقوفين وأصدر مذكرات وجاهية بتوقيفهم، وهم: عبد سعيد علي، موسى محمد طافش، فهد محمد السيد، علي محمد علاء الدين، علي عبدالحفيظ أبو مرعي، عبد الحميد أشرف قاسم، محمد أسعد أسعد وعلي جميل السيد. كما أصدر مذكرات غيابية بتوقيف أربعة فارين هم: أنور عمر سليم، أنيس محمد عرابي، رضوان يحيى الشحيمي وعلي شفيق محمد جمعة».

قاضي التحقيق الأول في جبل لبنان قرر تخلية سبيل المدعى عليهم علي عبد الحفيظ أبومرعي، موسى طافش، فهد السيد، لقاء كفالة مالية، وقد كانوا موقوفين في ملف قضية جريمة قتل محمد سليم مسلّم. «وبذلك يكون عدد المخلى سبيلهم في القضية ٧ أشخاص، وبقي ١ موقوفاً على ذمة التحقيق وهو عبد علي»[١٤٦].

الأخبار كتبت أن «المفاوضات [بدأت] بين المؤسسة الأمنية المصرّة على توقيف الضالعين في الجريمة من جهة، وممثلين عن بلدة كترمايا من جهة أخرى. فجرى التوصّل إلى صيغة تسوية مفادها أن يسلّم كل مشتبه فيه ظهر في الصورة نفسه للقوى الأمنية كي يحققوا معه تلافياً لأي احتكاك بين الأهالي وعناصر قوى الأمن. نُفّذ الاتفاق المعقود فسلّم عديدون أنفسهم إلى القوى الأمنية قبل أن يُخلى سبيل بعضهم. انتهى التحقيق لدى القوى الأمنية فرست حصيلة المحالين على قاضي التحقيق في جبل لبنان محمد بدران على ثمانية موقوفين. أخلي سبيل سبعة منهم على مراحل متتالية وأبقي الأخير قبل أن يُخلى سبيله منذ أيام بعد اجتياز مدة توقيفه البالغة سبعة أشهر هو الأمد المسموح به للتوقيف الاحتياطي بالجنح، إذ ينصّ القانون على أنه شهران يُمدّدان إلى أربعة أشهر فقط.

يضاف إلى ذلك عامل آخر يتمثّل بإسقاط والدة المواطن المصري محمد مسلّم حقوقها الشخصية، الأمر الذي حصر الدعوى في إطار الحق العام فقط. إذاً أخلي سبيل جميع الموقوفين في القضية بعدما تحوّلت محاكمتهم من دعوى بجريمة قتل إلى جرم تشويه الجثّة فقط، التي لا ترقى إلى مستوى الجنائية بل تبقى في إطار الجنح. وفي هذا السياق، علمت **الأخبار** أنه أخلي سبيل الموقوف الأخير في القضية عبد ع. بعد ورود

(١٤٤) **المستقبل**، ١٥ أيار ٢٠١٠؛ (١٤٥) **النهار**، ٢٠ أيار ٢٠١٠؛ (١٤٦) **اللواء**، ٢١ آب ٢٠١٠.

تقارير الأطباء الشرعيين الذين رأوا أن المشاهد التي تُظهر عبد يحمل سكيناً يمررها على رقبة الضحية محمد مسلّم من دون وجود آثار قطرات صغيرة للدماء على ملابسه تعني أن مسلّم كان متوفى حينها، وبالتالي يُسهم كلام الأطباء بتحويل التهم المنسوبة إلى الموقوف عبد ع. من جناية القتل إلى جنحة التشنيع بالجثّة»[١٤٧].

داخل البيت الأمني ظروف سوق محمد سليم مسلّم إلى قرية كترمايا للتدليل التقني قبل أن يتم دفن ضحايا جريمة كترمايا الأولى، ودونما حماية أمنية مناسبة، ثم ترك القوى الأمنية المرافقة له بعض أبناء كترمايا يصلون إليه مرّة أولى ثم مرّة ثانية طرح أسئلة كثيرة عن مسؤولية القوى الأمنية عن مراحل الخلل المتتابعة.

وزارة الداخلية والبلديات أصدرت بياناً جاء فيه: «في إطار متابعة جريمة كترمايا وتداعياتها، استدعى وزير الداخلية والبلديات زياد بارود إلى مكتبه بعد ظهر (نهار ٢٩ نيسان ٢٠١٠) كلاً من المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي وقائد الشرطة القضائية العميد أنور يحيى وقائد الدرك العميد أنطوان شكور، واطلع منهم على تفاصيل ما جرى، وطلب من المفتش العام لقوى الأمن الداخلي العميد سيمون حداد المباشرة بإجراء تحقيق فوري وبيان مكامن الخلل في تقدير الموقف والمسؤولين عن ذلك، تمهيداً لاتخاذ التدبير المناسب. كما أجرى وزير الداخلية اتصالاً بالنائب العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا للغاية ذاتها[١٤٨].

وكان العميد يحيى والعميد شكور انتقلا صباح نهار ٢٩ نيسان ٢٠١٠ إلى مخفر فصيلة شحيم وأشرفا على سير التحقيقات في الجريمة[١٤٩].

المدير العام لقوى الأمن الداخلي، اللواء أشرف ريفي، أدان في بيان «جريمة مقتل الضحايا الأبرياء الأربع في بلدة كترمايا، وعزى أهاليهم، وأعلن عن اتخاذ إجراءات مسلكية بحق عدد من الضباط والعناصر لخطئهم الجسيم في سوء تقدير الموقف الميداني، ولعدم توفير الحماية اللازمة والكافية للمشتبه فيه في هذه الجريمة»[١٥٠].

سعدى علوه كتبت في **السفير**[١٥١]: «علمت **السفير** أن بعض المسؤولين عن اتخاذ قرار اقتياد الجاني إلى مسرح الجريمة قد تنصل من إعطائه الإذن بذلك للضابط الأمني الذي نفذ المهمة بعدما ثبت، بجريمة قتل مسلّم، سوء تقدير الموقف والوضع الميداني على الأرض. علماً أنه لا يتم تسجيل منح الإذن لكونه غالباً ما يتم عبر الهاتف وليس بالمراسلات الموثقة. وعليه، وقعت مسؤولية اتخاذ القرار والمعاقبة عليه، على الضابط المسؤول عن مفرزة المنطقة المعنية بموقع الجريمة، وبالمسؤول عن فصيلتها».

المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي أصدر نشرة توجيهية لعناصر قوى الأمن الداخلي كافة، ذكرهم فيها بـ«الواجب القانوني والمهني والإنساني الذي يقع على عاتق قوى الأمن الداخلي لجهة حماية الجاني أو المشتبه به عند توقيفه مهما كانت الجريمة المرتكبة».

وجاء في النشرة: «بتاريخ ٢٨/٤/٢٠١٠ وفي بلدة كترمايا حصلت جريمة قتل مروّعة ذهب ضحيتها أربعة مواطنين أبرياء (يوسف نجيب أبو مرعي

(١٤٧) **الأخبار**، ٢٤ كانون الأول ٢٠١٠؛ (١٤٨) **النهار**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (١٤٩) **المصدر نفسه**؛ (١٥٠) **السفير**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (١٥١) **المصدر نفسه**، ١ أيار ٢٠١٠.

مواليد عام ١٩٣٢ وزوجته كوثر جميل أبو مرعي مواليد عام ١٩٣١ والطفلتين أمينة محمد الرواس مواليد عام ٢٠٠١ وزينة محمد الرواس مواليد عام ٢٠٠٣)، أشاعت جواً من الحزن والغضب لدى المواطنين في كافة أنحاء الوطن لا سيما منطقة إقليم الخروب.

بنتيجة المتابعة الأمنية الحثيثة من قبل القطعات المختصة في قوى الأمن الداخلي، أميط اللثام عن هوية المجرم فتم توقيفه في غضون ساعات قليلة واعترف بجريمته النكراء وهذا ما ثبت بنتيجة تحليل الحمض النووي.

إن سوء تقدير الموقف الميداني وعدم توقع التداعيات التي قد تنجم من جراء التسرع في تنفيذ إجراءات الإثبات لجريمة شنعاء كالتي نحن بصددها، أدى إلى وصول المواطنين الغاضبين إلى الجاني وقتله.

إن ما حصل قضى على هذا الإنجاز، لأن المسؤولية في حفظ حياة الجاني أو المشتبه به تقع على عاتق قوى الأمن الداخلي، فكان لا بد من اتخاذ إجراءات مسلكية بحق عدد من الضباط بدلاً من مكافأتهم والتنويه بهم نتيجة كشفهم الجاني وتوقيفه في سرعة قياسية.

لذلك تهيب المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بكافة العناصر وتذكرهم بالواجب القانوني والمهني والإنساني الذي يقع على عاتقهم لجهة حماية الجاني أو أي مشتبه به عند توقيفه مهما كانت جريمته، وإن ما حصل خطأ جسيم يجب عدم تكراره ومنعه مستقبلاً والاستفادة من العبر لتحسين أدائنا المهني الذي قطعنا شوطاً كبيراً في مسيرته»[١٥٢].

رضوان مرتضى كتب في **الأخبار**[١٥٣] أن «المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي [أوقف] مسلكياً كلاً من آمر فصيلة بعبدا القضائية الرائد مروان الرافعي، وآمر فصيلة درك شحيم الملازم أول هشام حامد، وثمة اتجاه لدى المفتشية العامة في قوى الأمن الداخلي لاتهام هذين الضابطين بالتقصير، وفق ما قال لـ**الأخبار** مسؤول أمني. وقد عين الملازم أول إبراهيم حنين آمراً بالوكالة لفصيلة بعبدا القضائية حتى عودة الرافعي...

قُتل مسلّم، فتوالت ردود الفعل الأمنية والقضائية المنددة بها [بالجريمة]. وبدأ معها الضباط برمي المسؤولية تارة على زملائهم وتارة على القضاء. لكن بين مسؤولية القضاء والقوى الأمنية، تبرز مسألة الرغبة لدى عدد من الضباط في الإعلان عن الإنجاز الذي تحقق بالقبض على "القاتل" المفترض. وفي هذا الإطار، علمت **الأخبار** أن ضابطاً رفيعاً في قوى الأمن الداخلي استدعى محطة تلفزة للمشاركة في نقل الإنجاز الذي تحقق على أيدي عناصره بالقبض على المشتبه فيه في أقل من ٢٤ ساعة على وقوع الجريمة. لكن الإنجاز الذي أراده الضابط ضاع مع ردّة فعل بعض أهالي كترمايا الذين قتلوا المشتبه فيه بطريقة فظيعة».

حول ارتكاب خطأ بأخذ المشتبه فيه لتمثيل الجريمة في التوقيت الذي تمّ به، فرّق وزير العدل إبراهيم نجار في الموضوع القانوني البحت «بين تمثيل الجريمة واستكمال إفادة المتهم»، مشيراً إلى «أن تمثيل الجريمة يفترض وجود ممثلين عن القضاء من نيابة عامة وقاضي تحقيق، ولم يكن أخذ المجرم يومها في صدد تمثيل الجريمة بل

---

(١٥٢) **المستقبل**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (١٥٣) **الأخبار**، ٤ أيار ٢٠١٠.

على سـبيل الدلالة لاستكمال الإفادة التي كان قد أدلى بها»[١٥٤].

تحـت عنـوان «**الديـار** تنشـر الروايـة الكاملـة للجريمـة الرباعية في كترمايـا» كتب كمال ذبيان في **الديار**[١٥٥]:

«راحـت أصـابع الاتهام توجـه إلى مسـؤولين في قـوى الأمن، وتسـأل عـن دورهم فـي حماية من يقع بقبضـتهم، وهل من المعقول، أن يفلت مجرم مـن يـد العدالة، ليمسـك به مواطنون غاضـبون هائجـون، لـم يدفنـوا موتاهـم، وهم يشـاهدون متهماً في سـيارة عسـكرية نقلته، للتدليل التقني على الجريمة...

قتل المجرم هذه التساؤلات يقول العميد يحيى بدأنا نعمل عليها لأنه لا يكفي أن تلقي القبض على المجرم فقط.

ولكـن حل ما لم يكن في الحسـبان وهو أن الرائد الرافعي وبعـد اعتراف مسـلّم أراد أن يبحث عن الدليل التقنـي وهو غير تمثيل الجريمة، وبسـبب اندفاعه وشـجاعته في كشـف مثل هذه الجريمة المروعـة قـرر سـوق المتهـم إلـى المنـزل وقد حذرناه، يقـول العميد يحيى، أن يصـطحبه دون حراسـة مشددة وأن لا يستطلع المكان لكن جوابه كان أن أحـد المخبريـن أبلغه أنه يمكن الوصـول إلـى المنـزل دون أن يدري أحد ومـن مكان بعيد عن أعين المواطنيـن ومع ذلك ومع محاولة ثانية من الرائد الرافعي لنيل الإذن وأن كل شيء مؤمن عدنـا إلى تأكيـد تحذيرنا له يقـول العميد يحيى لكـن الجواب كان أنه سـيذهب إلـى المكان ومعه ١٢ عنصراً بقيادة آمر فصيلة شحيم لكن حصل أن أحـد المواطنين مـن أهالي البلدة شـاهد في إحدى السـيارات شخصاً موقوفاً ومكبلاً، فتعرف إليه أنه محمد مسـلّم وهو من أصـحاب السوابق والمعتدي على فتاة جنسـياً. فصرخ بأعلى صوته "الله أكبـر" لقد أتوا بقاتل الضـحايا الأربعة وقام من نـادى على الأهالي من مئذنـة الجامع وتجمع المواطنون في السـاحة محاولين اختطاف القاتل بعد أن تواجهوا مع العناصـر الأمنية وأقدموا على تكسير السـيارات العسـكرية وهو ما ترك الرائد الرافعي إلى أن يخرج بمسـلّم الذي تلقى ضربات من الأهالي وينقله بسيارة أحد المواطنين بطريقة سـرية إلى مستشفى سـبلين لكن ما إن وصل إلى طوارئ المستشـفى حتى كانت ثلاث سيارات فان تلحق به وتسـحبه من هناك ويؤتى به إلى سـاحة كترمايـا التي كان مئات المواطنيـن تجمعوا فيها وبدأت عملية التنكيل به بعد أن أشـبع ضرباً حتى الموت وتم تعليق جثته.

هذا العمل لاقى ردود فعل سـلبية وتم تحميل قوى الأمن مسـؤولية ما جرى وبدأ التحقيق بما حصل وكانت عملية إرسـال صـور مقتل مسلّم بالطريقة التي حصـلت فيها عبر الأنترنت تثير ردات فعل لا سـيما في مصر التي قامت السلطات فيها تطالب بمعرفة حقيقة ما حصل وشن الإعلام المصري لا سيما المعارض منه حملة ضد العنصرية اللبنانية ودخلت إسرائيل على الخط وقالت إحدى صحفها إن الفاعليـن هـم من حزب الله، وقامـوا بعملهم رداً على إصـدار قرار قضـائي بحق عناصـر من ما سـمي "خلية حزب الله" في مصـر وظهر فيما بعد أن هذه المزاعم كاذبة وأن البلدة هي سنية لا شـيعية كما ادعت الصحافة الإسرائيلية ولا وجود لـحزب الله والجريمة فردية.

توقيف ثلاثة ضباط ومع انكشاف ما حصل

(١٥٤) **السفير**، ٥ أيار ٢٠١٠؛ (١٥٥) **الديار**، ٢٥ أيار ٢٠١٠.

قامت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بالتحقيق مع الضباط الذين تبين أنهم وقعوا في سوء تقدير ومعلومات خاطئة من مخبرين وأن عملهم المهني كان سليماً لكنهم لم يحسنوا التقدير لجهة تشديد الحراسة أو تأخير التوجه بالقاتل إلى منزل الضحايا قبل دفنهم وهدوء غضب الأهالي وكانت نتيجة عملهم هو توقيف قائد السرية وآمر المفرزة القضائية وآمر فصيلة شحيم لمدة ستة أيام.
وبعد مقتل مسلّم على يد المواطنين صدر تقرير فحص الـ دي أن إي وقد تبين أنه يطابق لدم المجرم من آثار بقع دم الجدة كوثر على قميصه، ودم الطفلة زينة على المقبض الخشبي للسكين...

إن ما حصل أثناء نقل المجرم لم يكن مدبراً بل خطأ تقنياً، وإن من هاجم السيارات الأمنية واعتدى على عناصرها وكسرها، تمكن فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي من اعتقال المشتبه بهم والذين ظهرت صورهم على شاشات التلفزة، وتمكنت من إلقاء القبض عليهم والتحقيق معهم، لمعرفة الفاعلين، وقد حولوا إلى القضاء العسكري، كما أن فصيلة درك شحيم أدت دوراً في الكشف الفوري عن المجرم».

حسن عليق ورضوان مرتضى كتبا في **الأخبار**(١٥٦) تحت عنوان «جريمتا كترمايا / استعراض قائد الشرطة» المتابعة التالية:

«أما في الجريمة الثانية، التي قتل فيها المشتبه في ارتكابه الجريمة الأولى، محمد مسلّم، فيستمر تقاذف المسؤوليات بشأن القرار الذي قضى بنقل مسلّم إلى كترمايا، حيث قتل وعلقت جثته في ساحة البلدة. وآخر ما صدر في هذا الإطار، تحميل العميد يحيى أحد مرؤوسيه مسؤولية القرار...

قتل مسلّم: رمي المسؤولية آخر الروايات عن جريمة كترمايا الثانية، أدلى بها قائد الشرطة القضائية، العميد أنور يحيى، في المقابلة التي نشرتها **الديار**. يقول يحيى إن "الرائد الرافعي أراد التدليل التقني، وبسبب اندفاعه وشجاعته في كشف مثل هذه الجريمة، قرر سوق المتهم إلى المنزل، وقد حذرناه" من ذلك.
خلاصة الأمر، أن يحيى يحمّل المسؤولية لآمر مفرزة بعبدا القضائية الرائد مروان الرافعي. وكلام يحيى يصبح أكثر وضوحاً إذا ما عُطف على تصريح النائب وليد جنبلاط يوم ١٠ أيار ٢٠١٠، في موقفه الأسبوعي لجريدة **الأنباء**. حينذاك، طالب جنبلاط باستقالة أو إقالة الأمنيين المسؤولين عن سوق المشتبه فيه إلى كترمايا "ورؤسائهم"، وإلى إقالة أو استقالة النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضي كلود كرم. وقد أكد مقربون من النائب جنبلاط أن موقفه يعني "رفع الغطاء عن العميد يحيى" المحسوب عليه.

أمام هذا الواقع، لم يجد يحيى أمامه سوى الهروب إلى الأمام، لمحاولة رفع المسؤولية عن نفسه، ورميها على مرؤوسه.

طوال اليومين الماضيين، تندّر مسؤولون أمنيون على "ديموقراطية العميد أنور يحيى". يقول مسؤول كبير في الأمن الداخلي: "لو كان مرؤوس العميد يحيى برتبة عميد، لما تجرّأ على معارضة أمر له، أو مخالفة تحذيره. فكيف الحال بضابط

(١٥٦) **الأخبار**، ٢٧ أيار ٢٠١٠.

من رتبة رائد؟". ثم يضيف: "أنا لا أنفي مسؤولية الرائد الرافعي في سوء تقدير الموقف (وهو ما دفع اللواء ريفي إلى إصدار قرار بتوقيفه ٦ أيام، مع آمر فصيلة شحيم الملازم أول هشام حامد). لكن القوانين والتعليمات التي تحكم عمل المؤسسة تحمّل الرئيس مسؤولية أكبر من مسؤولية المرؤوس". بعيداً عن "ديموقراطية" يحيى، يروي مسؤولون أمنيون نسختهم لما جرى في كترمايا، فيقولون: "بعد ساعات على جريمة كترمايا الأولى، أوقفت دورية من فرع المعلومات المشتبه فيه محمد مسلّم، قبل أن تسلمه إلى فصيلة شحيم، بناء على إشارة النائب العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضي كلود كرم الذي كان موجوداً في مبنى الفصيلة. في الفصيلة، خضع الموقوف لتحقيق طويل، اعترف في نهايته بقتل الجدين والحفيدتين"؛ (يجري الحديث على نطاق واسع داخل المؤسسة الأمنية وبين عائلة المشتبه فيه عن تعرضه للتعذيب خلال التحقيق، أو على الأقل، للضرب الذي صار اعتيادياً في مراكز التحقيق في لبنان)، علماً أن أحد الضباط نفى ذلك. حتى هذا الحد، لم يكن للشرطة القضائية أي صلة بالتحقيق، ولا بـ"الإنجاز" الذي ستقول القوى الأمنية إنها حققته، من خلال كشف الجريمة في أقل من ٢٤ ساعة، فجريمة كترمايا ترقى إلى مستوى "المجزرة"، وتحظى باهتمام شعبي ورسمي وإعلامي كبير. وفي الحالات المماثلة، يقول مسؤولون أمنيون: "تتسابق الأجهزة الأمنية للوصول إلى "الحقيقة" كي تنسب الإنجاز لنفسها".

الجريمة الثانية عند التاسعة صباحاً، وصل قائد الشرطة القضائية العميد أنور يحيى، وقائد الدرك العميد أنطوان شكور، إلى مبنى فصيلة شحيم، كان القاضي كرم قد غادر، وكان فريق إحدى محطات التلفزة في الانتظار. صوّر دخول قائد الشرطة القضائية إلى مبنى الفصيلة.

ويؤكد مسؤولون أمنيون أن وجود الفريق الإعلامي لم يكن مصادفة، "إذ إن العميد يحيى كان قد اتصل بمندوب المحطة لتغطية وقائع تمثيل الجريمة. فما كان من الفريق الإعلامي إلا أن سارع لتسجيل الحدث، تماماً كما كان سيفعل أي إعلامي". يضيف المسؤولون: "استمع العميدان إلى الموقوف محمد مسلّم، فجدّد اعترافه، سألاه عن الأسباب والدوافع فلم يُجب. اكتفى بالقول إنه يكره تلك العائلة. استمرّت الجلسة نحو ساعتين. أعيدت الأسئلة لأكثر من مرة، لكن الإجابة كانت واحدة. استنتج قائد الشرطة من خلال كلام مسلّم أن ثمّة ثغرة في التحقيق، فطلب إعادة الاستجواب. اتصل بمكتب الأدلة الجنائية، طالباً إعادة الكشف على مسرح الجريمة. كذلك قرر أخذ الموقوف محمد مسلّم إلى مكان حصول الجريمة لتمثيل الجريمة".

بحسب مسؤولين أمنيين وقضائيين، فإن الرائد مروان الرافعي اتصل بالقاضي كرم لنيل موافقته على تمثيل الجريمة. عندها، سأل كرم النائب العام التمييزي القاضي سعيد ميرزا، فأجابه الأخير رافضاً نقل الموقوف لتمثيل الجريمة في كترمايا، "وخاصة أن الضحايا لم يدفنوا بعد". وللسبب ذاته، يقول عدد من المطلعين على القضية، "رفض قائد الدرك، العميد أنطوان شكور، نقل الموقوف إلى كترمايا".

في هذا الإطار، يذكر العميد يحيى أن سبب الرغبة بنقل الموقوف هو التناقض الذي شاب إفادته بين المكان الذي عُثر فيه على جثث الضحايا وذلك الذي أشار إليه مسلّم. وبعدما رفض القاضي كرم تمثيل الجريمة، (بناء على رفض القاضي

ميـرزا)، عاد يحيـى وطرح إمكان نقـل الموقوف للدلالة التي تفرضـها مقتضيات التحقيق، فوافق كرم مشترطاً عدم وجود وسائل الإعلام.

قضـي الأمـر، واقتيـد الموقـوف إلـى مسـرح الجريمة، في حماية دورية يرأسـها آمر فصـيلة شـحيم الملازم أول هشـام حامد، وفي حضـور الرائد مـروان الرافعـي وعدد قليل من عناصـر الشرطة القضـائية. نُقل الموقوف ليلاقي حتفه، فيمـا غادر قائد الشـرطة "لأن الإعـلام لن ينقل وقائع الإنجاز الذي أراده للوحدة التي يرأسـها"، حسـبما يقول مسـؤولون أمنيون. وقعت الجريمة الثانيـة. اعتـدى مواطنون على عناصـر الدورية واختطفـوا الموقـوف من بيـن أيديهم. ضـربوه وحاولوا قتله. لكن الضـابطين تمكّنا من سـحبه مـن بينهـم، بعدمـا أوهماهـم لبرهة بأنـه ليس القاتل. سُحب الموقوف إلى المستشفى الذي فيه جثث ضـحايا الجريمـة الأولى. لحق بـه الأهالي الغاضـبون وأخـذوه بالقوة من غرفـة الطوارئ. وهنا سُـجّل خطأ آخر ضـد القـوى الأمنية، لكنه هذه المرة ضـد الرائد مروان الرافعي والملازم أول هشـام حامد. سـحل المهاجمون مسلّم على الأرض، وضـعوه على مقدمة سـيارة المرسيدس ونحـروه. أما باقي القصـة فتفاصـيلها صـارت معلومـة لـدى الجميع، صـور الجثة مسـحولة ثم معلقـة علـى عمـود تصـدرت وسـائل الإعـلام، صـور الرجل الذي غابت ملامحـه طغت على كل الصـور الباقية. قوى عديدة استنكرت الحادثة، كما اسـتنكرها سياسـيون، ودار لغط حول كيفية حصـولها، وذهب بعض وسائل الإعلام إلى تبني الروايـة القائلـة بـأن مسـلّم هو قاتـل أبو مرعي وزوجتـه والحفيدتين، وذلك علـى الرغم من أن التحقيق لم ينته بعد، وأنه كان مشـتبهاً فيه، ولم يكن "متهماً" في الجريمة بعد.

قُتـل الموقوف محمد مسـلّم وعُلّق علـى العمود. واليوم، ثمة من يريد أن يرمي المسـؤولية حصراً علـى ضـابطين، همـا: الرائـد مـروان الرافعي والملازم أول هشام حامد».

وإلى جانب التحقيق السابق نشرت **الأخبار** الكادر التالي:

«وسـط تقاذف الأمنيين للمسؤوليات، ثمة إغفال لدور النائب العام الاستئنافي القاضي كلود كرم، فبحسب قانون أصول المحاكمات الجزائية، تجرى التحقيقات بإشـراف النائب العام الاسـتئنافي. وعند حضـوره، يقوم هو بالتحقيق، ولا يتركه بين يدي الضـابط العدلي الذي يتحول إلى كاتب عند القاضي. وفيما يقرّ مسـؤولون أمنيون بأن تقدير الموقف على الأرض هو من اختصـاص الأجهزة الأمنية لا القضائية، ويركزون على دور العميد أنور يحيى... تطالب مصادر رفيعة في وزارة الداخلية بأن يُفتح تحقيق في القضـاء، لتحديد المسؤولية التي يتحملها القاضي كرم. يقول مسؤول قضائي رفيع: "نرجو أن تنتصـر وزارة العدل للقضـاء، لا برفع المسؤولية عن القاضي كرم، بل بتحديد قدر هذه المسـؤولية، إذ لا يجـوز أن يُغض النظر عن أدائه، كما حصـل قبل مدة، حين سـجّلت سابقة اسـتئناف قرار قاضي التحقيق المتعلق برد طلب اسـترداد مذكرة التوقيف الغيابية الصادرة بحق متوار عـن الأنظار، يعمـل مرافقـاً للمدير العام لوزارة العدل القاضي عمر الناطور".

سباق الفظاعة بين «الجريمتين»

لـم تَخْـلُ جريمتا كترمايا من اسـتدراج العديد مـن التعليقات ومن مقالات الـرأي، ولم تَخْلُ هذه الآراء، بطبيعة الحال، أن تعددت حد التضـارب. في ما يلي محاولة لتوزيع هذه المقالات بالإحالـة إلـى أبروز ما ورد فيها من أفكار، سـعياً إلى تبيان شـتى الزوايـا التي جرت مقاربة الجريمتين من خلالها.

المساواة بين الجريمتين

جمعت معظم مقالات الرأي والتعليقات الجريمتين فـي مقام واحـد ولَعَلّ خـط التماس الفاصـل بين كل هذه الكتابـات هو تقديمها في البشـاعة، وفي الفظاعـة، إحـدى الجريمتين علـى الأخرى أو في ذهابها إلى المساواة بينهما.

زينا الخوري تحت عنوان «الوحش حاضـر...»[١٥٧] كتبت: «الجريمتان تتكاملان بالوحشـية المفجعة التي تجعلنا نصـرخ: هل عاد الإنسـان إلى شريعة الغاب؟

الوحشـية المرعبـة التـي ظهرت فـي طريقة قتل طفلتين بريئتين وشيخين جليلين لا توصف. هناك وحشـ كاسـر، تربّصـ بهـؤلاء الأبريـاء فمزّقهم بأنيابه شر تمزيق.

أما ردة الفعل على الوحشـية فجاءت أشد وحشية. وهذا مخيف أكثر. لأنها وحشـية جماعية انكشفت بأبشع وجوهها...».

وفـي مقالـة عنوانهـا «الجريمـة وارتـدادات العقاب»[١٥٨] ذهبت الخوري إلى أبعد من المساواة بيـن الجريمتين فكتبت: «ما حصـل فـي كترمايا كان أكثـر مـن جريمـة مروّعـة. وما فعلـه محمد سليم مسلّم كان عملاً بربرياً لا يوصف. فقد طعن الطفلتين البريئتين وجدَّيهما عشـرات الطعنات، بسكينين، وبأعصاب باردة، وهذا لا يحده عقل ولا تقبله شرائع...

لكن ما جـرى له "أخرجه" مـن جريمته الفظيعة، ليحوله إلى قضية عالقة بين لبنان ومصر.

قضية أخطر ما فيها أن ارتداداتها اللبنانية لا تقل عن تفاعلاتها المصرية القابلة للاستثمار!».

قزحيا ساسـين فـي مقالـة، بالمحكيـة، عنوانها «كترمايـا... ودولـة تمسـيل»[١٥٩] وصـف القتيـل بالتالي:

«شـو صـار بكترمايا؟ رجّال ناقص، فاق بـ صدرو الوحشـ. الوحش لْ ما بيعرف يقرا شـيبة الختيار وينحنـي لَ هيبة العمـر، ولا بيعرف يهجّي السّـما ووجّ اللّه بـ وجوه الولاد الزغار».

---

(١٥٧) **الديار**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (١٥٨) **المصدر نفسه**، ٨ أيار ٢٠١٠؛ (١٥٩) **المسيرة النجوى**، ١٠ أيار ٢٠١٠، ص ٤٠.

وعن الجريمة الثانية كتب: «بـ تاني جريمة شـفنا شـعب عـم يدبك بعرسـ الـدمّ. شـفنا ناس عم يعزمـو بعضـن عالبشـاعة، وعـم يقتلـو المجرم والعدالـة بالوقـت زاتـو. كأنّن طالعيـن من كتب التاريخ العتيقة. كأنّن هربانين من الحكايات اللي بتعصر دم وتار...».

فئة أخرى من الكتابات اعتبرت أن جريمة كترمايا الأولى أشـد هـولاً مـن الجريمة الجماعيـة التي أعقبتها، وجهدت في التدليل على فظاعة الجريمة الأولـى متمحلة التبريـرات للعنف الجماعي الذي لحق بمحمد سليم مسلّم.

غسان جواد، تحت عنوان «كترمايا والقانون»[١٦٠]، بدأ مقالته بالتالي: «بشعة ومؤلمة جريمة كترمايا الأولى التي أودت بحياة عائلة كاملة بينها طفلان، وما جرى مع القاتل من ضرب وقتل وسحل وتنكيل بالجثـة بشـع ومخيف ومقلـق بدوره ويرقـى إلى حدود الجريمة أيضاً».

الدكتـور أحمد علو فـي مقالة عنوانهـا «أبعد من القضـاء والقانون...»[١٦١] بـرّر للأهالي ما فعلوه رغم بعض التحفظات:

«مـا جرى في بلدة كترمايا فـي إقليم الخروب قد يحـدث في أي منطقة أخرى مـن لبنان أو العالم؛ هو دليل على قرف الناس ونقمتهم لهول الجريمة التي ارتكبت بحق أبرياء (أطفال ومسـنين) أولاً، حتى أن القانون ورجال الأمن لم يسـتطيعوا وقف هذا الكم الهائل من الانفعالات الإنسانية العاطفية لدرجـة لم ينفع العقـل والحكمة، في التـروّي، أو القوى في تطبيق القانون، فقام الأهالي بتطبيقه، وحلّوا مكان المحقق والقاضي والجلاد...

ولا يجـوز قانونـاً أو تنفيذاً أن يحصـل ما حصـل لأن ذلك يشـكل سـابقة خطيرة يجب ألا تتكرر... إذ لـو عمد كل فرد إلى اسـترداد حقه بيديه لعاد المجتمع إلى شـريعة الغاب وعمت الفوضى وضاع الأمن البشري...».

ولا يتوانَ علو عن وصـف جريمة قتل مسـلم بأنها «"عادلة" إذا ثبت أن المقتول هو الجاني الفعلي». ويضـيف علو في مقالته: «أقدر الحال التي عاشها الأهالـي في لحظة نقمة وتخـل تلامس الكفر بكل القوانين التي إنما وضـعت لحماية الناس وتنظيم حياتهم، وبخاصة عندما يرون فلذات أكبادهم أو شيوخهم ضحايا القتل بدم بارد، من قبل أشخاص لا ينتمون إلى البشر...

الأهالي مسـؤولون قانوناً، ولكنهم غير مسـؤولين اجتماعيـاً، وإنسـانياً وأخلاقياً، وهـم قاموا بردة فعلهم بشـكل عفوي وعاطفي وتلقائي، دفاعاً عن أمنهـم الاجتماعـي انتقامـاً... ولأن الشـعب هو مصـدر القوانين والتشـريع عبر ممثليه، فأعتقد أن لـه الحق في تحقيق العدالة الجماعية وبشـكل جماعـي، وإن كانت قد تمت بتسـرع وقبل صـدور الحكم.

ولكن الشـعب بهذا التصرف الانفعالي قد أسقط وكالته التي منحها للدولة ومؤسسـاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهذا لا يجوز طالما هناك دولة قائمة وتقوم بأداء دورها على وجه سليم...

فهم مواطنون مسـالمون، همهم حماية مجتمعهم وعائلاتهـم، وبعملهم هذا إنما كانوا يقومون بفعل الدفاع المشروع عن النفس، أو الردع..

إن مـا قـام بـه أهالـي كترمايا هـو عدالة تشـبه الجريمة... أو جريمة تشبه العقاب...».

ميرفت السـيوفي في مقال عنوانه «صـور ضحايا

(١٦٠) **اللواء**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (١٦١) **صدى البلد**، ٥ أيار ٢٠١٠.

مجزرة كترمايا»[١٦٢] كتبت: «كثيرون يتساءلون عن لغز الجريمة وسرّها، ولماذا هذا التمثيل الشنيع بجثث الضحايا. فتّشوا عن الضحيّة الخامسة، الطفلة المغتصبة والتي تحدثت عنها والدة القاتل بصفتها "العروس" التي تأجل زواجه بها لأسباب نفسيّة تمرّ بها الفتاة/الضحية التي تعاني اضطراباً عصبياً ونفسياً بسبب اغتصابها!! فتشوا عن الأمل الذي عاشه "المغتصب القاتل" بالإقامة الدائمة التي لن تكلفه سوى الزواج بالطفلة ابنة الثالثة عشرة [الثلاثة عشر] عاماً والتي ستخرجه من مأزق قضائي بالسجن بالحقّ العام، وجريمة الدخول خلسة إلى الأراضي اللبنانية، زواجه بالفتاة التي اغتصبها كان سينقذه من كل هذه المآزق وأحكامها بالسجن قبل ترحيله إلى بلده!! ولكنّ أمراً ما لم يكن في الحسبان وقع، الضحية الخامسة والأولى على وجه التحديد أصيبت بانهيار عصبي ونفسي استدعى تعطّل الزواج، هل ظنّ القاتل أن أهل الفتاة سيعودون لمقاضاته؟ هل تساءل أحد لماذا فقأ عين الجد/الجار للفتاة المغتصبة؟ هل رآه يستدرجها مثلاً؟ هل انتقم من العائلة بأجمعها لأنّ حلمه بالحصول على إقامة مجانية انهار؟! والسؤال الأخير والأفظع: هل كان اغتصاب الفتاة أمراً واقعاً يفرضه على أهلها ليقبلوا تزويجه بها؟ هل هذه الفكرة "الجهنمية" مثلاً كانت فكرة حقيقية للقاتل أو لأحد ما في محيطه، أم أنّ قرية كترمايا أخطأت عندما تركت القاتل بين ظهرانيها احتراماً لأحد أبنائها الذي أصيب في "عرضه" بكل ما تعنيه هذه الكلمة في أي أرض من البلاد العربية، واضطروا للسكوت عن جريمة القتل المعنوي الأولى التي ارتكبها المغتصب عندما أسقط وليّ أمر المغتصبة دعواه على مغتصب ابنته، فكان أن اغتصب أرواحاً أربعة بريئة، واغتصب عقول ونفوس أهل قرية بأكملها؟!».

بعض ثالث من الكتابات انطلق من فرضية المساواة الكاملة بين سلبية الجريمتين.

خالد غزال في مقالة عنوانها «انطلاقاً من حادثة ليست بخيلة بالدلالات / لبنان: الجريمة والعقاب وانحلال الدولة»[١٦٣] اعتبر أن الجريمتين «تتساويان في البشاعة والاستنكار والرفض».

جان عزيز في مقالة عنوانها «من كترمايا إلى الأشرفية: جريمة الاستثمار بالدم»[١٦٤] ساوى بين الجريمتين، فـ«في الأولى، وقعت قبل أيام جريمة نكراء. شبه مذبحة. ذهب ضحيتها طفلتان وشيخان. عمل إجرامي لا يمكن فهمه ولا قبوله ولا تبريره... غير أن كل هذا لا يكفي، ولا شيء أخر يمكن أن يكفي لتغطية ما حصل في اليوم التالي. لأن الحق الإنساني المطلق في الحصول على محاكمة عادلة، لا يمكن أي وضع أن يسقطه» [...].
عزيز أضاف: «إن الفجيعة باغتيال أبناء كترمايا الأربعة، لا يعادلها إلا الفجيعة باغتيال حق إنساني أصيل مطلق في اليوم التالي».

عوني الكعكي في افتتاحية عنوانها «الجرائم لا تعالج بجرائم أبشع وأكبر»[١٦٥] اعتبر أن الجريمة الأولى لا تبرر الثانية. الكعكي كتب: «... من دون أي شك فإن الجريمة التي ارتكبها الشاب المصري في بلدة كترمايا مدانة، وهي بشعة جداً... وتقشعر الأبدان لهولها... ولا يستطيع أي كان إلا

(١٦٢) **نادين**، ١٧ أيار ٢٠١٠، ص ١٦ ـ ١٧؛ (١٦٣) **الحياة**، ٦ أيار ٢٠١٠؛ (١٦٤) **الأخبار**، ٨ أيار ٢٠١٠؛ (١٦٥) **الشرق**، ١ أيار ٢٠١٠.

أن يستنكر هذه الجريمة الكبرى، والتي ارتكبها سفاح متهوّر وأرعن، ولكن مع ذلك، فإن ذلك لا يبرر أبداً أن يقوم البعض باختطاف المشتبه فيه وقتله والتمثيل بجثته وتعليقه على عمود كهرباء قبل انتهاء التحقيق».

علي الأمين في مقالة عنوانها «عن الجريمة الاجتماعية والسياسية»[١٦٦] اعتبر أن فظاعة الجريمة الثانية تغطي على الجريمة الأولى. الأمين كتب: «جريمة مزدوجة، همجية الانتقام الجماعي، تكاد تختصر وجهي الجريمة، أو تغطي على جريمة قتل الجد والجدة والحفيدين. الأولى كانت جريمة فردية، على ما يبدو، وهي كارثة بطبيعة الحال لأقرباء الضحايا وأبناء كترمايا، أما خطورة الثانية فتكمن في بعدها كجريمة جماعية، فهل كان هذ التعبير ينطوي على اطمئنان، بأن الانتقام سيعفي مرتكبيه من المحاسبة...؟ لا شك أن ذلك عنصر من عناصر كامنة في اللاوعي».

وفي تحليل ملفت، اعتبر وضاح شرارة، في مقالة عنوانها «يوم آخر من أيام القتل العادي... في بلدة كترمايا الشوفية اللبنانية / الجماعة الأهلية تقتص من منتهك أصولها بالعودة إلى أركان اجتماعها العنيفة والحربية»[١٦٧]، اعتبر أن «إجمال الجريمتين المختلفتين اختلافاً عميقاً في باب واحد يغفل الفرق بينهما، وينحاز إلى مرتكبي الجريمة الثانية "رداً" على الأولى وانتصافاً من فاعلها ـ المفترض على ما يجب القول إلى حين التلفظ بحكم قضائي مبرم ومعلل».

غريب في محيط عنصري

بعض الكتابات حول جريمة كترمايا الثانية ألمح صراحة إلى بعد عنصري كان له إيقاعه الخاص في الفعل الذي دفع بعض أهالي كترمايا إلى ارتكاب جريمتهم بحق «عامل مصري».

سعدى علوه وجدت رابطاً بين فعل القتيل وكون القتيل غريباً عن الجماعة التي قامت بالفعل. علوه تكتب في مقالة عنوانها «دفاعاً عن كترمايا...»[١٦٨]: «هل كان المعتدون ليتجرأوا على القيام بما قاموا به لولا الجو السائد في البلاد وشعور كل فئة أنها محمية في مناطقها وتملك إدارة شؤونها؟ ولولا تلك النظرة المستخفة بالدولة وأجهزتها؟ وهل كان ليحصل ما حصل مع محمد لو أنه كان لبنانياً ومن عائلة لبنانية وليس غريباً على أرض أقل ما تشتهر به هو العنصرية تجاه الأجانب».

خالد صاغية في مقالة عنوانها «كترمايا أكثر من قرية»[١٦٩] اعتبر أن ما حصل في كترمايا «فيه أيضاً الكثير من التسامح حيال العنصرية الممارسة بحق كلّ عامل أجنبي».

أسعد أبو خليل في مقالة عنوانها «مهرجان كترمايا: إشعاع ونور وسحل»[١٧٠] أشار إلى أن «جنسية المتهم ساهمت في استسهال عملية السحل والقتل والطعن. إن الحشد الكترماوي وجد أن ضحيته سهلة التعذيب والقتل والتمثيل».

دلال البزري في مقالة عنوانها «عن جريمة الثأر/ المهم ليس صورتنا... بل نحن»[١٧١] كتبت: «الآن، سؤال: لو كان المتهم غير "عامل مصري"؛ لو كان

(١٦٦) **صدى البلد**، ٣ أيار ٢٠١٠؛ (١٦٧) **الحياة**، ٥ أيار ٢٠١٠؛ (١٦٨) **السفير**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (١٦٩) **الأخبار**، ٣ أيار ٢٠١٠؛ (١٧٠) **المصدر نفسه**، ٨ أيار ٢٠١٠؛ (١٧١) **المستقبل**، ٩ أيار ٢٠١٠.

لبنانياً من عائلة ما، من طائفة ما، أو من جنسية أخرى أو "مصري مليونير"... هل كان سيهون تكوّن الرهط الهائج الدموي من الأصل، هل كان سيبلغ هذه الدرجة من الإجرام والبشاعة؟ هذا لو تكوّن لأي سبب من الأسباب؟ طبعاً لا. المصري عموماً في نظر اللبنانيين الاختزالي والعنصري ليس سوى عامل فار من جحيم بلاده، بطرق غير مشروعة غالباً. لم يعد ذاك المواطن الجذاب المحترم كما كان عليه في الأربعينات والخمسينات والستينات. انه اليوم النموذج المثالي لـ"الغريب" في القرية؛ الضعيف الآتي من أمة فقدت عزوتها، الفقير اللاهث خلف لقمة العيش، المقطوع الجذور. الغريب في القرية هو المستضعف وسط مستضعفين. والمسضعفون أيضاً يميزون بين مستضعف أقوى منهم وآخر أضعف. فيستبيحون في غياب القانون».

داود الشريان انتقد في مقالة بعنوان «صمت الصحافة المصرية»[١٧٢] غياب موضوع قتل محمد مسلم في الإعلام المصري. كتب أن «الشاب المصري محمد سليم الذي سحلته قرية لبنانية حتى الموت، لم يثر اهتمام الصحافة المصرية، وكتاب الأعمدة فيها... وكأن الميت كلب».
الشريان أضاف أن «صمت الصحافة المصرية، وصحافة المعارضة في شكل خاص، يثير الاستغراب، فهذه الصحف تقيم الدنيا لو عثر على مواطن مصري على رصيف في دولة خليجية».
واعتبر الشريان أن «الخلاف مع هذه الصحافة وبعض كتابها هو مجافاة الموضوعية والمهنية، وتحويل المواطن المصري إلى وسيلة لتصفية حسابات سياسية مع دول».

ميرفت السيوفي، مجاراة لمنطق تفوح منه رائحة عنصرية ما، كتبت تحت عنوان «جريمة كترمايا والدور التحريضي الذي مارسه الإعلام العربي»[١٧٣]: «يبدو أنّ مكتب القاهرة في قناة العربية مثلاً أنشط وأكثر فاعلية من مكتبها في بيروت، فصدّرت موقعها بعنوان "المسحول"، ولم يكلّف مكتبها في بيروت نفسه عناء إيصال الصورة الحقيقية، للقاتل محمد سليم مسلّم فقد كان مسجوناً لمدة سبعة أشهر على ذمّة قضية اعتدائه على قاصر في الثالثة عشرة من العمر، وجريمة كهذه في صعيد مصر تطير فيها الرقاب ويُتوارث الثأر عشرات السنين!! ولم ينقل الإعلام اللبناني أن القاتل أراد الاستفادة من نص قضائي في القانون اللبناني يسقط الملاحقة القضائية بحق مغتصب فتاة إن تزوجها، وهذا ما كان يسعى إليه الجاني/المسحول».

غسان حجار في مقالة عنوانها «التحرر من تبعات الإعلام السطحي... ومن كوكتيل النقابة»[١٧٤] كتب: «كلنا مجرمون في ساعات قبل أن نعود إلى وعينا، ومن الأفضل الإسراع في العودة إلى العقل والتعقل، والتشديد على فردية الحادث، ووضعه في إطاره الصحيح حتى لا يؤثر في العلاقة الطيبة القائمة بين الشعبين منذ زمن بعيد».

المقالات التي حصرت مسؤولية الجريمة الثانية ببعض الكترماويين لا بكترمايا قليلة ومن أبرزها مقالة سعدى علوه «دفاعاً عن كترمايا...»[١٧٥]، التي جاء فيها «وجد في كترمايا شباب آخرون قاموا بسحب محمد من بين المعتدين، ونقلوه إلى مستشفى سبلين الحكومي لإسعافه».

---

(١٧٢) **الحياة**، ٣ أيار ٢٠١٠؛ (١٧٣) **نادين**، ١٠ أيار ٢٠١٠، ص ١٤-١٦؛ (١٧٤) **النهار**، ١٣ أيار ٢٠١٠؛ (١٧٥) **السفير**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

اللادولة دفاعاً عن الدولة!

بعض مقالات الرأي استحضر للاعتراض على الجريمة منطقاً لا يمت بصلة إلى فكرة الدولة الجامعة وما تستتبعه من وجود سلطة قضائية واحدة وخضوع لقانون واحد.

ففي المقالة المومأ إليها أعلاه «دفاعاً عن كترمايا...»[١٧٦] تختار سعدى علوه أن تبدأ بالتذكير بالآية القرآنية التي تقول: «ومن قُتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنه كان منصوراً». السبب في ذلك هو نقد الجريمة انطلاقاً من الشريعة الإسلامية وكأن شرع الإسلام يطبق في لبنان! علوه تنطلق من التسليم «جدلاً بأن من شاركوا في قتل مسلم اعتبروا أنفسهم أولياء الضحايا وجعل لهم سلطان» [سلطاناً] لتشير إلى أن «الشريعة الإسلامية نفسها يُنقل عن رسولها الكريم الحديث الشريف "إياكم والمثلة ولو بالكلب العقور" والمُثْلةُ هنا تعني "التمثيل"». ومن فرضياتها الإسلامية تعبّر في مكان آخر من مقالتها عن امتعاضها من عدم تدخل الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر! تقول: «وماذا عن إمام كترمايا والمشايخ فيها، وواجبهم في تهدئة الناس الغاضبين، وتذكيرهم بالآيات القرآنية التي تنهى عن التمثيل بالجثث، وإن سمح الإسلام بإعدام القاتل فهو ينيط ذلك بالحاكم والسلطات وليس بالمدنيين».

لا يعرف القارئ سبب كل هذه المسلمات الإسلامية وتحليلها في مقام ليس مقامها بخاصة أن علوه تتحدث في موضع آخر عن العقاب الذي ينطلق من نص القانون، ولكن هنا أيضاً استسهلت الكاتبة إدانة محمد مسلم ونصّبت نفسها قاضياً حتى قبل صدور نتائج فحوصات الحمض النووي للدماء التي تغطي قميصاً من قمصانه وسكيناً عثرت عليهما القوى الأمنية في منزله. تقول علوه: «لا يناقش أحد في وجوب نَيْله [مسلم] العقاب اللازم الذي ينص عليه القانون بعد إثبات إدانته وإقرانها بالدلائل».

ميرفت السيوفي، في مقالة تحت عنوان، «جريمة كترمايا والدور التحريضي الذي مارسه الإعلام العربي»[١٧٧] تشير إلى إعلان «عدد من علماء الأزهر رفضهم الشديد لجريمة التمثيل بجثة الشاب المصري، مؤكدين أن هذه الجريمة لا تتفق مع الشرائع السماوية، وهي محرمة بكل الأحوال وتستدعي تطبيق حد "القصاص" على من ارتكبها».
وعلى ما ذكرته اختارت القول: «ربما من واجبنا الرد على هذه الهبّة الإسلامية في وجه لبنان بأخبار سحل مماثلة التزم علماء الأزهر حيالها الصمت الكلّي عام ٢٠٠٨».

قوى الأمن المستهترة والنائب المحرّض

في مقالتها «دفاعاً عن كترمايا...»[١٧٨] تلفت سعدى علوه إلى أن المسؤولية في ما حصل «هي مسؤولية قرار القوى الأمنية بالإتيان بـ"مشتبه به"، وفق ما وصف مصدر أمني رفيع لـ **السفير** حال المتهم محمد مسلم لحظة اقتياده إلى موقع الجريمة، "لإجراء بعض التعديلات"»، خاصة وأن مسلم «اقتيد بعدما سبقه الكلام عن أن القوى الأمنية قبضت على الفاعل... على القاتل... على المجرم المتوحش الذي قتل الجدّين المسنّين العزل [الأعزلين] والطفلتين البريئتين».

(١٧٦) **السفير**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (١٧٧) **نادين**، ١٠ أيار ٢٠١٠، ص ١٤ـ١٦؛ (١٧٨) **السفير**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

عمر نشابة، في مقالة بعنوان «شريعة الغاب بحضور الدولة»[١٧٩]، اعتبر أن بعض الضباط جدد «وغيرهم من المسؤولين الرسميين انتحل صفة المدعي العام وقاضي التحقيق ورئيس محكمة الجنايات عبر إصدار ما اعتُبر حكماً مبرماً بحق محمد سليم مسلم».
ومما نطالعه في مقالة نشابة نفسها: «المديرية العامة لقوى الأمن كانت قد وزعت بياناً قبل وقوع ذلك، [قبل الجريمة الثانية]، بساعات قليلة، (الساعة التاسعة والنصف صباحاً)، جاء فيه أن المدير العام لقوى الأمن الداخلي أبلغ وزير الداخلية بأن "فصيلة درك شحيم قد أوقفت أحد المشتبه فيهم، وتمكنت من ضبط سكين وقميص عليهما آثار دماء عُثر عليهما داخل منزله، ويقوم مكتب المختبرات الجنائية التابع لقسم المباحث العلمية في وحدة الشرطة القضائية بتحليل الـ دي إن إيه لمقارنة دماء الضحايا ببقع الدماء الموجودة على الأدلة المضبوطة، وذلك تحت إشراف القضاء المختص".
لا يخفى استعجال قوى الأمن التباهي بـ"إنجازها" على أحد، لكن لماذا أغفل كاتب البيان قرينة البراءة، علماً بأن الرجل يعمل في مسلخ للأبقار وقد يكون السكين من أدوات المهنة؟ لماذا استعجال عرض العضلات؟
لم يفتح تحقيق مسلكي أو قضائي بشأن إفشاء معلومات تتعلق بما أدلى به المشتبه فيه للمحققين. ألا يرى المدير العام بالحدّ الأدنى، تجاوزاً لسريّة التحقيق يعاقب عليه القانون؟ "اعترف الرجل بارتكابه جريمة القتل المروّعة... إنه القاتل!" لكن لن يسمح وضع جثته المشوّهة للطبيب الشرعي بإثبات ما إن كان قد تعرّض للتعذيب أثناء التحقيق معه. ألا تدفع قسوة التعذيب أي أحد إلى الاعتراف بأي فعل؟».

عوني الكعكي في افتتاحية بعنوان «الجرائم لا تعالج بجرائم أبشع وأكبر»[١٨٠] أشار إلى «أن هناك تقصيراً فعلياً، خصوصاً من قبل القوى الأمنية».

ميرفت السيوفي في مقالتها «جريمة كترمايا والدور التحريضي الذي مارسه الإعلام العربي»[١٨١] تضيف: «ثمّة جريمة وحشية وقعت، ذهب ضحيتها أربعة أبرياء بغير ذنب، وثمة حالة جنون انتابت أهالي كترمايا الذين شاهدوا جثث الضحايا وما فعل بها، وثمة هستيريا وحشية انتابت الجمع بعد الإتيان بالقاتل إلى موقع جريمته في لحظة تشييع قتلاه، هناك خطأ مميت ارتكبه المسؤول الذي ساق الجاني إلى موقع الجريمة ليسرق عدسات الكاميرات من جثامين الضحايا وجنازاتهم...».

خالد صاغية في مقالة عنوانها «كترمايا أكثر من قرية»[١٨٢] تحدث عن «نائب عن المنطقة كاد [كان] قد دعا دون خجل، قبل وقت قصير من الجريمة، إلى الاقتصاص من المواطن المصري في ساحة القرية».

في مقالة عنوانها «دولة المتوحشين»[١٨٣] تحدث وائل عبد الفتاح عن «مشاعر الانتقام التي سيطرت على القرية ووصلت إلى مطالبة نائبها في البرلمان، (ينتمي إلى تيار المستقبل)، بأن ينفّذ الحكم في ساحة القرية».

---

(١٧٩) **الأخبار**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (١٨٠) **الشرق**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (١٨١) **نادين**، ١٠ أيار ٢٠١٠، ص ١٤ـ١٦؛ (١٨٢) **الأخبار**، ٣ أيار ٢٠١٠؛ (١٨٣) **المصدر نفسه**، ٥ أيار ٢٠١٠.

وفـي المقالة نفسـها ذكر عبد الفتـاح أن «هناك نائباً منذ عدة أشـهر اقترح تنفيذ عقوبة الإعدام بالمتهم بالاغتصـاب، فـي الميادين العامة وعلى الهواء مباشرة».

فـي مقالة عنوانها «مهرجان كترمايا: إشـعاع ونور وسـحل»[١٨٤] اعتبر أسـعد أبو خليل أن «بعض أهل كترمايـا قامـوا بالفعلـة بترتيـب وتنظيـم دقيق. تقاسموا الأدوار ولم يتركوا فرصة للتأمل أو لإعادة النظـر. الأمـر كان لافتاً في ضـبطه عمليـة القتل والتعذيـب، وقد يزيد من القيمـة الانتخابية للبلدة في حسابات تيّار المستقبل الطائفي ـ المذهبي». ويضـيف أبـو خليـل: «القتل فـي كترمايـا يرتبط بالتحريض الطائفـي المتفلت الـذي أطلقه رفيق الحريـري وابنـه مـن بعـده برعاية الأميـر مقرن وجهـازه وأموالـه الكثيرة التـي تشـتري وتلغي أي انتخابـات فـي أي بلد عربـي. إن الطـلاء الديني وصيحات التكبير التي صاحبت القتل والتمثيل هي جزء من التسـويغ الطائفي / الديني الذي صاحب مهرجان الحريرية بعد اغتيال مؤسسها. والتسويغ الديني، (الذي لا علاقة له بالدين)، نتيجة طبيعية لمصنع التطرّف الديني الإرهابي الذي شاركت في صـنعه هيئة كبار العلماء في السعودية بالاشتراك مـع الأمير تركي فـي حقبة الحرب في أفغانسـتان خدمة للمصالح الأميركية في الحرب الباردة».
وفـي أماكـن متفرقـة فـي مقالتـه الطويلـة كتب أبو خليـل: «ومن التجربة الحريرية، اسـتقى أهل كترمايا، أو من شـارك منهم فـي القتل والتمثيل، تجربة إصدار الحكم والإدانة بلا محاكمة. محمد الحجّار وقف قبل قتل المشتبه فيه وطالب بإعدامه في سـاحة البلدة أمام الناس... وقد سك الجهاز الإعلامي لآل الحريري عبارة "الاتهام السياسـي" الذي يناقض كل الأعراف القانونية في الدول ذات الحد الأدنى من الديموقراطية...
طبعـاً، من الظلـم تحميـل أهل كترمايـا وحدهم المسـؤولية، أو حتـى بعضـهم. الجـو العـام فـي البلاد، بالإضـافة إلى الثقافة السياسـية السائدة في لبنان، هي المسـؤولة، قوى الأمن الداخلي هي المسؤول الأول...».

شريعة الغاب واللادولة

ذهب بعض أصحاب المقالات إلى إلقاء الضوء على مـا اكتنف فعل مرتكبي جريمة كترمايا الثانية من وحشية وصفات أخرى مرادفة لهذا التوصيف.

فـي مقالـة بعنـوان «شـريعة الغـاب بحضـور الدولة»[١٨٥] يصـف عمر نشابة طريقة قتل محمد مسـلم بأنها «أعمال وحشية لا مثيل لها إلا في دول تحكمها شـريعة الغاب، إذ بادر حشـد من الناس، بوجود رجال بـزيّ قوى الأمن والجيش والشـرطة البلدية، إلى سـحل الشاب المشـتبه فيه والتنكيل بجثته قبـل تعليقها علـى عمود كهرباء في وسـط بلدة كترمايا».

غسـان جواد تحت عنوان «كترمايـا والقانون»[١٨٦] كتـب أن «الأهالـي قامـوا بتنفيس غضـبتهم على الجاني بطريقة تنتمي إلى ما قبل التاريخ، وما قبل المجتمـع الزراعـي والقبلي ونشـوء الدولة ووجود القانون».
ويضـيف جواد: «ليس مقبولاً في القـرن الحادي والعشـرين أن يُقتصّ من قاتل بهذا العنف، وبهذه الوحشية والبربرية، لا منطق ولا عقيدة اجتماعية أو دينية أو قانونية وقضـائية تقبـل بذلك أو تدعو إليـه، لكن العبرة من سـلوك الأهالي "المتطرف"

(١٨٤) **الأخبار**، ٨ أيار ٢٠١٠؛ (١٨٥) **المصدر نفسه**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (١٨٦) **اللواء**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

يجب أن تدعونا إلى التفكّر في أحوال الدولة التي نعيش فيها، والتفكّر في هيبتها واقتدارها حتى نقنع المواطنين بأنها وحدها من يحتكر العنف تنفيذاً للقانون».

هشام يحيى في تحليل عنوانه «بين جريمتي كترمايا... وزيارة الوفد الأميركي إلى الحدود / المطلوب حماية المجتمع... وطرح المساءلة؟»[١٨٧] وصف ما جرى في بلدة كترمايا بأنه «عنف تجاوز كل المألوف ووصل إلى حدود الهمجية بأبشع صورها الإنسانية...». وذكّر في مكان آخر بأن هذا المجتمع الذي تمخضت عنه جريمة كترمايا الثانية هو عينه «المجتمع الذي يختزن كل هذا الكم من المقدرة على ارتكاب العنف بأبشع صوره الإنسانية والذي طبع إلى حد كبير مأساة الحرب الأهلية اللبنانية».

أما فؤاد دعبول، في تعليق بعنوان «الحزبية والعائلية والعصبية!»[١٨٨] كتب: «لا أحد يصدق ما حدث في كترمايا... وفي هذه الأيام... وفي هذا العصر... لماذا فلتان الغرائز والعصبيات؟ منذ انقلاب عبد الكريم قاسم وزملائه... وسحل نوري السعيد في شوارع بغداد... وبعد رحيل مهداوي العراق، غابت أخبار السحل... لكنها استيقظت في كترمايا... ولكن، لا يستطيع أحد، إلا أن "يبكي" على هذا البلد؟ وألاّ يجد حلاً، لهذه المآسي والفواجع والكوارث، إلا عبر الدولة... وبقيام الدولة الصارمة في عدالتها، لا في ظلمها».

خالد صاغية في مقالة عنوانها «كترمايا أكثر من قرية»[١٨٩] اعتبر أن «الشعب اللبناني برمّته خضع لعملية حقن مستمرّ على امتداد الأعوام الخمسة الماضية، وهو الذي لم يشف بعد من آثار الحرب الأهلية... [و] بصورة كاريكاتورية، يمكن القول إن الحرب الأهلية الباردة انفجرت فجأة في وجه العامل الغريب.

ففي ما حصل في كترمايا شيء من صراخ ٢٠٠٥ التحريضي ضدّ نصف الشعب اللبناني، كأنّ هذا النصف هو المسؤول عن اغتيال رفيق الحريري. وفيه أيضاً شيء من أحداث الجامعة العربية. وفيه أيضاً شيء من أحداث السابع من أيار. تلك الأحداث التي جرى استيعابها سياسياً، لكنها راسخة في الذاكرة الجماعية».

وختم صاغية مقالته بالقول إن «كترمايا أكثر من قرية. كترمايا هي لبنان حين يتجرأ على النظر إلى نفسه في المرآة».

وائل عبد الفتاح، في مقالة عنوانها «دولة المتوحشين»،[١٩٠] وصف عقلية المشاركين في الجريمة الثانية أنها «قبلية طائفية غوغائية متوحشة لا ترى إلا بعين واحدة. فرقة متوحشين اختطفت الشاب من سيارة الشرطة وقتلته بالضرب والطعنات، ثم سحلته في الشوارع وعلّقت جثته على سيارة تلف القرية وسط تهليلات "اللّه أكبر" و"اللّه انتقم من المجرم" و"وفي كترمايا لا يضيع الحق"».

عبد الفتاح أضاف أن «هؤلاء المتوحشين هم تربية ثقافة لا تؤمن بقوة الدولة ولا تثق بتحقيق العدالة».

لم يقتل بعض أهالي كترمايا حين ارتكبوا جريمتهم بمحمد مسلّم القتيل فقط بل قتلوا معه فكرتي العدالة والدولة، على ما رأى بعض مَن كتب حول الجريمة.

(١٨٧) **الديار**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (١٨٨) **الأنوار**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (١٨٩) **الأخبار**، ٣ أيار ٢٠١٠؛ (١٩٠) **المصدر نفسه**، ٥ أيار ٢٠١٠.

خالـد صـاغية ختـم مقالته التـي كتبهـا بعنوان «شريعة الغاب بحضـور الدولة»[١٩١] بالقول: «قتل حشـد من الناس محمد سليم مسـلم، وقتلوا معه العدالة وهم يفاخرون بتحقيقها. لم توقف النيابة العامة أحداً حتى ساعة متأخرة من ليل أمس، ولم يصـدر عنها أو عن وزارة العدل مـا يوازي حجم الجريمة وبشـاعة الصـورة المذلة للبنان وللدولة ومؤسساتها».

زينا الخوري، تحت عنوان «الوحش حاضر...»[١٩٢]، اعتبرت أن «اشـتراك الجماعة في مهرجان القتل ظاهرة مرعبـة تعيدنا إلى العصـور الحجرية... وإلى عـادات القبائل الهمجية، حيث يتحول القتل إلى "احتفالية"».

عونـي الكعكي، فـي افتتاحيـة بعنـوان «الجرائم لا تعالـج بجرائم أبشـع وأكبر»[١٩٣]، لفـت إلى أن الجريمة الثانية تضـعنا أمام أسـئلة عـدة منها: «ما جرى هـو عملية تجاوز خطيـرة للغاية للدولة والسـلطة القضـائية»، «إن مشـهد الانتقام والثأر وبشاعة ما جرى تشويه لصورة لبنان الحضارية، وكأن، لا سـمح اللّه، هـذا البلـد محكوم بشـرعة الغاب».

الكعكي أضـاف: «إن العدالة القضـائية في لبنان كانـت مـن دون أي شـك سـتقتص مـن الجاني، وسـتنزل بحقه العقوبة القصـوى بعـد التأكد من ارتكابه الجريمة...

نحـن في بلد حضـاري نعتـز بقيمنـا، ولبنان فيه قضاء عادل، ومشهود له، ونؤمن إيماناً قاطعاً بأن القاتل سيقتل ولو بعد حين».

وفي منطق مـواز للمنطق السـابق، أي لمنطق أن القتيل في الجريمة الثانية كان الدولة، اعتبر بعض الكتّاب أن غياب الدولة وهيبتها هو ما دفع ببعض أهالي كترمايا إلى سلوك ما سلكوه من فعل.

غسـان جواد تحت عنوان «كترمايا والقانون»[١٩٤] كتب: «لماذا تولد لدى هؤلاء شـعور بضرورة أخذ ثأرهـم بأيديهم؟ الأرجـح أنّهم لا يشـعرون بقوة الدولـة وسـلطتها وحضـورها ويتصـرّفون علـى أساس أنها أضـعف من أن تمسك بقاتل وتحاكمه وتصدر بحقه الأحكام القضائية المنصوص عنها في القانون.

بهذا المعنى هم بتصـرفهم هذا إنما يعبّرون عن شـعور لبناني عام بأنّ المجتمـع أقوى من الدولة، وأن فـي وسـعه أن يخرج عـن طـوره ويأخذ حقه بيديه».

زينـب ياغي تحـت عنوان «حـذار! صـرنا نتبادل القتـل»[١٩٥] كتبـت: «ما حصـل هو دليـل على أن لبنـان، بأنظمته الفكريـة والثقافية والاجتماعية، يعيشـ في عصـر ما قبـل الدولـة، وفـي مجتمع تحكمه مقاييس العائـلات والطوائف والمذاهب، المسـتقلة عـن القوانيـن الجامعة، التي تسـاوي ما بين البشـر أمام القانون، بمعـزل عن إمارات تصعد وتخبو بحسب زعاماتها».

المحامي لوسـيان عون كتب تحت عنوان «من هم الضـحايا ومن هـم الجناة ومن يتحمّل مسـؤولية التقصـير»[١٩٦]: إن «هذه الجريمة وما تخللها من أحداث مأسـوية تسـتدعي إعادة نظر بما أصاب هيبة الدولة من خلل، وبسـبب قناعة تنمو بشـكل

---

(١٩١) **الأخبار**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (١٩٢) **الديار**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (١٩٣) **الشرق**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (١٩٤) **اللواء**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (١٩٥) **السفير**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (١٩٦) **صدى البلد**، ١ أيار ٢٠١٠.

مطـرد لدى الرأي العام بأن الجاني سـوف يخلى سبيله لاحقاً، ولن ينال العقاب العادل».
وأضاف أنه استوقفه «برنامج بث على هواء إحدى إذاعات الأف أم اسـتفتى المواطنيـن على خلفية جريمـة كترمايـا فـكان أن أثارتني الدهشـة لدى سـماع معظم الذين اتصـلوا بالإذاعـة المذكورة وكانـوا مؤيديـن لشـريعة "العيـن بالعين والسـن بالسـن" لعدم ثقتهم بالأجهـزة الأمنية ـ على حد مـا كانوا يعلنون وهذا ما يشـكل خطراً على الأمن الاجتماعـي ويخـرج الواقـع مـن النظـام العدلي رويـداً فرويـداً باتجاه المجتمعات التـي تدعو إلى الاقتصـاص الفـوري مـن الجانـي دون محاكمـة عادلـة ودون توفير حق الدفاع المقدس له وإحاطة الجريمة من كل جوانبها».

علـي الأميـن في مقالـة عنوانهـا «عـن الجريمة الاجتماعيـة والسياسـية»[١٩٧] لفـت ناقـداً إلـى «النـزوع إلى التواطؤ المركب الذي يدفع المجتمع ومؤسسـات الدولـة ثمنـه الباهـظ. التواطـؤ في تقاسم الدولة وتعطيلها لحساب الدويلات، تواطؤ بين أطراف السلطة لتجويف الدولة الجامعة، لذا يتحول الأمن والقضاء والإدارة العامة، أدوات بيد الأقوى، وأدوات تسـتخدم لصـالح هذا الفريق أو ذاك على حساب القانون».
ويتابـع الأميـن: «المواطن فـي لبنان يشـعر بأنه أعـزل، لا يحميـه القانـون وقـد يحمـي المعتدي عمليـاً، المواطـن في لبنـان كاليتيـم إذا أراد أن يكـون مواطنـاً صـالحاً يتبـع السـبل المشـروعة لتأميـن حقوقـه المشـروعة... السـلطة البديلـة التي ترسـخت في الممارسـة اللبنانية اليوم، كما لـم تترسـخ في زمـن الحـرب، كفيلة بـأن تجعل السـلوك العـام للبنانييـن أن ينحـو أكثـر باتجاه اللجـوء إلى الدويلـة والى الزعيم وإلـى الحزب، وإلـى الطائفـة... جريمة كترمايـا الجماعية هي إحدى [أحد] تداعيات الدولة الضعيفة التي يكفل ضـعفها أن نشهد المزيد من القتل المباشر وغير المباشر لكل ما يرمز إلى القانون والدولة من قبل المتضررين والمنتفعين من هزال الدولة على حد سواء».

وائل عبد الفتاح، في مقالته «دولة المتوحشين»[١٩٨]، كتب: «من ربّى الوحوش في كترمايا؟ إنها الجريمة الكاشـفة لدولة ما بعد الاسـتقلال. الدولة فشلت في أن تكون دولة بالمعنى الحديث. بقيت في إطار "الاستبداد الشـرقي" بقشور سقطت بفعل عوامل التعرية (الفسـاد، الهزيمة العسكرية، الشيخوخة وانعدام الكفاءة). الدولة لم تقنع أهالي ضـحايا مذبحة كترمايا بأنها قـادرة على تحقيق العدالة، ودفعت المذعورين من هول القتل الجماعي للعودة إلى ما قبل عصور العدالة الحديثة».
ويضـيف عبد الفتاح: «الحقيقة السـاطعة هنا أن الجماعـة، لا الدولة، هـي التي فرضـت قانونها، لأنها ببساطة مصدر أمان الشخص الذي لم يجد الدولـة إلا في حنجـرة إيديولوجية... الشـخص العادي رأى دولته أسـيرة نخب فاسـدة، لا تحمي إلا مجموعتهـا الصـغيرة، فعاد هو إلـى جماعته ليشعر بالأمان».
ومما يضـيفه عبـد الفتـاح أن «العدالـة الحديثة لا تطبّـق وفق عقليـة الانتقام، ولا بتلـك البدائية التـي تعتمد على هـذه الطريقة البشـعة في القتل والتمثيل الوحشـي. القانون الحديـث غيّر مفهوم العقـاب من الانتقام إلى الإصـلاح... حل الهدف [و] ليس الانتقام من شخص المجرم. الهدف هو عدم تكرار الجريمة. وقد اكتشف فلاسفة القانون

(١٩٧) **صدى البلد**، ٣ أيار ٢٠١٠؛ (١٩٨) **الأخبار**، ٥ أيار ٢٠١٠.

أن تكـرار حفلات التعذيب العلنيـة يغذّي الجريمة ويشـحن العنـف والهمجيـة ولا يوقفهـا. مـن هنا انتقلت فكرة العقاب من الانتقام إلى الإصلاح، في ثـورة غيّرت مفاهيم العدالة. وهذا هو المرعب في كترمايا». وختم الكاتب بالجملة التالية: «عندما لا يثـق أحد بأن مؤسسـات الدولة تنفّـذ العدل، فإنه سـيحاول تحقيق العدل بنفسـه. إنهـا لحظة نهاية حلم الاستقلال كاملاً. الدولة أسيرة وحوش شرسة وتخلق جيوشاً طيبة تدافع عن وجودها».

وضاح شرارة في مقالته المعنونة «يوم آخر من أيام القتل العادي... في بلدة كترمايا الشوفية اللبنانية الجماعة الأهلية تقتص من منتهك أصولها بالعودة إلـى أركان اجتماعها العنيفة والحربية»[١٩٩] اعتبر أن «إخـراج القصـاص من أيـدي الأهل والجماعة الأهلية، وقصـره على هيئة ليسـت مـن الأهل، ولا تميل ميلهم ولا تخالطهم ولا تلابسـهم، يتحاشـى الغـرق فـي دوامـة رد الدم علـى الـدم، و"عدالة" الـردود، على معنى مسـاواتها الواحـدة الأخرى لا إلى حد غير حد التفانـي أو الإفناء المتبادل، على قول نظرية الردع النووي الهوبسية».
بحسـب شـرارة «يقتضـي "رفع" الاقتصـاص من عنف الأهل المحموميـن إلى برد العدالة المجردة من الأهـواء والميـل حَمْل الجانـي المفترض على إنسـان تام شرائط الإنسية السوية من عقل وإرادة ومشـاعر... وهو يُقاضـى على شـرط المسـؤولية عمـا فعـل. وإذا لم يقاضـ على هذا الشـرط جاء نفيه من الأهليـة الاجتماعية، ومن الحياة كلها في النظم التي تلحظ الإعدام، متعسـفاً وداعياً لدوام العنف».
وتحت عنـوان فرعي من مقالة شـرارة هو «عدالة الأهـل» يلفـت إلـى أن «عدالـة الأهـل أبعـد غوراً و"أعمق" من عدالة الدولة... وهم وحدهم يسـعهم الرد على الانتهاك المروع لأركان الاجتماع والتأنس والتمدن والضـيافة وصـرمها بنظيـر يخاله الأهل مساوياً ورادعاً».
شـرارة أدرج «خروج جماعة كترمايـا الأهلية على الدولة واقعة القتل المزدوجة في "ثقافة" اجتماعية وسياسـية وعدليـة عربيـة عريضـة ومتجـددة. وتجهـر الواقعـة المزدوجـة (ولم نتنـاول منها إلا شـقها الثانـي المتاح) منازعـة الجماعـة الأهلية ــ المؤتلفـة من عائلات "عشـائرية" وإقامة بلدية واعتقاد مشترك وأحلاف وخلافات على مراتب ــ الدولة، وإداراتها ومنطقها الاجتماعي والقانوني أو الحقوقي المضمر، على السلطة».
ويلفت شـرارة إلـى أنـه «إذا كان "مثـال" الدولة، الحديثة والديموقراطية المدنية، حسم المنازعة، فأخرج من أيدي الجماعات الأهلية السلاح ["حق" الدمـاء] والقانـون والجبايـة و[الانتقـال علـى] الطـرق والأمـن تالياً، فالحق أن المثال لم يحسـم المنازعة في المجتمعات العربية. فنسيج معظمها جماعات أهلية وعصبية، ودولها عصبيات متغلبة، بواسـطة أجهزة الدولة المحدثة في أحيان كثيرة، تنازع عصـبيات أخـرى. ولحمة هـذه أهلية، على المعنـى المتقـدم. وعوامل اللحمة هـي ما تخالف به الجماعـة الأهلية الجماعات الأخرى، ويضـوي تماسكها الرجراج، وتدفع به تفتتها الداخلي بوجه صوغ الروابط واللحمات والخلافات ومعنى السلطة ومواردها على أركان أخرى غير أركان العصـبيات الأهلية ومعاييرها ودوائرها».
ويختتم شرارة مقالته بالإشـارة إلى أنه «يستدعي الثأر للجماعة الأهلية فعلاً لا يسبر "عمقه" ويختصر العلاقة الاجتماعية في حق الدماء وفروعه، ويوقظ بربرية مدمرة تغفو على حدود الجماعات».

---

(١٩٩) **الحياة**، ٥ أيار ٢٠١٠.

أمّا زهير هواري في مقالة عنوانها «"حادثة" كترمايا في دلالاتها عن تفكك الدولة: الجريمة والعقاب وسط نزاع المجتمعات الأهلية»[٢٠٠] فيذهب إلى أنه «لا بد من الانطلاق في رؤية ما حدث انطلاقاً مما يشهده لبنان منذ سنوات طويلة من تلاشي منطق الدولة وفقدانها الدور الذي أنيط بها كمؤسسة من المجتمع العام وفوقه مكلفة بإدارة علاقاته وصراعاته بموجب القانون الذي ارتضت الجماعات المكونة أن تحتكم إليه في إدارة منازعاتها على درجاتها المتعددة».

بناء عليه يتابع الهواري: «[لقد] بات الاعتقاد السائد لدى اللبنانيين أن الجرائم الفعلية ذات الأوزان الكبرى، والعديد من الصغرى أيضاً، لا أمل بمتابعتها بدقة والعثور على القتلة وسوقهم إلى العدالة وبالتالي الاقتصاص منهم. بالطبع لا ينبع مثل هذا الوضع من انعدام كفاءة الأجهزة الأمنية وقصور إمكاناتها البشرية والمادية و"سوء تقدير الموقف"، بقدر ما يعود إلى التخريب الذي مارسه المجتمع السياسي والأهلي على حد سواء على المؤسسات العامة ومنها المؤسسات المعنية بالسهر على أمن المجتمع وملاحقة المجرمين...

وعليه يمكن القول إننا وصلنا إلى وضع بات معه كل ما في البلد من مؤسسات رسمية تجد فئة أهلية تتهمها بشكل أو بآخر، ما دامت لا تفعل ما تراه هي وليس تطبيق القوانين وتحقيق العدالة. وفي مثل هذا الوضع أصبحت تلك الأجهزة مشلولة إلى هذا الحد أو ذاك عن القيام بواجباتها البديهية. ولعله في الواقعة التي نشير إليها يجب أن نتذكر أن القوى المواكبة للمتهم لم تستطع أكثر من إطلاق النار في الهواء لمنع الغاضبين من انتزاع المتهم من يدها والتنكيل به. إذ إن أي تصرف آخر يمكن أن تعتمده كان من البديهي أن يلحق إصابات بالمهاجمين. وهو ما من شأنه مثلاً أن يفتح باباً إضافياً على هذه المؤسسة وهي التي لم تبرأ بعد من سيل ومسلسل الاتهامات التي تكال لها تحت عناوين متعددة. وقد تبين أن قيام أجهزة أخرى باستعمال ما تملكه من صلاحيات في الدفاع عن نفسها في مناسبات مختلفة انتهى بالعديد من رجالها إلى الوقوف في قفص الاتهام أمام المحاكم وإصدار أحكام بحقهم زجّت بالعديد منهم في السجون...

إننا بتنا اليوم أمام واقعة ووقائع لا تخطئها العين وهي تلك المتمثلة بوجود مراكز قوى أهلية وطائفية فوق النظام وأحكامه بينما تجاهد أخرى في الحفاظ على حصتها منه. أي أنه خلافاً للمرحلة السابقة عندما كانت هناك مراكز قوى متعددة ومتوازنة تلعب دورها في بنية الدولة والمجتمع وتتيح تطبيق الأحكام العامة باعتبارها التعبير عن المشترك بين الجماعات. وعليه يصبح صحيحاً ما يقوله أستاذنا القانوني الدستوري الدكتور محمد المجذوب في كتابه **القانون الدستوري والنظام السياسي** (ص ٢٥٤ـ ٢٥٥): "... كل مذهب يعتبر نفسه مجتمعاً قائماً بذاته لا تربطه بالمجتمعات المذهبية الأخرى إلا روابط واهية تفرضها فكرة الاستمرار في التعايش وصون المصالح الخاصة... ومعه تتحول الدولة إلى آلة تعمل لحساب زعماء الجماعات أو إلى مزرعة يتقاسم خيراتها هؤلاء وتحل الجماعات في النهاية محل الدولة ومؤسساتها ويصبح الزعماء المذهبيون المرجع الوحيد لكل طالب خدمة"...

والجماعة الأهلية التي شعرت وتشعر بأنها مستهدفة، فمارست "عدالتها"، ما كرس ضياع الدولة ومؤسساتها الأمنية والقضائية، حادثة

(٢٠٠) **السفير**، ٦ أيار ٢٠١٠.

كترمايا تقول إننا لا نزال نسير دون تردد في اتجاه العودة الى "عدالة" مجتمعات الطوائف وقواها».

خالد غزال في مقالة عنوانها «انطلاقاً من حادثة ليست بخيلة بالدلالات / لبنان: الجريمة والعقاب وانحلال الدولة»(٢٠١) اعتبر أن «الانتقام من الجاني يستدعي التأمل والتحليل لأنه يؤشر إلى درجة التراجع المريع في منطق موقع الدولة وهيمنتها واحتكارها المفترض للعنف الذي تمارسه وفق سلطة القانون».
وعن حال الدولة اللبنانية كتب غزال: «لم تكن الدولة اللبنانية يوماً دولة قوية بالمعنى الفعلي لكلمة قوة، بما هي المرجع في تقرير العنف وممارستها، كان يمكن تشبيهها بـ "دولة رخوة"، تتقاسم الحكم فيها السلطة الرسمية وسلطات الأمر الواقع، تعايشاً في الغالب، وتصادماً أحياناً أخرى. لكن المسار الذي سلكه مسار الدولة وموقعها في السنوات الماضية، غلب عليه انتقال من الدولة الرخوة إلى انحلال الدولة. تقدم التقارير الأمنية التي تنشرها الصحف يومياً حجماً مخيفاً من الجرائم التي ترتكب، سرقة واعتداء على المواطنين وتخريباً... من دون أن تتمكن دائماً السلطة من القبض على الفاعلين، وأحياناً تعجز عن القبض عليهم بسبب حمايتهم من قوى نافذة، مما يخلق انطباعاً لدى المواطن اللبناني أن حمايته تقوم على عاتقه الشخصي، وأن قانونه وليس قانون الدولة هو الذي يجب أن يسود».

دلال البزري في مقالة عنوانها «عن جريمة الثأر/ المهم ليس صورتنا... بل نحن»(٢٠٢) تطرقت إلى أسباب عدم قيامة الدولة انطلاقاً من قراءة جريمة كترمايا الثانية. كتبت: «فبعد عملية الثأر هذه، صار يمكننا إضافة سببين إلى أسباب عدم قيام الدولة في ربوعنا: الأول هو عدم اقتناع اللبناني بها، عدم ثقته بآلياتها، بل عصيانه عليها، وممارسة كل ما يضعفها، على ضعفها؛ سهولة الثأر نفسها و"تأييد" شعبي يلاقيه منفذو الثأر وسط الجمهور العريض من الناس، لم يجدوا دفاعاً عنهم أفضل من الإمعان بتصوير إجرامية المتهم، وإضافة "جرائم" أخرى إلى ملفه...
أما السبب الثاني لعدم قيام دولة في ربوعنا، فهو استهانة الممسكين بزمام هذه الدولة بأنفسهم وبما يفترض أنهم يمثّلون، ويحفظون، أي القانون. الذين سلّموا المشتبه به إلى الرهط الهائج، الذين أثنوا على العملية، الذين مرّروا أو سكتوا... سيقولون إنه النظام اللبناني، وإنهم كانوا يودون لو كانت هذه الدولة أقوى».

قزحيا ساسين في مقالته المعنونة «كترمايا... ودولة تمسيل»(٢٠٣) اعتبر أن كترمايا ليست إلا عيّنة من لبنان. كتب: «كترمايا هيّه كل ضيعه وكلّ مدينة بـ لبنان، وإزا ما بتصدّقو اسمعوا هالخبرية: إستاز أخدو تلاميزو، بـ صف البكالوريا وبـ مدرسه من مدارس بيروت، عا ساحة الجريمتين بالحكي وقلّن أنا مع الإنسان اللي قاعد بـ كل واحد منكم وأنا إزا متت عطش ما بشرب دمّ. وسألن عن رأيُن، تمانين بالميّة منُن زقّفوا لـ كترمايا لـ عم تنتقم، والباقيين قالو نحنا بدنا غير لبنان، بدنا لبنان الإنسان».

ميرفت سيوفي في مقالتها «جريمة كترمايا والدور التحريضي الذي مارسه الإعلام العربي»(٢٠٤)

(٢٠١) **الحياة**، ٦ أيار ٢٠١٠؛ (٢٠٢) **المستقبل**، ٩ أيار ٢٠١٠؛ (٢٠٣) **المسيرة النجوى**، ١٠ أيار ٢٠١٠، ص ٤٠؛ (٢٠٤) **نادين**، ١٦ أيار ٢٠١٠، ص ١٤ ـ ١٦.

اعتبــرت أن «الدولــة التــي تكيــل فرضــ الأمــن بمكيالين فتضرب في الرمل العالي، ويأخذ بالثأر من هيبة جيشها في البقاع شقيق تاجر مخدرات، فتطلق آر بي جي على سياراتها العسكرية ويسقط جنودها انتقاماً لمقتل تاجر مخدرات سقط أثناء مطاردة أمنية لتوقيفه، والدولة التي تخلي سـبيل قاتل ضـابط طيار بكفالة لا تتجاوز السـبعة آلاف دولار، والدولة التي تصـدر فيهـا أحكام بالإعدام ويظـل تطبيقهـا معلّقـاً، والدولة التـي يقتل فيها "زيـادان" ثـأراً ثم يفـرّ القتلة إلى جهـة مجهولة، هـي المـدان الأول في جعـل اللبنانييـن يفقدون ثقتهم بها، ويهتزّ إيمانهم بالعدالة!! لا أحد يرغب بالعيشـ فـي ظلّ شـريعة الغاب في لبنـان، ولكن لطالما عاين اللبنانيون طوال سنين الحرب الفعل وردّ الفعـل فـي مجازر حفظتها وحفظت صـورها الكتب...».

بيضاء في الأصل

«العائلة اللبنانية» تتصفّح ألبوم كترمايا

للصور التي نشرتها الصحف حول جريمتي كترمايا، مع تقدّم لا شك فيه للثانية على الأولى، محمول من المعاني ومن الإشارات سَكَتَ عنه الكثيرُ من الكلام المكتوب، بل يمكن القول أن للخيارات البصرية التي اعتمدتها الصحف موضوع المتابعة منطق خاص ينم عن مروحة من الأخلاقيات (واللاأخلاقيات) المهنية تستأهل، بحدّ ذاتها، الرصد والتوثيق.

بُعَيد وقوع جريمة كترمايا الثانية، لفت الوزير طارق متري خلال استقباله عدداً من ممثلي وسائل الإعلام، إلى أنه تلقى اتصالات عدة من مواطنين وإعلاميين عبّروا فيها، عن استهجانهم جريمتي كترمايا الفظيعتين، وانزعاجهم الشديد مما نشر من صور ومشاهد مروعة. قال متري: «لقد اختارت وسائل إعلام كثيرة الامتناع عن نشر الصور والمشاهد التي توافرت لها، وامتناعها هذا بمثابة إدانة معنوية لما جرى ـ [إدانة] أقوى من نشر الصور والمشاهد الأكثر بشاعة. ويثير الإحجام كما الإسراع في النشر والبث، أسئلة مهنية وأخلاقية، تستحق أن تكون موضوع تشاور بين أهل الإعلام حول قواعد للسلوك، تقوم على الحق في المعرفة وحرية الاطلاع وتحترم، المشاعر والحرمات والكرامة الإنسانية»[٢٠٥].

تعميم الاشتراك في الجريمة

وفي مقالة عنوانها «الموت والتمويت، الجريمة والأثر»[٢٠٦] كتب بلال خبيز: «في وسع أي كان أن يدين القتل الوحشي للقاتل والتمثيل بجثته على النحو الذي جرى. لكن السؤال الذي يتبادر للأذهان دوماً مربك وعنيف.

ما دام الذين يدينون التمثيل بالجثة صادقون في إدانتهم فلماذا استسهلوا تناقل وتداول صور الجريمة على هذا النحو؟ هل يحسب من يجلس على الكنبة ويشاهد الصور على شاشات التلفزيون أنه بريء من دم القاتل الممثل بجثته، وأن القتلة هم وحدهم المسؤولون عن القتل؟».

يضيف خبيز: «اليوم ثمة صور للضحايا الأربع في طريقها إلى التداول مرة أخرى. صور ستثير دون شك مشاعر غضب وإدانة كتلك التي رافقت صور جريمة الثأر».

ويختتم: «لكن ما يجري الآن عبر حفلات تناقل صور الدم ليس إلا رغبة في جعل الجريمة تحتل حاضرنا ومستقبلنا، وبهذا نقتل الضحية مرتين».

---

(٢٠٥) **النهار**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٢٠٦) **المستقبل**، ٩ أيار ٢٠١٠.

«الجريمة» بين تعاطيها والتعاطي معها

اختلف تعاطي الصحف موضع المتابعة مع نشر صور جريمة كترمايا الثانية علماً أن النقاش حول أخلاقيات نشر الصور العنيفة هو شبه غائب في الصحافة اللبنانية وبين اللبنانيين بشكل عام. من ثم، لا عرفَ يُعيّن حدود المباح نشره من الصور ولكل إدارة تحرير أن تتخذ القرار (الأخلاقي) الذي تعتبره مناسباً...

النهار(٢٠٧)، في الصفحة السابعة، نشرت مع الخبر الذي يتحدث عن جريمة قتل محمد سليم مسلّم صورتين بالأبيض والأسود: في الصورة الأولى، يظهر مسلّم متدلياً أمام أنظار حشد كبير، أما في الصورة الثانية فتظهر جثة مسلّم على مقدمة سيارة بين عدد من المحتفلين بقتله.

خيار **النهار** من نشر هاتين الصورتين «المتوسطتي العنف» واللتين تظهر فيهما مقدمة الرأس هو، على ما يبدو، إثبات ما وصفته بـ«تصفية المشتبه فيه» وهو التعبير الذي يرد في عنوان الخبر المشار إليه.



جثة مسلم معلقة من الرقبة بعمود حديد وسط كترمايا أمس.

السفير(٢٠٨) أوردت ملخصاً مقتضباً عن الجريمة ختمته بالتحفّظ التالي «وتمتنع **السفير** نظراً لفظاعة ما ارتكب عن نشر صورة جثة المتهم». لم يُرفق الملخص المذكور بأيّة صورة بينما أرفق الخبر التفصيلي المنشور على الصفحة السابعة بصورة، بالأبيض والأسود، تُظهر أربع نسوة يتابعن وقائع التنكيل بجثة مسلّم، اثنتان منهما تشيحان بوجهيهما عن المشهد والاثنتان الأخريان تبدو واضحة على وجهيهما علامات التأثّر مما يجري تحت ناظريهما دون أن يحول ما يجري بين إحداهن



تمثيل بجثة مسلم فوق السيارة التي "قطرته" من مستشفى سبلين الى ساحة كترمايا أمس. (أ ب)



يراقبن الجثة المعلقة على عمود (أ ب)

(٢٠٧) **النهار**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٢٠٨) **السفير**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

وبين استعمال هاتفها الخلوي لتوثيق المشهد! وهكذا أفاضت **السفير** في الدلالة على هول الجريمة دونما الاضطرار إلى نشر صور يظهر فيها مسلّم.

الأخبار[٢٠٩] اختارت الجريمة الجماعية غلافاً لعددها الصادر غداة وقوع الجريمة. وفي الصور، الملوّنة، التي صَدّرت بها عددَها يظهر عدد من أبناء كترمايا يراقبون واقعة التمثيل بجثة مسلّم. كلّ من يظهر في الصورة تبدو عليه علامات الذهول مما يجري تحت ناظريه دلالة على بشاعته وهكذا أدّت **الأخبار** الفكرة من دون أن تنشر صورة لمسلّم نفسه.
أما في الخبر التفصيلي المنشور على صفحاتها الداخلية، فقد نشرت **الأخبار** صورة ملوّنة لا يظهر فيها من مسلّم إلا ساقاه الملطّختان ببقع حمراء والمرتفعتان عن مستوى الأرض ما يوضح أن مسلّم معلّق تعليقاً.

المستقبل[٢١٠] نشرت ثلاث صور، بالأبيض والأسود، إلى جانب الخبر الذي أفردته لجريمة قتل مسلّم والمنشور على الصفحة العاشرة منها. إحدى هذه الصور تظهر مسلّم معلّقاً من رقبته بعمود كهرباء وتحته حشد كبير من أبناء كترمايا. ولكن **المستقبل** خفّفت من عنف الصورة بنشرها بالأبيض والأسود، متعمّدة، على الأرجح، التخفيف من وضوحها.



الأخبار، ٣٠ نيسان ٢٠١٠


الأخبار، ٣٠ نيسان ٢٠١٠


المستقبل، ٣٠ نيسان ٢٠١٠

● القاتل معلقاً على عمود كهرباء


المستقبل، ٣٠ نيسان ٢٠١٠

● أثناء التشييع

(٢٠٩) **الأخبار**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٢١٠) **المستقبل**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.


المستقبل، ٣٠ نيسان ٢٠١٠

● اهالي الضحايا (خديجة الحجار)

فوق هذه الصورة نشرت **المستقبل** صورتين أكبر حجماً واحدة لامرأة مفجوعة مع التعليق «أهالي الضحايا» وأخرى لتشييع الضحايا الأربع للجريمة الأولى، لا يخلو نشر هاتين الصورتين على هذا النحو من «منطق تبريري» لصورة مسلم أي للجريمة الثانية لا سيّما متى ما أضفنا أن الصحيفة تصف مسلم في العنوان بـ«قاتل كترمايا».

الديار(٢١١) أرفقت الخبر عن جريمة قتل مسلّم بصورة واحدة ملوّنة تُظهر الحشد الكترماوي دون القتيل. **الديار**، في الصورة المذكورة، تبرز


الديار، ٣٠ نيسان ٢٠١٠

الاهالي في ساحة كترمايا

«عمّال العدالة» الكترماويين، في ما يشبه السخرية من العنوان الذي جاء تحته: «تطبيق العدالة مهمة القضاء وحده».

اللواء(٢١٢) اختارت أن تنشر، على صفحتها الأولى، صورة تُظهر القتيل، («الجاني» كما وصفته في تعليقها على الصورة)، أثناء التمثيل بجثته وسحله على الطريق. الصورة الملوّنة شديدة العنف ومن الواضح أنها تخاطب جمهور «القتلة القراء» أكثر مما تخاطب جمهور القراء. وهذا ما يتأكد من الصورة المنشورة في الصفحة السابعة إلى جانب الخبر التفصيلي والتي يظهر فيها مسلم جثة ملقاة على الطريق.


اللواء، ٣٠ نيسان ٢٠١٠

الجاني في جريمة كترمايا بعد قتله بعد تمثيل الجريمة

فالملفت في الصورتين أنه لا أثر فيهما للأشخاص الذين مثلوا بجثّة مسلم وكأن الصحيفة أرادت حماية الجناة والتشفي من الضحية، أي من


اللواء، ٣٠ نيسان ٢٠١٠

جثة القاتل المُقتص منه في كترمايا

(٢١١) **الديار**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٢١٢) **اللواء**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

مسلّم، الذي نعتته في عنوان خبرها المنشور على صفحتها الأولى بأنه «قاتل الجدّين والطفلتين»، ونعتته في عنوان خبرها المنشور على الصفحة السابعة منها بأنه «قاتل أبنائها [أبناء كترمايا] الأربعة». إنه «القصاص» بحسب ما تذهب **اللواء**، وفي القصاص حياة!

الشرق الأوسط(٢١٣) نشرت إلى جانب الخبر الذي يتحدّث عن الجريمة الجماعية صورة بالأبيض والأسود لقسم من أهالي كترمايا يتابعون بذهول وقائع التمثيل بجثة مسلم؛ (الصورة ذاتها التي نشرتها **الأخبار** على غلاف عددها).


الشرق الأوسط، ٣٠ نيسان ٢٠١٠

أهالي البلدة اللبنانية يتابعون أمس تعليق جثة المتهم المصري بقتل عائلة من نفس البلدة أمس (أ ب)

الحياة(٢١٤) نشرت في عددها الصادر عقب وقوع الجريمة صورة واحدة ذات صلة بالجريمة وذلك مع الخبر المنشور على صفحتها الأولى. الصورة المنتقاة ملوّنة وهي لخلفية آلية للجيش اللبناني. تظهر في الصور رجلا مسلّم الممدد، كما يستنتج المطالع، على أرضية الآلية وإلى جانبه عنصر من الجيش اللبناني عابسٌ دلالة امتعاض من الموقف.

البيرق(٢١٥) نشرت على صفحتها الأولى صورة ملوّنة للقتيل ويظهر فيها ظهر مسلم ومؤخرة


الحياة، ٣٠ نيسان ٢٠١٠

جثمان المتهم في سيارة لقوى الامن الداخلي. (ا ب)

رأسه الملطّخين بالدماء أثناء قيام بعض الشبان، (يظهر في الصورة ثلاثة شباب)، بتعليقه من مقدمة رأسه بعمود كهرباء.

كما نشرت **البيرق** على الصفحة الخامسة منها صورة بالأبيض والأسود لمسلّم وهو جثة هامدة


البيرق، ٣٠ نيسان ٢٠١٠

• شبان يقومون بتعليق جثة الجاني على عمود كهرباء في كترمايا •

(٢١٣) **الشرق الأوسط**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٢١٤) **الحياة**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٢١٥) **البيرق**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

ملقاة على الأرض بشكل عشوائي بين عناصر من الجيش اللبناني وبعض أبناء كترمايا. في الصورتين تعمّد إلى «لا أنسنة» مسلّم ففي الأولى يغلب «الانتقام» على «القتل» وفي الثانية يبدو مسلّم أدنى إلى القمامة بين الأرجل منه إلى الكائن البشري الذي يستحق حداً أدنى من الاحترام.

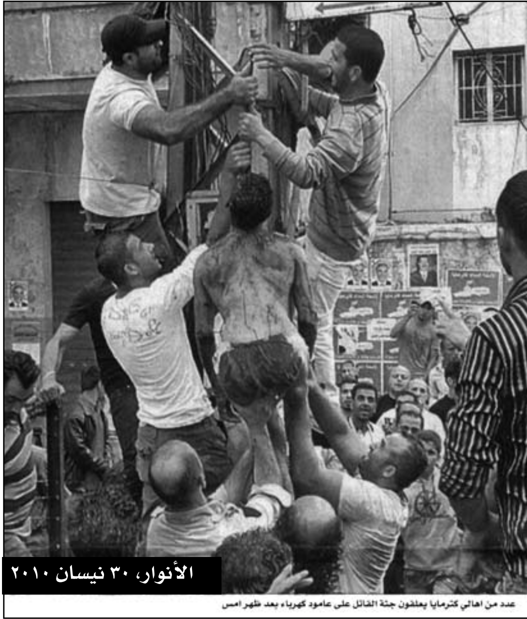


البيرق، ٣٠ نيسان ٢٠١٠

• جثة الجاني على الارض بعد انزال اهل كترمايا عقوبة الاعدام به •

الأنوار(٢١٦) نشرت على صفحتها الأولى صورة كبيرة ملوّنة تظهر مسلّم من الخلف بين أيدي عدد كبير من الشبان المشاركين في التمثيل بجثته وهي الصورة نفسها التي نشرتها **البيرق** ولكنها ذات أفق أوسع. اختارت الصحيفة صورة عنيفة تساير «عدالة أبناء كترمايا»، وهي العبارة التي استعملتها عنواناً لهذا العدد.

أمّا على الصفحة السابعة منها، فنشرت **الأنوار** إلى جانب المقال التفصيلي صورة للحشد الكترماوي «الغاضب».



الأنوار، ٣٠ نيسان ٢٠١٠

عدد من اهالي كترمايا يعلقون جثة القاتل على عامود كهرباء بعد ظهر امس

كما نشرت صورة لسيدات متأثرات من هول ما يجري أمامهن (الصورة ذاتها التي نشرتها **السفير**).

نشرت **الأنوار** أيضاً صورة رجلي مسلّم ممدداً



الأنوار، ٣٠ نيسان ٢٠١٠

اهالي كترمايا في وسط البلدة اثناء تعليق جثة القاتل على عامود



الأنوار، ٣٠ نيسان ٢٠١٠

سيدات يولولن واحداهن تلتقط صورا بهاتفها الخليوي

(٢١٦) **الأنوار**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.


الأنوار، ٣٠ نيسان ٢٠١٠
سيارة عسكرية تنقل جثة القاتل

في مؤخرة آلية للجيش وهي الصورة ذاتها التي نشرتها **الحياة**.

على أنّ الألفت بين مجموعة الصور التي نشرتها **الأنوار** هي صورة مسلّم وهو ملقىً على مقدمة سيارة وحوله شباب من كترمايا (الصورة ذاتها التي نشرتها **النهار**)؛ وما يستوقف في الصورة المذكورة هو أن الصحيفة تعمّدت تشويش وضوحها رغم أنها بالأبيض والأسود ورغم أنها، في دلالاتها العنيفة، أقل بكثير من الصورة الملوّنة المنشورة على الصفحة الأولى. يصعب تفسير هذه الازدواجية التحريرية، ولو أن التفسير قد لا يعدو قلّة التنسيق بين مسؤولي الأولى ومسؤولي الصفحات الداخلية!


الأنوار، ٣٠ نيسان ٢٠١٠
جثة القاتل أثناء نقلها على مقدمة سيارة في كترمايا

الشرق(٢١٧) التي أفردت مكاناً للخبر على صفحتها الأولى تحت عنوان «أبشع الجرائم...»، نشرت أبشع الصور. فقد انفردت، من بين الصحف قاطبة، بنشر صورة تظهر مقدّمة جسد مسلّم معلّقاً على العمود بحيث يظهر التشويه المخيف الذي لحق بعنق الضحية.


الشرق، ٣٠ نيسان ٢٠١٠
الجثة مدلاة بعدما علقت من الوجه بـ «شلف» حديد

(٢١٧) **الشرق**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.

ولـ **الشرق**، بلا شك، قصب السبق في نشر أبشع الصور وأعنفها. وفي هذا لا تخرج عن تقليد "عريق" جرت عليه لسنوات مديدة وهو الاعتماد على «الصورة المثيرة».

البلد و**البناء** لم تنشرا صوراً عن جريمة قتل مسلّم والتمثيل بجثته لأنهما، أصلاً، لم تفردا مساحة واسعة لتغطية الموضوع.

مجلة **نادين**(٢١٨) شقيقة **الشرق**، في عددها الصادر بعد وقوع الجريمتين لم تتطرّق إلى أي من الجريمتين. والصحافية ميرفت السيوفي، التي كتبت في الأعداد اللاحقة عن الجريمتين، نشرت في العدد المذكور موضوعين لا صلَةَ لهما بالجريمتين واحد تحت عنوان: «مصر تردّ اعتبار هالة سرحان»، وآخر تحت عنوان: «رشيدة داتي امرأة الأسرار ـ الحلقة الرابعة».
أما في عددها التالي فنشرت **نادين**(٢١٩) ثلاث صور ملوّنة دموية للتمثيل بجثّة مسلّم، واحدة منها تظهر مسلّم معلّقاً برقبته من الأمام؛ (هي نفسها التي نشرتها **الشرق**).
والثانية تظهر عملية تعليق مسلّم من الخلف؛ (هي نفسها التي نشرتها كل من **الأنوار** و**البيرق** و**الشرق**)؛


نادين، ١٠ ـ ١٦ أيار ٢٠١٠


نادين، ١٠ ـ ١٦ أيار ٢٠١٠

وانفردت **نادين** بنشر صورة يظهر فيها عدد من أبناء كترمايا، وقوفاً على مقدّم سيارة، رافعين بزهو لا ريب فيه جثة مسلّم الممزقة.


نادين، ١٠ ـ ١٦ أيار ٢٠١٠

(٢١٨) **نادين**، ٣ ـ ٩ أيار ٢٠١٠؛ (٢١٩) **المصدر نفسه**، ١٠ ـ ١٦ أيار ٢٠١٠.

عود على ضحايا الجريمة الأولى

في أعدادها الصادرة عقب الجريمة الأولى، وفي أعدادها الصادرة عقب الجريمة الثانية، نشر بعض الصحف صوراً لضحايا الجريمة الأولى. على أن نشر هذه الصور جاء في معظم الأحيان في إطار التخفيف عن مرتكبي الجريمة الثانية. وإلا فما الداعي لليقظة المفاجئة على الجريمة الأولى بعد وقوع الجريمة الثانية؟ ولماذا هُمِّشت الأولى بعد وقوعها وعادت إلى الواجهة مع الثانية؟ السبب، ببساطة، هو الجريمة الثانية، ومن ثم ما انتقدناه في مكان سابق من هذا التقرير من تقديم خبر الجريمة الأولى على الجريمة الثانية في أخبار الصحف الصادرة صباح ٣٠ نيسان ٢٠١١، خصوصاً أن صلة مسلّم بالجريمة الأولى لم تكن قد ثبتت بعد؛ (نعني نتائج تحليلات الحمض).

على أنه فقد تعددت «القراءات» المرافقة لنشر صور الجريمة الأولى...

فلمناسبة مرور ثلاثين يوماً على جريمة كترمايا الأولى، قامت في البلدة مسيرة رمزية بمشاركة الوالدة رنا أبو مرعي وتوجهت إلى مدافنها. وحول هذه المسيرة كتب أحمد منصور[٢٢٠]: «تسمّر السائرون في مسيرة الذكرى لمدة طويلة أمام المنزل، تواجههم الجدارية العملاقة التي رفعت على واجهته الرئيسية وضمت صورة للجدين والطفلتين قبل الجريمة، بالإضافة إلى صور للضحايا، كما وجدوا في موقع المجزرة. وكتبت [وكتب] على الجدارية: "شهداء الظلم والغدر. ناموا قريري العين في جنات الخلد، فإن شهداءنا لن يقتلوا مرتين".

وشرحت [رنا] أبو مرعي القصد من هذه الجدارية لـ**السفير**: "أردت من هذه الجدارية الدلالة على موقع المنزل الذي وقعت فيه المجزرة لإظهار مدى بشاعة الجريمة وفظاعتها للرأي العام، وإظهار مدى تأثير المجزرة على شباب البلدة، وأثرها في رد الفعل الذي أقدموا عليه". وأضافت أبو مرعي: "وعلى الرغم من الصور المشوهة، فإن صورتهم ما زالت أجمل صورة في داخلي. لكني من صور الجريمة أستمد القوة كي أبقى واقفة على قدمي، فلا يضيع حقهم. وإنني لن أهدأ ولن أستكين كي لا يقتلوا مرتين"».

سعدى علوه، في مقالتها «دفاعاً عن كترمايا»[٢٢١]، كتبت: «لم يشاهد أي إنسان في لبنان أو العالم صورة الفتاتين الضحيتين وهما حيتان، وكذلك أهملت تفاصيل حياتهما مع الجد والجدة المسنين، حتى التشييع لم يُعْطَ الاهتمام اللازم في وداع الشهداء المظلومين. أخليت المساحة، كل المساحة لصورة القتل الجماعي، وللجثة التي غطت صور التنكيل والتمثيل بها الشاشات ووكالات الأنباء المحلية والعالمية. لم يغط على بشاعة الجريمة الأولى إلا ما هو أفظع منها».

وفي مقالة عنوانها «عندما يخطئ الإعلام... يغدو الجاني ضحية!»[٢٢٢] كتبت ميسم رزق عن غياب صور ضحايا الجريمة الأولى الذي يحدث تعاطفاً مع ضحية الجريمة الثانية: «فهل سمع الإعلام حديث الأم عن عائلاتها بالصورة التي وجدت فيها، وشكل طفلتيها الغارقتين بالدماء، حتى يقدّر البعض رد فعل أهل القرية الطبيعي، الذي لم تحسب حسابه القوة الأمنية؟».

(٢٢٠) **السفير**، ٣١ أيار ٢٠١٠؛ (٢٢١) **المصدر نفسه**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٢٢٢) **صدى البلد**، ٤ أيار ٢٠١٠.

ماذا نشرت الصحف موضع المتابعة من صور؟

السفير[٢٢٣] في عددها الصادر عقب وقوع الجريمة الأولى نشرت إلى جانب الخبر الصغير صورة تظهر فيها الأم المفجوعة، وبذلك كانت الصحيفة الوحيدة التي نشرت صوراً ذات صلة بالجريمة الأولى قبل وقوع الجريمة الثانية.



الأم المفجوعة ليل أمس (أحمد منصور)

المستقبل[٢٢٤] في عددها الصادر عقب وقوع الجريمة الثانية نشرت صورتين ملتقطتين من تشييع ضحايا الجريمة الأولى وقد تطرقنا إلى الموضوع سابقاً.



• الضحيتان أمنة وزينة • (خالد عبد الغني)

البيرق[٢٢٥] في عددها الصادر عقب وقوع الجريمة الثانية نشرت صورة للطفلتين ضحيتي الجريمة الأولى.

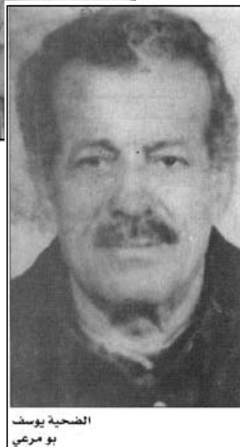
الأنوار[٢٢٦] في عددها الصادر عقب وقوع الجريمة الثانية نشرت على صفحتها الأولى صورة ملوّنة للطفلتين ضحيتي الجريمة الأولى تتوسطهما والدتهما. كما نشرت حول خبرها المنشور على الصفحة السابعة منها صورة للطفلتين. ونشرت صورة أخرى لجدهما الذي قضى معهما في الجريمة عينها. وهي الصحيفة الوحيدة التي نشرت صورة للجدّ الضحيّة.



الطفلتان الضحيتان أمنة وزينة الرواس مع والدتهما



الطفلتان الضحيتان



الضحية يوسف بو مرعي

(٢٢٣) **السفير**، ٢٩ نيسان ٢٠١٠؛ (٢٢٤) **المستقبل**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٢٢٥) **البيرق**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٢٢٦) **الأنوار**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠.



السيدة مرعي مع ابنتيها الطفلتين الضحيتين البريئتين

الشرق(٢٢٧) نشرت صورة للطفلتين الضحيتين تتوسطهما والدتهما.

مجلة **نادين**(٢٢٨)، نشرت أربع صور تظهر في إحداها والدة الطفلتين الضحيتين؛ وفي الثانية الطفلتان؛ وفي الثالثة صورة طفلة من أصدقاء الطفلتين بالقرب من مثواهما الأخير. وفي الرابعة صورة شمسية لمسلّم، يظهر فيها بقسمات قاسية.

تجدر الإشارة إلى أن ميرفت السيوفي، كاتبة الموضوع الذي نشرت معه الصور السابقة، والذي حمل عنوان: «جريمة كترمايا والدور التحريضي الذي مارسه الإعلام العربي»، أشارت





الضحيتان آمنة وزينة الرواس



إلى أن «الإعلام اللبناني [تخلّى] عن دوره ـ وهو الذي يصنع من الحبّة قبّة أحياناً ـ ولم يسعَ لنشر صور تمثيل القاتل بضحاياه!! وخرس الإعلام اللبناني ولم يكشف للبنانيين الحقيقة كما هي ولماذا جاء ردّ فعل أهالي القرية على هذا الشكل الهستيري، والقرى اللبنانية، كلّ الناس فيها تربطهم صلات قربى بالنسب أو بالمصاهرة...؟».



القاتل محمد سليم مسلّم

(٢٢٧) **الشرق**، ٣٠ نيسان ٢٠١٠؛ (٢٢٨) **نادين**، ١٠ ـ ١٦ أيار ٢٠١٠.


البناء، ٨ أيار ٢٠١٠

الملاحظة اللافتة هي أن الصحف التي نشرت صوراً لضحايا الجريمة الأولى بعد وقوع الجريمة الثانية وضمن الخبر الذي يتحدث عن هذه الجريمة هي من الصحف التي نشرت صوراً عنيفة لمشاهد من التمثيل بجثة مسلّم.

الجريمتان وصورة أخرى

إلى الصور المذكورة أعلاه، عادت وظهرت صورة رنا أبو مرعي والدة الطفلتين الضحيتين. وفي ظهور أبو مرعي من جديد استعادة للمأساة التي تعبّر عنها هذه الوالدة التي فقدت ابنتيها ووالديها. وكان نشر صورها في: **الأخبار**(٢٢٩)، وفي **البناء**(٢٣٠)، وفي **الحياة**(٢٣١)، ومرتين في **الشرق**(٢٣٢).


الحياة، ١ أيار ٢٠١٠

طفلة تقف امام قبري الضحيتين آمنة وزينة وفي الاطار والدتهما الثكلى (رويترز)


الأخبار، ٨ أيار ٢٠١٠

رنا أبو مرعي تبكي ابنتيها في كترمايا (علي حشيشو ـ رويترز)


الشرق، ١ أيار ٢٠١٠

والدة الطفلتين الضحيتين (عفيف الجردلي)


الشرق، ١ أيار ٢٠١٠

والدة الضحيتين الطفلتين تنتحب وهي تحمل صورة تجمعها وابنتيها (عفيف الجردلي)

(٢٢٩) **الأخبار**، ٨ أيار ٢٠١٠؛ (٢٣٠) **البناء**، ٨ أيار ٢٠١٠؛ (٢٣١) **الحياة**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٢٣٢) **الشرق**، ١ أيار ٢٠١٠.

وظهرت في **الأنوار**[٢٣٣] صورة لقرية كترمايا، تلك القرية التي شهدت جريمة فردية في أحد منازلها وجريمة جماعية في إحدى ساحاتها. هي صورة للمكان الذي فاض العنف فيه فولّد جريمتين.



الأنوار، ١ أيار ٢٠١٠

منظر عام لبلدة كترمايا في اقليم الخروب

كما نشرت **الأنوار** صورة طفلة من صديقات الطفلتين الضحيتين أمام مثواهما الأخير وهي تعبير واضح عن امتداد آثار العنف الذي لحق بالضحيتين إلى أترابهما. يذكر أن هذه الصورة نفسها كانت قد نشرت في **الحياة**[٢٣٤] (وضمنها كادر صغير تظهر فيه رنا أبو مرعي) وفي **السفير**[٢٣٥] أيضاً.



الأنوار، ١ أيار ٢٠١٠

تقف عند اضرحة الجدين والحفيدتين (رويترز)

الشرق[٢٣٦] نشرت صورة ليافطة معلقة في كترمايا تطالب بكشف ملابسات الجريمة الأولى، وتعبّر، استطراداً، عن رفض مقاضاة مرتكبي الجريمة الثانية وأولئك الذين مثلوا بجثة المتهم بالقتل. اللافت في هذه اليافطة أنها موقعة من المجلس البلدي وذلك قبل أيام قليلة من موعد إجراء الانتخابات البلدية في القرية ما يدلّ على شعبية المطلب المرفوع.



الشرق، ١ أيار ٢٠١٠

يافطات مناشدة

أما **الحياة**[٢٣٧] فنشرت، إلى جانب مقال وضاح شرارة الذي أشرنا إلى بعض مضامينه في متن التقرير صورة للحشد الكترماوي. والحشد الكترماوي في الصورة هو تعبير عن الجماعة الأهلية المرتدّة عن الدولة إلى اجتماعها البدائي العنيف.



الحياة، ١ أيار ٢٠١٠

حشد الأهالي ناظراً الى جثة العامل المصري المتهم بالقتل (ا ب)

(٢٣٣) **الأنوار**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٢٣٤) **الحياة**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٢٣٥) **السفير**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٢٣٦) **الشرق**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٢٣٧) **الحياة**، ٥ أيار ٢٠١٠.


الأنوار، ١ أيار ٢٠١٠

منزل مرتكب الجريمة الرباعية بعد اقفاله بالشمع الأحمر (نزيه نقوزي)


الشرق، ١ أيار ٢٠١٠

المنزل الذي وقعت فيه الجريمة

إلـى مـا تقـدّم نشـرت كل مـن **الأنـوار**[٢٣٨] و**الشرق**[٢٣٩] صـورتين لمنزل مرتـث اختلفتا في ما يُحيـل إليـه. ففي حيـن قالت **الأنوار** إنـه المنزل الذي يقطـن فيه مسـلّم، قالت **الشـرق** إنه منزل الضحايا.

وانفـردت **الأخبـار**[٢٤٠] بنشـر صـورتين لأقـارب القتيـل مسـلّم: إنه المقلـب الآخر من المأسـاة، ذلـك المقلب الذي حادت عنه الصـحف الأخرى بأقلامها وصورها.

مجلة **نادين**[٢٤١]، لم يَفُتْها العَوْدُ على كترمايا فتفرّدت بنشر صور، (طبيّة على الأرجح)، لمواضع الطعن والجرح من جثث ضحايا «الجريمة الأولى». رافق هذه الصور/الأدلّة الدامغة على «الشر» مقال بقلم ميرفت سـيوفي ساقت فيه «تفاصيل» عن حيثيّات قتـل الجدّين أبو مرعـي والحفيدتين، ناهيك عن التنكيل بهم أحياءً وأمواتاً:


الأخبار، ٨ و٢٧ أيار ٢٠١٠

إيمان منصور، زوجة محمد مسلم، خلال تشييعه في القاهرة الخميس الفائت (أ ف ب)


الأخبار، ٨ و٢٧ أيار ٢٠١٠

إحدى قريبات محمد مسلّم تنتحب خلال تشييعه في القاهرة في الرابع من الشهر الجاري (أ ف ب)

«[...إن] القاتـل [...] الـذي يمارس الذبـح في مسـلخ، تعامل مع ضحاياه بسـاديّة مروّعة، حيث أشـبع الأجسـاد طعناً وذبحاً وتمزيقـاً، فقد مزّق الجاني جسـد العجوز يوسـف أبو مرعـي، ثم فقأ عينه بالسـكين، ولم يكتف بهذا التمثيل بالجثة بل عمد إلى نزع دماغه من رأسه!!

أمّا الجدّة كوثـر أبو مرعي فقد ذبحها من الوريد إلـى الوريـد كمـا تذبـح النعجـة، وفي مـا يتعلق بالطفلتين البريئتين آمنة وزينة، فآمنة أو "موني"

(٢٣٨) **الأنوار**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٢٣٩) **الشرق**، ١ أيار ٢٠١٠؛ (٢٤٠) **الأخبار**، ٨ و٢٧ أيار ٢٠١٠؛ (٢٤١) **نادين**، ١٧ ـ ٢٣ أيار ٢٠١٠.


نادين، ١٠ ـ ١٦ أيار ٢٠١٠


نادين، ١٠ ـ ١٦ أيار ٢٠١٠


نادين، ١٠ ـ ١٦ أيار ٢٠١٠


نادين، ١٠ ـ ١٦ أيار ٢٠١٠


نادين، ١٠ ـ ١٦ أيار ٢٠١٠

كما تناديها أمها، ذبحها، وقطع أذنها اليسرى وألقى بها في مرحاض الحمام ثم ألحق الذبيحة بأذنها فألقاها رأساً على عقب في المرحاض... أما الصغيرة زينة، فقد أشبع جسدها الصغير طعناً، ثم عمد إلى انتزاع قلبها من صدرها... هل هناك عقل بشري يحتمل هذا القتل؟ ربما هذه المشاهد تؤكّد حالة الهستيريا التي أصابت أهالي كترمايا بعد ما شاهدوه قد فعل بجثث ضحايا قريتهم الأربعة [الأربع]!».

بالطبع، تبقى هذه التفاصيل برسم التدقيق، وبالطبع أيضاً فلا عجب أن تخلص سيوفي من قصة الرعب التي ترويها لقرائها إلى التبرير لقتلة مسلّم ما ارتكبوه من فظاعة، ولكن يبقى أيضاً أن «القيمة المضافة» لما كتبته سيوفي هو في تطابقه، على الأرجح، مع ما روته كترمايا لنفسها من قصص يوم أن قتلت مسلّم وعلّقته وسط ساحتها، وما تستأنف كترمايا روايته كلّما دعاها داعٍ إلى غسل يديها من دم هذا «الصِّدِّيق»!